وزرة التعليم العالي و البحث العلمي

جـامعة الـدكتور مولاي الطاهر – سعيدة–

كلية: الحقوق و العلوم السياسية.

قسم: العلوم السياسية.

تخصص: دراسات مغاربية.

التحول الديمقراطي في تونس بين الرهانات الاقتصادية و المطالب الاجتماعية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

من إعـــداد الطـــالبة:

- شيباني نوال.

إشـــراف الأســـــتاذ:

– د. خـــــداوي محمد.

أعضاء لجنة المناقشة:

- الأستاذ:.....موكيل عبد السلام.....رئيسا
- الأستاذ:..... د. خـــــداوي محمد.....مشرفا ومقررا
- الأستاذ:.....أ.بن زايد أمحمد.....مناقشا

السنة الجامعية: 2016– 2017م

كلمة شكر وعرفان

الحمد لله هو أهل الحمد والصلاة و السلام على رسول الله

سيد الأولين والآخرين وعلى اله وصحبه أجمعين،

نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أهل الاحترام والتقدير

إلى كل شعلة أنارت دروب التائهين وانقضت ضمائر الغافلين

وعلى شمعة تحرق لتضيء دروب الآخرين

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف على مذكرتي

" الدكتور خداوي محمد" لما بذله من مجهودات طيبة وصبره علينا والاهتمام ، ولم يبخل علينا بجهده الفكري وإثرائه العلمي، والمتابعة المستمرة لكل خطوات دراستنا.

كما نتقدم بالشكر والتقدير والى

الأساتذة المشكلين للجنة المناقشة،

وكل أساتذة قسم العلوم السياسية

وكل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أوبعيد

إهداء

إلى مشعل دربي و قرة عيني .... إلى من سهرت الليالي و طالما انتظرت مثل هده الأيام لتراني اجني ثمار جهدي إلى النبراس المضيء في حياتي إلى البساطة والنزاهة والطيبة.إلى من هي أغلى من ذاتي. إلى العظيمة أمي ثم أمي *أمي* حفظها الله و أطال قي عمرها.

إلى من أحاطني بدفئه انعم في وجوده و الطمأنينة إلى من حضنني بالعناية و الحب و العطف إلى من علمني الحياة جهاد إلى من ساعدني ودعمني روحا و مادة إلى *أبي* العزيز رحمه الله .

إلى حبيبة قلبي و فلدة كبدي و نور عيني * أختي و زوجها* و الكتاكيت الصغار * سندس ،محمد، عبدو*

إلى الأوراق التي أحاطتني بهم ظلال المودة و روح الأخوة

نصر الدين،شهرزاد،فاطنة.

إلى الذي كان ليبخل علي بدعواته *جدي* رحمه الله و غفر له .

إلى من جمعتني بهن الأيام فخلت برفقتهن الساعات إلى رموز المعاشرة وجمعتني بهم سقف الأخوة وتقاسموا معي الأفراح و الأحزان

كريمة(سارة)، نجوى، فايزة ،سليمة،نصيرة.

إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل والى كل من لهم مكانة في قلبي و لاتسعى ذاكرتي ذكرهم وكل من تصفح يوما أوراق هده المذكرة.

نور

خطة البحث

- ❖ **مقدمــة.**
- ❖ **الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة.**
  - ➢ **تمهيد.**
  - ➢ **المبحث الأول: مفهوم الديمقراطـية.**
    - ✓ **المطلب الأول: تعريف الديمقراطـية.**
    - ✓ **المطلب الثاني: السياق التاريخي للديمقراطيـة.**
    - ✓ **المطلــب الثالث: خصائص وصور الديمقراطية.**
  - ➢ **المبحث الثـانــي: الانتقال الديمقراطــي.**
    - ✓ **المطلب الأول: تعريف الإنتقـال الديمقراطـي.**
    - ✓ **المطلب الثانــي: العوامل المتحكمة في عمليــة الانتقـال الديمـقراطـي.**
    - ✓ **المطلب الثالث: المقاربات المفسـرة للانتقال الديمقراطـي ومداخـله.**
  - ➢ **المبحث الثالث: الترسيـخ الديمقراطـي.**
    - ✓ **المطلب الأول: تعريــف الترسيـخ الديمقـراطــي.**
    - ✓ **المطلب الـثـانــي: محددات الترسيخ الديمقراطـي.**
    - ✓ **المطلب الثالث: آليات الترسيخ الديمقراطي.**
  - ➢ **استنتاجات الفصل الأول.**
- ❖ **الفصل الثاني: دراسة جغرافية و تاريخي عن الجمهورية التونسية.**
  - ➢ **تمهيد.**
  - ➢ **المبحث الأول: الإطار الجيوسياسي لتونس.**
    - ✓ **المطلب الأول:نبذة تاريخية عن تونس.**

- ✓ المطلب الثـانـي: المقومات الجغرافية لتونس.
- ✓ المطلب الثالث: المجتمع السياسي االتونسـي.

➢ المبـحث الثـاني:الثورة التونسية 17ديسمبر 2010.

- ✓ المطلب الأول: أسباب اندلاع الثورة التونسيـة.
- ✓ المطلب الثاني: عوامل نجاح الثـورة التونسيـة.
- ✓ المطلب الثالث: أهم نتائج الثورة.

➢ المبحث الثالث: تونس بين الرهانات الاقتصادية والمطالب الاجتماعية.

- ✓ المطلب الأول: التحديات الأمنية.
- ✓ المطلب الثـاني: التحديات الاقتصاديـة.
- ✓ المطلب الثالث: المطالب الاجتماعية.

➢ استنتاجات الفصل الثاني.

❖ الفصل الثالث: التحول الديمقراطي في تونس.

➢ تمهيد.

➢ المبحث الأول: إعادة بناء النظام السياسي في تونس عقب الثورة.

- ✓ المطلب الأول: إدارة المرحلـة الإنتقاليـة.
- ✓ المطلب الثانـي: الإصلاحات الدستوريـة.
- ✓ المطلب الثالث: أثر البيئة الخارجية على التحول الديمقراطي بعد الثروة.

➢ المبحث الثاني: واقع المؤسسية على التحول الديمقراطي في تونس.

- ✓ المطلـــــب الأول: الآثار على السلطة التنفيذيـة.
- ✓ المطلب الثاني: الآثار على السلطـة التشريعيـة.
- ✓ المطلـــــب الثالث: الآثار على مؤسسات المجتمع المدنـي.

➢ المبحث الثالث: تقييم تجربة التحول الديمقراطي في تونس.

- ✓ **المطلب الأول:انعكاسات المؤسسة العسكرية على التحول الديمقراطي في تونس.**
- ✓ **المطلب الثاني:انعكاسات الهيمنة السلطوية على ارساء معالم الديمقراطية في تونس.**
- ✓ **المطلب الثالث: معوقات التحول الديمقراطي في تونس.**

➢ **استنتاجات الفصل الثالث.**

❖ **خاتمـــة.**

❖ **قائمة المراجع و المصادر.**

❖ **ملخص الدراسة.**

مقدمة

مقدمة:

شهد العالم العربي حالة من الانتفاضات والثورات في اواخر عام 2010 وبداية عام 2011 نتيجة الفساد والديكتاتورية التي عاشتها الدول العربية ، ومحاولة الدخول في **عملية انتقال إلى أنظمة ديمقراطية تتجاوز التسلط ، وحتى بنسبة صغيرة،** ذلك حسب أوضاع البلدان ومستوى قدرات الشعب الطامحة لتبني فكرة الديمقراطية.

وهذا ماشهدته دول المغرب العربي عامة وتونس خاصة ، خلال مراحل تاريخها الطويل من فساد في النظام السياسي في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي ، ماجعل الشعب التونسي يثور ضد هدا الوضع ، من خلال القيام باحتجاجات وثورات، وكانت ثورة 17 ديسمبر 2010 خير دليل على ذلك .

ولعل ما يمكن ملاحظته أن تونس عرفت تحولا ديمقراطيا بعد أحداث هذه الثورة، التي كان لها انعكاس على الاستقرار السياسي ،ويظهر ذلك جليا من خلال ما خلفته الثورة من تحديات سواء على مستوى القطاع الأمني أو القطاع الاقتصادي ، ما صاحبه من تزايد المطالب الاجتماعية وما كان على السلطة التونسية إلا القيام بعملية الإصلاح السياسي لتجنب الوضع القائم أنداك ،وتهدئة الثوار .

1-أسباب اختيار الموضوع:

وهي الدوافع التي أدت بالباحث لاختياره بالتحديد هذا الموضوع وهي:

- الأسباب الذاتية :

تكمن الأسباب التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع هي رغبتي الشخصية في إبراز مساهمتي في تحليل موضوع ذو أهمية حساسة باتت تشكل موضوع الساعة لدى

العالم ، وباعتبار أن تونس دولة من الدول الشقيقة وهذا ما دفعني إلى محاولة توسيع معارفي حول خلفيات التحول الديمقراطي في تونس والاطلاع على أهم التعديلات التي طرأت على النظام بعد أحداث 2010 .

- الأسباب الموضوعية :

-إن التحولات العميقة التي مست شكل ومضمون الحياة السياسية ، وكذا البحث في أسباب التحول الديمقراطي في تونس وتزايد الاهتمامات بعمليات التحول أو الانتقال من نظم لاديمقراطية إلى نظم حكم ديمقراطية ، مما جعل مسالة تجربة الديمقراطية في تونس أمرا ضروريا ، من خلال التركيز على الجانب السياسي لمعرفة جل الإصلاحات القانونية والدستورية ، وواقع الدولة بعد هده الإصلاحات .

2: أهمية الموضوع :

-من خلال ما سبق فان هذه الدراسة تكتسي أهمية بالغة على المستويين العلمي والعملي.

2-1 : الأهمية العلمية :

-تبرز أهمية دراسة موضوع التحول الديمقراطي في تونس كحالة لدراسة ، من خلال الاهتمام العلمي الذي يهدف إلى إيجاد طرق علمية بحث، يمكن الاستفادة منها وإسقاطها على الواقع ، حيث تأكد الأدبيات العلمية أن عملية التحول الديمقراطي تتضمن دراسة تتبعية زمنية للمراحل التاريخية، تبدأ بالقضاء على النظام التسلطي وصولا إلى المرحلة الانتقالية ، وفق خطط منهجية علمية، والتي تسهم في توفير مرجع للمهتمين بالاطلاع على تجربة التحول الديمقراطي في تونس .

2- : الأهمية العملية :

- تتطلب الدراسة لرصد وتحليل عملية التحول الديمقراطي في تونس تعظيم الجهد الفكري في البحث عن طرق واليات التي يمكن من خلالها تحقيق عملية التحول ، وكذا البحث في مرجعيات الدولة التونسية ،وذلك عطفا على مشاهدته من صراعات سياسية وتأثيرات إقليمية ودولية كادت أن تقضي على الثورة التونسية..

3-:إشكالية الدراسة:

- تكمن مشكلة الدراسة ،في القدرة على استكشاف وتحليل أهم الاستراتيجيات التي اعتمدتها تونس للقيام بعملية الإصلاحات بعد الثورة وبعد سقوط النظام وكذا استخلاص أهم ملامح التحول الديمقراطي وهل حقق فعلا هذا الأخير نجاحا أم فشل في ذلك. وعليه يمكن صياغة الإشكالية التالية :

- إلى أي مدى ساهمت التحولات السياسية في إرساء معالم الديمقراطية في تونس ؟ وهل تتماشى ومطالب الشعب التونسي؟ وكيف يمكن الاستجابة للمطالب الاجتماعية في ضل الوضع الاقتصادي القائم؟

- وتندرج ضمن هده الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية :

- ماهي أهم العوامل التي أدت إلى التحول الديمقراطي في تونس ؟
- ماهي أهم الاستراتيجيات المعتمدة في إقرار عملية الإصلاح السياسي ؟
- ما أثر البيئة الخارجية على عملية التحول الديمقراطي في تونس؟
- هل تجسدت التجربة الديمقراطية في تونس بشكل حقيقى ام أن هناك ماحال دون تحقيق ذلك؟

-الفرضيات:

- جاءت عملية الانتقال نحو الديمقراطية نتيجة حراك شعبي داخلي.

-كلما كان بناء النظام السياسي مرهون بالمؤسسات، كلما تجسدت معالم الديمقراطية وترسخت.

- يمكن الاستجابة للمطاب الاجتماعية من خلال القيام باصلاحت دستورية وإصلاح القطاع الاقتصادي وحتى الأمني.

- يتمثل أثر البيئة الخارجية عل التحول الديمقراطي في ضغوطات الدول الخارجية على تونس.

- حدود الدراسة :

تمثلث هذه الدراسة في مجالين وهما:

-الحدود الزمنية :

-لقد حددنا في هذه الدراسة إطار زمني من فترة حكم الرئيس بورقيبة الى تاريخ الحراك الشعبي واندلاع الثورة والتي خلفت وراءها تحديات اقتصادية وصولا الى تاريخ الانتخابات عام 2014 .والسبب في ذلك لحصر الدراسة في مجال يمكن فيه طرح إشكالية وتساؤلات حول مضمونه.

-الحدود المكانية:

ارتبط المجال المكاني بالدولة التونسية باعتبارها رقعة جغرافية التي تتميز بواقعها السياسي والاجتماعي.

-منهجية الدراسة:

- يعتبر المنهج الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة ، فهي تتضمن قواعد و خطوات للإجابة عن أسئلة البحث ، واعتمدنا في هذه الدراسة على عدة مناهج :

المنهج التاريخي : يستخدم هذا المنهج في دراسة الظواهر الماضية ، حيث لايمكن فهم عملية التحول الديمقراطي في تونس دون الرجوع إلى الخلفيات التاريخية التي مرت بها هذه الدولة في اتجاه تبني المنهج الديمقراطي .

منهج دراسة حالة :يقوم هذا المنهج على التعمق في دراسة المعلومات الخاصة بمرحلة معينة من تاريخ هذه الدراسة لجميع المراحل التي مرت بها ،ويتم اعتماده في الدراسة اعتبارا أننا سنتناول عملية التحول الديمقراطي كحالة معينة هي التجربة التونسية.

المنهج الوصفي التحليلي: يعتمد المنهج الوصفي على وصف مجموعة الأحداث التي عصفت بالجمهورية التونسية وبالتحديد مايتعلق بالثورة التونسية ومطالبها التي قامت بإسقاط النظام زين العابدين بن علي، وكذلك ماتتبع هذه الثورة من تحولات وتغيرات ساهمت في عملية التحول الديمقراطي في تونس.

-أدبيات الدراسة:

لقد تعددت الدراسات حول موضوع التحول الديمقراطي في الدول العربية عامة وتونس خاصة، من قبل علماء السياسة نظرا للاهتمام الكبير الذي حظي به على الساحة الدولية، وتم الاستعانة بمجموعة دراسات لتحليل هذا الموضوع نذكر أهمها:

الدراسة الأولى: تمثلت في كتاب ل بوحنية قوي وآخرون بعنوان الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة،عمان، دار الراية للنشر والتوزيع،2011، حيث تناول فيها السياق التاريخي للديمقراطية ، مفهومها كما أشار الى مفهوم الانتقال الديمقراطي.

الدراسة االثانية: كانت لعلي خليفة الكواري،بعنوان مداخل الانتقال الى الديمقراطية في البلدان العربية ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، تطرق فيها إلى المقاربات المفسرة للانتقال الديمقراطي، مداخله وانماط التحول الديمقراطي.

الدراسة الثالثة: تتمثل في الدراسة التي قدمها مقلاتي عبد الله بعنوان المرجع في تاريخ المغرب العربي الحديث المعاصر ،الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 2014، تناول فيها تحليل الخلفيات التاريخية لدول الربيع العربي وتونس بالخصوص، من الاحتلال حتى الاستقلال.

الدراسة الرابعة ل: الأزهر ماجري بعنوان الثورة التونسية،17دسسمبر2010، تونس: المغاربية للطباعة والاشهار، ط1،2011،تطرق فيها إلى الأسباب التي أدت لقيام الثورة ونتائجها وكذا استخلاصه لأهم نتائج هذه الثورة.

الدراسةالخامسة: تمثلت في رسالة ماجستير لشهرزاد صحراوي بعنوان هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس،جامعة محمد خيضر بسكرة، وركزنا على هذه الأخيرة لاعتبارها دراسة حالة في دراستنا هذه،

حيث تناولت إشكالية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي والتعديلات الدستورية واهم المعوقات.

- صعوبات الدراسة:

من المعروف أن الدراسات العلمية االتخصصية تواجه قدر من االمعضلات والصعوبات تتفاوت وطبيعة موضوع البحث وأهميته وذلك من خلال تداخل المعلومات وشمولية البحث وسعته. حيث يعتبر موضوع التحول الديمقراطي من المواضيع الحديثة فكان من الصعب ايجاد موضوع يشمل التجربة االتونسية في إرساء معالم الديمقراطية، فواجهتني بعض الصعوبات في دراستي هذه من بينها قلة الباحثين المتخصصين في هذا المجال مما نتج عنه قلة المراجع الشاملة لهذه الدراسة.

- تقسيم الدراسة :

تقوم هذه الدراسة بالاعتماد على **03** فصول :

تناول الفصل الأول الإطار النظري للدراسة ،وذلك من خلال التطرق في المبحث الأول إلى مفهوم الديمقراطية ،نشأتها ، عناصرها ، وأهم المبادئ التي تقوم عليها ،أما المبحث الثاني تضمن مفهوم الانتقال الديمقراطي ، عوامله ، النظريات المفسرة لنشأته ، وأبرز مداخله ليتم في الأخير توضيح معنى التحول الديمقراطي .وفي المبحث الثالث تم التطرق إلى مفهوم الترسيخ الديمقراطي ، محدداته ، والياته .

الفصل الثاني: تم تخصص هذا الفصل لدراسة الدولة التونسية ، وذلك بتشكيل المبحث الأول بإعطاء نبذة تاريخية عن تونس ، الظروف التاريخية مقوماتها الجغرافية ، وكذا دراسة صورة على المجتمع السياسي التونسي . وخصص المبحث

الثاني للثورة التونسية والتي اندلعت في أواخر عام 2010 ، بالبحث عن أسباب قيامها ،عوامل نجاحها ، وأهم نتائجها. أما المبحث الثالث فيتطرق لدراسة تونس من خلال تحليل الرهانات الاقتصادية ، التحديات التي أعقبت الثورة ، المطالب الاجتماعية ، وكذا تحليل خلفيات المطالب الاجتماعية وفيما تمثلث.

الفصل الثالث: سيتناول هذا الفصل تجربة التحول الديمقراطي في تونس ، والمتمثلة في إعادة بناء النظام السياسي بعد الثورة ، الإصلاحات الدستورية ، أثر البيئة الخارجية على عملية التحول الديمقراطي ، هذا في المبحث الأول ، في المبحث الثاني تناول واقع المؤسسية على التحول الديمقراطي ، وتم الإشارة إلى كلا من السلطتين التنفيذية و التشريعية ، و المجتمع المدني . والمبحث الثالث تم تقييم عملية التحول الديمقراطي في تونس وأهم معوقاته .

الفصل الاول
الاطار المفاهيمي للدراسة

تمهيد:

يعتبر ضبط الإطار المفاهيمي للدراسة ضرورة منهجية لا ينبغي تجاوزها في أي بحث لإزالة الغموض الذي قد يتعرض له الباحث الأمر الذي يمكنه من الوصول إلى نتائج أكثر مصداقية، من هنا فإن هذا الفصل يستهدف ضبط المفاهيم الرئيسية الواردة في البحث، فموضوع القول الديمقراطي يعي أمر طبيعي في تاريخ الفكر السياسي، وهو صف المفاهيم السياسية التي لقت إهتماما كبيرا من قبل الباحثين، ولدراسة مفهومه وعوامله، ومراحله آثاره ونتائجه لابد من إيجاد تلك المفاهيم الرئيسة والعلاقة الارتباطية التي قد تجمع بينها وبين المفاهيم ذات الصلة: " الديمقراطية، الانتقال الديمقراطي، الترسيخ الديمقراطي"، بإعتبارها مفاهيم مترابطة ومرحلية فكلا من المفاهيم الثلاثة أثارت بدلا واسعا من طرف الدراسيين وعلماء السياسة والكل أعطى دراسة للمفاهيم حسب نظرته لها، ومن يختص الفصل الأول من الدراسة بإجلاء مفهوم الديمقراطية وتطوراتها التاريخية، وتستكمل بإبراز الخلفيات والعوامل الذي تساعد على الانتقال الديمقراطي وصولا إلى مرحلة ترسيخ الديمقراطية وأهم محدداتها وآلياتها.

المبحث لأول: مفهوم الديمقراطـية

تعتبر الديمقراطية كغيرها من المفاهيم السياسية الأخرى أنها لاقت روادا كبيرا من قبل علماء السياسة وهي من المفاهيم التي لا تعرف الجمود حيث أنها من المصطلحات والكلمات التي ليست جامدة الدلالة ،غير أنه في الزمن المعاصر أصبحت تحتل القيمة الأولى في سلم المعايير السياسية، كما أضحت مطلبا من بين المطلب الاجتماعية الأولي بل من الضروريات والاحتياجات الأولى التي أصبحت هامة بالنسبة للمجتمعات في ظل المتغيرات السياسية الدولية.

المطلب الأول: تعريف الديمقراطـية

يرجع مدلول ومصطلح الديمقراطية إلى عهد الحضارة اليونانية القديمة، حيث كانت تعني عندهم الخروج بالحكم من يد فرد متحكم أو من يد الأقلية المتحكمة إلى حكم الأغلبية.

إنّ أصل كلمة ديمقراطية من ناحية اللفظ مركبة من شقين الأول "**démos** ومعناه الشعب، والثاني **cratos** ومعناه الحكم أو السلطة والتي تعني بذلك حكم الشعب.[1]

عرفـها الأستاذ جوخال Joukhal : "أنها حكم الشعب بواسطة الشعب ولمصلحة الشعب" ،وتدل كلمة الشعب على أن يكون الحاكم ملكا للشعب ويختص به وتشير عبارة " بواسطة الشعب إلى اشتراك المواطنين في صنع السياسة وممارسة الرقابة على ممثليهم أو نوابهم، وتعني عبارة "لمصلحة الشعب أن الحكومة في خدمة الشعب

[1] أمين البار، **دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية**،(الإسكندرية مكتبة الوفاء ألقانونية 2014) ، ص 67.

ليس مجرد رعايا لهذه الحكومة وهو ما أصطلح عليه تسميته بالمفهوم الكلاسيكي للديمقراطية.[1]

ذهب **لورد برايس Lord brayasse** إلى أنّ الديمقراطية شكل من أشكال الحكم تكون فيه السلطة الحاكمة في الدول ممثلة قانونيا في أعضاء الجماعة ككل وليس في طبقة أو طبقات معينة".[2]

وفي الغرب يستخدم مفهوم الديمقراطية بالمعنى الذي أعطته إياه الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، حيث تعرف على أنها: "حق الشعب المطلق في أن يشرع لجميع الامور العامة بأغلبية أصوات نوابه، وعلى ذلك فإن إدارة الشعب حرة لا تقيد بأية قيود خارجية مطلقا فهي سيدة نفسها ولا تسأل عن أي سلطة غير سلطتها".

من جانبه عرفها "**جوزيف شومبيتر j.schumpeter**" على أنها ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف إلى الوصول إلى القرارات السياسية، والذي يمكن للأفراد من خلاله اكتساب السلطة للحصول على الأصوات عن طريق التنافس.

حيث يعتبر هذا التعريف الأكثر رواجا بين الباحثين في العلوم الاجتماعية، في نفس الوقت إنتقد المفهوم الكلاسيكي للديمقراطية من خلال طرحه هذا.[3]

لذلك يرى **شومبيتر Schumpeter** أنّ الوظيفة الأساسية للعامل الانتخابي في الديمقراطية تتركز على تكوين الحكومة، وبما أن التنافس يجب أن يخضع لترتيبات دستورية تشكل عناصر جوهرية وشروط أولية مسبقة لأداء الأنظمة

---

[1] ناجي علوش،(**الديمقراطية : المفاهيم والاشكلات**، بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1994)، ص 58.

[2] دعاء الساعدي، **بحث كامل عن الديمقراطية**، نشر في الموقع الالكتروني: hussemy .forumaralia.com t98 topic.pm 12 :08 .تم تصفح الموقع في الأحد 13 نوفمبر 2016،

[3] أمين البار، المرجع نفسه ص ص 68_69.

الديمقراطية لوظيفتها واستمرارها.[1] فالرجوع للتفكير الماركسي نجد **أرثركيش**" في كتابه:" مساهمة في مشكلات التفسير الماركسي للديمقراطية"، فهو ينقل عن ما كتبه **غيزو ghuzou** ، سنة 1849 عن الديمقراطية يقول: إن الفوضى الراهنة تكمن في كلمة واحدة، الديمقراطية"، فكل حزب يشير إليها ويحاول امتلاكها.

يقول الملكيون: إن ملكيتنا هي ملكية ديمقراطية...ويقول الجمهوريون: ان الجمهورية هي ديمقراطية الحكم الذاتي.

ويضيف أن سلطان كلمة الديمقراطية، لهو من القوة بحيث أن أيّة حكومة، وأي حزب لا يمكنهما تصور إمكانية بقائهما دون كتابة هذه الكلمة على رايتها.

وهذا هو المفهوم الذي يحمله المصطلح فهو بهذا المعنى واضح تماما، فالشعب الذي ضاق بحكم الأباطرة والأفراد ورجال الدين، يريد نهاية لكل ذلك، ويريد بالإضافة إلى ذلك أن يحكم نفسه بنفسه، وأن يجعل الحكم أداة لتحقيق مصالحه، بعد قرون وقرون من الإضطهاد. وعليه فإن الديمقراطية هي حكم الشعب أي حكم العامة الذي يعبر عن إرادة الشعب ويخدم مصالحه.[2]

ولقد كان "**لروبرت دال Robert Dahl** الفضل في إعادة تعريف الممارسة الديمقراطية الحاضرة بأنها نظام حكم الأغلبية، فقال بأنها عملية فذة لإتخاذ القرارات الجماعية الملزمة".[3]

وضمن نفس الاتجاه عرفها "**تورىرتو بوبيو N.boubiyou**" على أنها مجموعة من الأنظمة الأولية أو الأساسية التي تقرر من المخول باتخاذ القرارات

---

[1] بومزبر حليمة، **الديمقراطية المحلية ودروها في تقرير الحكم الراشد إسقاط على التجربة الجزائرية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري فسنطينة، 2010 2009 ، ص 15.

[2] ناجي علوش، مرجع سابق ذكره، ص ص 58_59_60.

[3] علي خليفة الكواري، **مفهوم الديمقراطية المعاصرة: قراءة أولية في خصائص الديمقراطية** ،المستقبل العربي، بيروت، فيفري، 1993، ص 27.

الجماعية وفق أية إجراءات، ويكشف هذا التعريف عن ثلاثة مبادئ أساسية للديمقراطية باعتبارها: نظاما بما يتضمنه وصف النظام من وجود مجموعة من العمليات والآليات. وآلية لتحديد المسؤول عن اتخاذ القرار.[1]

ويتفق "**لاري دياموند**" **(diamond larry)**، **وجون لينز (Juan linz) وسايمر ليبست(S.M.Lipset)**على تعريفها بأنها نظام حكم يلي ثلاثة شروط أساسية: تنافس مفيد وواسع بين أفراد وجماعات منظمة على كل المناصب المؤثرة في سلطة الحكم في فترات منتظمة من دون اللجوء إلى القوة، ومستوى مشاركة سياسية شامل جدا في انتقاء القادة والسياسات على الأقل من خلال انتخابات منظمة ونزيهة لا تستبعد منها أي جماعة رئيسية راشدة ومستوى كاف من الحريات السياسية والمدنية.

يركز هذا التعريف على الآلية المؤسساتية التي لا وجود للديمقراطية عن دونها، إذ لا وجود للديمقراطية من دون سلطة تمنح وتجدد باختيار حر من قبل المحكومين، مع توفر شروط التضمين وقدر كاف من الحريات السياسية والمدنية.[2]

تعريف الديمقراطية في قاموس السياسة الصادر عن دار بنغويـن:

حيث تعرف الديمقراطية من هذا المنظور أنها المصطلح الأكثر تقديرا والأكثر غموضا من بين المصطلحات السياسية في العالم، إذ تعني الكلمة اليونانية "ديمقراطية" الحكم بواسطة الديموس(the demos)التي يمكن أن تترجم، إمّا الشعب أو العامة حسب توجه المرء الايديولوجي.

[1] بومزبر حليمة، مرجع نفسه، ص 14.

[2] العربي صديقي، **البحث عن الديمقراطية عربية، الخطاب والخطاب المقابل**، ترجمة محمد الخولي، عمر الايوبي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007) ،ص 22.

إضافة إلى أنّ الديمقراطية في حد ذاتها تعني أكثر قليلا من أن السلطة السياسية، وبمعنى عام هي في أيدي البالغين من السكان في النهاية وأن ما من فئة صغيرة لها الحق أن تحكم.

مبـادئ الـديمقـراطيـة:

هناك مجموعة من المبادئ والأسس التي تقوم عليها الديمقراطية يمكن إدراجها كما يلي:

1_ مبدأ المساواة بين الناس، أي المساواة أمام القانون ذلك أن القانون واحد بالنسبة الكافة الشعب ولا يعتبر بين الأفراد أو الطبقات وهذه المساواة تكون في الحقوق، الحريات، الكرامة وغيرها.

2_ مبدأ الوعي العام لدى الناس بالنظام الديمقراطي ويقصد بذلك أن يكون الشعب واعيا تماما بالسلوك الذي يحزم المصالح العامة ويحقق الأهداف العليا للمجتمع.

3_ الإنسان بنا يتميز من قدرة عقلية يستطيع أن ينظم ويرتب أموره وأن يحل مشكلاته بطريقة رشيدة، وعلى هذا فالقرارات التي تتخذها الدولة الديمقراطية هي محصلة الحوار العقلاني القائم بين أشخاص لديهم القدرة على وزن المسائل بطريقة عقلية، من هنا فالإنسان هو القيمة الأولى للديمقراطية.[1]

4_ مبدأ سيادة القانون، أي الفصل بين السلطات حيث أن الديمقراطية الحقيقة تقوم على أساس سيادة القانون التي تضمنها مؤسسات قضائية وآليات رقابية محايدة وفعالة.

5_ مبدأ المشاركة للمواطن مما يتيح لقيام مجتمع نشط يلتزم بتلبية الحاجيات الأساسية للفئات بما في ذلك حقوق المرأة والأطفال حقوق الأقليات والفقراء.[2]

---

[1] هشام محمود الإقداحي، **النظم السياسية المعاصرة**،(مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2009)، ص ص 206_207.

[2] أمين البار، مرجع سابق، ص ص 72_73.

المطلب الثاني: السياق التاريخي للديمقراطيـة

إذا ما أراد المرء أن يفهم الديمقراطية، فعليه أن يدرس الأفكار والمؤسسات الديمقراطية التي نشأت عبر مراحل التاريخ الإنساني، كما يتحتم عليه أيضا فحص الأحداث التاريخية لأنها تسجل مسار الديمقراطية والأحوال التي مرت بها.

إنّ ظهور الديمقراطية الذي يشكل نموذجا من نماذج الحكم الذي طرحها العديد من المفكرين وعرفتها العديد من الشعوب بدءا من دولة المدينة بأثينا وارتباطها بالفلسفة اليونانية فإنها يرجع استخدامها الحديث لهذا المفهوم إلى الاضطرابات الثورية التي حدثت في المجتمعات الغربية في نهاية القرن الثامن عشر، ذلك أن البحث في موضوع الديمقراطية يتطلب بالضرورة البحث في طبيعة الدولة وشكل النظام السياسي.

لقد تم تبني أول تحرك غربي نحو الديمقراطية كممارسة في النصف الأول من القرن 17، وكانت الأفكار والحركات الديمقراطية سمة هامة عن سمات الثورة الإنجليزية فكانت تنظيمات كونتيتيكت الأساسية التي تتبناها المواطنون في هارتفورد والمدن المجاورة لها في جانفي 1638 يجسد أول دستور مكتوب للديمقراطية الحديثة.[1]

فلقد كان للثورتين الفرنسية والأمريكية إلمام كبير بتبني فكرة الديمقراطية حيث تعمم الطرح وحقق هذا النمط انتصاره الشامل بعد عام 1870،[2]من جهة أخرى في تطور مفهوم الديمقراطية عبر العصور يشير خليفة الكواري في هذا المجال من خلال إعادة اكتشاف قيم المواطنة لدى الغرب، وهو يوضح في هذا السياق أنة حقبة القرون الوسطى عرفت انتكاسة واندثار للتجارب الديمقراطية في الحضارتين الإثنية

[1] بوحنية قوي وآخرون، **الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة**،(عمان،:دار الراية للنشر والتوزيع، 2011)، ص ص 92_93.

[2] ناجي علوش، مرجع سبق ذكره، ص 63.

والرومانية في ظل بروز أنظمة الحكم المطلق وهو ما يعني ارتباط مفهوم الديمقراطية المعاصرة بعصر الأنوار في أوروبا، وبالتالي فالديمقراطية هي منهج وليست عقيدة أو إيديولوجية قائمة بذاتها كما صدر الكوري 03 محطات تاريخية لتطور هذا المفهوم (الديمقراطية) يمكن حصرها في :ظهور الدولة القومية حيث كان نتيجة صراع الملوك مع الكنيسة بهدف الحصول على السيادة ،وكثاني محطة هي إقرار المشاركة السياسية فتجسدت العلاقة المباشرة بين الملوك والشعب في أخذ المشاركة السياسية دورا هاما في إرساء أسس ديمقراطية، والمحطة ثالثة تتمثل في حكم القانون والذي تمثل بإصدار القوانين لضمان حقوق الأفراد تقرر علميا تكريس نظام ديمقراطي في الدولة.[1]

يرى هنتغتون صامويل أن الديمقراطية الناجحة تعتمد على وجود مؤسسات فعالة أكثر من وجود عدد كبير من الأفراد يؤمنون بقيم الديمقراطية الليبرالية حيث حدد هنتغتون موجات للتحول نحو الديمقراطية، فأول موجة تكمن جذورها في ثورتين الفرنسية والأمريكية اللتين سمحتا بظهور فعلي للمؤسسات الديمقراطية ومع تراجع التعددية الحزبية أدى ذلك إلى تراجع الديمقراطية في النظم الأوروبية الفردية وهو ما سماه هنتغتون بالموجة المضادة للأولى لتعود الديمقراطية من جديد في إطار الموجة الثانية من خلال تفعيل الديمقراطية ولكن أخذت هي الأخرى منحى سلطويا في نهاية الستينيات لتأتي الموجة الثالثة وهي الموجة التي تعيش تأثيراتها اليوم.[2]

وقد حدث وأن قامت الولايات المتحدة بتنظيم أول انتخابات ذلك ابتداء من القرن 18 أي سنة 1828، وكان هذا تاريخ أولى ظهور بوادر الديمقراطية ولعل الأحداث التاريخية التي شهدتها أوروبا لاسيما الثورة الفرنسية والأمريكية، كان لها

---

[1] علي خليفة الكواري، **مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية**، مجلة: المستقبل العربي (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 23، العدد 264، 2001)، ص112.

[2] صمويل هنتغنون، **الموجة الثالثة والتحول الديمقراطي**، ترجمة عبد الوهاب علوان، (الكويت: دار سعاد الصباح ط1، 1993)، ص 74.

الأثر بالغ في تهديم التفسيرات القديمة بشأن الديمقراطية وإعطاءها معنى جديدا.ولأن الانتخاب ظل ولمدة طويلة مقتصرا على فئات معينة دون غيرها فقد اتجهت جهود دعاة الديمقراطية على توسيع حق الانتخاب ليشمل جميع طبقات المجتمع وهكذا تم الانتقال من ديمقراطية محكومة إلى ديمقراطية حاكمة[1] فخلال الفترة من عام 1974-1994 تحولت 60 دولة من أنظمة شمولية ديكتاتورية إلى أنظمة ديمقراطية تحت ما يطلق عليه اجتياح العالم إلى تغيرات جوهرية نحو الديمقراطية.

وكان هذا التوجه بعد الحرب العالمية الأولى حيث اتجهت 30 دولة نحو الديمقراطية وفي ما يخص الوطن العربي شملت معظم الدول التي ارتدت عن الديمقراطية مع عام 1960 عام 1974 نجد سوى: الجزائر، المغرب، تونس، لبنان، الأردن، الكويت، اليمن، موريتانيا عرفت بما يطلق عليه هانتغتون بموجات التحول الليبرالي والديمقراطي بدرجات متفاوتة.

لقد اتسعت مجالات الحديث عن التجارب الديمقراطية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي حيث كان لهذا الانهيار قيام نظام تعددي والالتزام بالنموذج الديمقراطي بعد أن كان يسوده نظام حكم قائم على الحزب الواحد، هذا ما ساهم في دعم فكرة الديمقراطية حيث عرفت ظاهرة الانتشار الديمقراطي تزايد كبيرا طوال حقبة التسعينات من القرن العشرين، واستمر الوضع إلى الحقبة الأولى من القرن 21، وكان هذا الاتساع نتيجة الضغوط الداخلية التي جاءت نتيجة تراجع النظم الشمولية الدكتاتورية واتساع حركة المطالبة بالديمقراطية في كل من الدول أسيا إفريقيا أمريكا اللاتينية، وكذا الضغوط الخارجية المرتبطة بالتغيرات التي طرأت على العالم بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا،حيث اتسعت مساحة

[1].حسن العطار، "**مفاهيم الديمقراطية**"، المجلة المصرية للعلوم السياسية، القاهرة: الجمعية المصرية للعلوم السياسية، جانفي 1967، ص 172.

تطبيق النموذج الديمقراطي في بداية القرن 21، وهو ما استلزم البحث في مسألة التفاعل بين المستوى العملية الانتخابية والتحول الديمقراطي.[1]

المطلــب الثالث: خصائص وصور الديمقراطية.

الفـــرع الأول: خصائص الديمقراطية

إن الديمقراطية كما صاغها فلاسفة الغرب وباعتبارها نظام للحكم يتسم بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها وهي كما يلي:

1- أن الشعب هو صاحب السيادة والسلطان وقد يمارسها الشعب بنفسه أو من خلال نواب أو بمزج ما بين الطرفين.

2- إنها فكرة معنوية روحانية أكثر منها فكرة مادية فهي تتعلق بكيفية ممارسة الحكم أي اشتراك أكبر عدد من الأفراد في الحكم.

3- تعتبر الديمقراطية فكرة فردية تقرر قاعدة المساواة في المفرق السياسية بين الأفراد هذا لا يعني أن المساواة إعطاء جميع الأفراد حقوقا متساوية مهما اختلفوا في الكفاءة ، لكن المقصود هو الاعتراف بحقوق معينة للأفراد الذين تتوفر فيهم شروط معينة واحدة[2]

4- الديمقراطية مذهب فلسفي ونظام للحكم حيث ظهرت الديمقراطية في بادئ الأمر كمنصب سياسي فلسفي على يد كتاب في القرن الثامن عشر، وكانت غاية هذا المنصب هو محاربة الحكم الاستبدادي المطلق، في هذا الإطار انتقلت الديمقراطية التي كانت كمذهب فلسفي إلى مرحلة التطبيق كنظام للحكم في دولة المؤسسات الديمقراطية.

---

[1] بوحنية قوي واخرون ، مرجع نفسه، ص 93.94.

[2] محمد فخري راضى، **الديمقراطية مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات**، (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع 2014_2015)، ص ص 98_99.

5- الديمقراطية تتميز بكونها تتأسس على تدعيم الحرية ومبدأ المساواة باعتبار أن الديمقراطية ارتبطت وترتبط دائما بحريات الأفراد والشعوب والمساواة القانونية بين الأفراد التي تعني عدم التفريق والتمييز بين الأفراد في تمتعهم بالحقوق والواجبات التي يكفلها القانون والدستور.[1]

6- **عمومية المشاركة:** وهي أن يسمح لأغلب قطاعات الشعب من الذين بلغوا سن الرشد حسب الإجراءات التي يحددها الدستور في الدولة.

7- **وجود قضاء مستقل:** يقوم النظام الديمقراطي كذلك على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث (التنفيذية – التشريعية – القضائية) حيث تقوم السلطة القضائية على مدى رقابة الدستورية القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية ومدى التزام السلطة التنفيذية بتنفيذ أحكام هذه القوانين وأن يخضع الجميع أفرادا والمؤسسات لسلطان القانون.

8- يعتبر نظام المؤسسات المفردة من مقومات الديمقراطية وإرساءها حيث يعتبر عامل من عوامل نجاحها في أي مكان لأنه لا يمكن أن يكون بلد ديمقراطي خالي من المؤسسات (المؤسسات السياسية والتشريعية كالحكومة والبرلمان الأحزاب السياسية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني).[2]

9- الديمقراطية تتطلب الأخذ بالاقتراح العام لا الاقتراح المقيد طالما أن الديمقراطية بحكم تعريفها هي إسناد السلطة إلى الشعب أو الأغلبية العظمى فهذا يعني لأن الديمقراطية لا تتفق مع تقييد حق الانتخاب بنصاب مالي معين بشرط في

---

[1] محمد رفعت عبد الوهاب، **الأنظمة السياسية**، (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2005)، ص ص 166_167.

[2]. محمد أحمد نايف العكش، **مؤسسات المجتمع المدني**، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص ص 55_56.

الناخب لأن هذا يعني تضييق دائرة الناخبين الذين يتمتعون بالحقوق السياسية وبالخاص حق الانتخاب أو الترشح وحصرهم في فئة معينة.

كتأكيد على ذلك ففي خلال القرن التاسع عشر تأصلت الديمقراطية بإقرار نظام الاقتراح العام في الدول الغربية.[1]

الفـــرع الثاني صـــور الديمقـــراطية.

اتخذت الديمقراطية صورا شتى في واقع الحياة الإنسانية من حيث كيفية حكم الشعب لنفسه وهذه الصور هي:

أولا: الديمقـــراطية المباشرة

وهي أقوم صور الديمقراطية وتعني قيام الشعب بإدارة الشؤون السياسية للدولة بصورة مباشرة ودون وساطة النواب هذا يعني أن هذا النظام أي هذا النوع من الديمقراطية لا يعرف النظام لأن الشعب هو صاحب حيث يتولاها بمحاورها الثلاث (التشريعية– التنفيذية – القضائية) ويعود الفضل في نشأة وتطور هذا النظام إلى المدن اليونانية القديمة ففي مدينة أثينا القديمة كان الأفراد يجتمعون في ساحة عامة وفي أوقات متفق عليها ويناقشون فيها أمورهم وشؤون الدولة ويقرون القوانين وينظرون في شؤون الدولة الخارجية كإبرام المعاصرات وإعلان الحرب والسلام بمعنى آخر كان المواطنون الأحرار يمارسون السلطة بأنفسهم في جمعية الشعب ذلك بصفة دورية ومنتظمة.[2]

دافع الفيلسوف الفرنسي "**جان جاك روسو**"(**J.J,Rooss**)عن الديمقراطية المباشرة في مؤلفة "النقد الاجتماعي حيث رأى أن نواب الشعب لا يمكن أن يكونوا

[1] محمد رفعت عبد الوهاب، مرجع مسبق، ص 172.

[2] علي يوسف الشكري، **الوسيط في الأنظمة السياسية المقارنة**، (عمان :دار صفاء للنشر والتوزيع مؤسسة دار الصادق الثقافية، 2012)، ص ص 157_158.

ممثلين له (في النظام النيابي) بل لهم وكلاء منفذين للإدارة وليس لهم أن يفصلوا في شيء بصفة نهائية فكل تشريع لم يوافق عليه الشعب لا يمكن أن نسميه قانون.

من الواضح أن **جان جاك روسو** يؤيد الديمقراطية المباشرة ويؤكد عليها وينتقد صور أخرى للديمقراطية حيث أن الشعب صاحب السلطة الأصل يمارسها بنفسه دون وكالة أو الوساطة.[1]

والملاحظ أن نظام الديمقراطية المباشرة قد حقق نجاحا نسبيا في المدن اليونانية القديمة، ويرجع نجاح هذا النظام إلى عدة عوامل من بينها:

1- محدودية عدد السكان حيث لم يكن يتجاوز عدد سكان المدن اليونانية القديمة آنذاك (400) ألف نسمة.

2- تحديد عدد الأفراد الذين لهم الحق في المشاركة في الحياة السياسية حيث قامت القوانين اليونانية على استبعاد النساء والرفيق من ممارسة هذا الحق.

3- واجبات الدولة واتسامها بالبساطة وعدم التعقيد، لكن يسجل على تجربة أثينا القديمة في تطبيق الديمقراطية المباشرة محدودية وظائف وواجبات الدولة.

فالملاحظ هنا أن الديمقراطية المباشرة قد طبقت قديما لقلة عدد السكان هذا ما يجعلها مستحيلة التطبيق في العصر الحالي نظرا لعدة أسباب منها:

- زيادة عدد السكان في معظم الدول حيث شهد العالم تزايدا كبيرا في الكثافة السكانية كالصين مثلا: ومما لا شك فيه أن اجتماع مئات من الآلاف من الناس في المكان واحد أمرا شبيه مستحيل وكيف يمكن لهذا العدد الضخم بممارسة السلطة بنفسه.

[1] محمد رفعت عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 255.

– اتساع حجم الوظائف و المهام الملقاة على عاتق الدولة بفعل التقدم العلمي الأمر الذي يتبعه بالضرورة الحاجة إلى الخيرات الفنية للنهوض بتلك الوظائف حيث يعجز الأفراد عن القيام بها.

– الحاجة إلى السرية في الإدارة وتسيير الشؤون العامة للدولة لاسيما بعد انتشار الجاسوسية والسباق نحو التسلح وما الى ذلك من الأسباب الأخرى التي توجب السرية، كذلك عدم توافر النضج السياسي لدى نسبة معينة من الشعب بما يكفيها إدارة الشؤون العامة للدولة لاسيما في بعض الدول التي مازالت تنتشر فيها الأمية.

– لهذه الأسباب أصبح الأخذ بالديمقراطية المباشرة أمر نادر ومستحيل على عكس تطبيقية في بعض المقاطعات السويسرية، وأنها لا تصلح إلا للجماعات الصغيرة وأنها كانت تطبق في المدن ذات السكانية القليلة أيام الإغريق.[1]

ثانيا: الديــمقراطية غيــر مباشرة (النيابية)

في هذا النوع من الديمقراطية يمارس الشعب السلطة عن طريق نواب أو الممثلين يمثلون ويتولون الحكم لمدة معينة باسمه أي يمارسون الحكم بطريقة غير مباشرة نيابة عنه.

وقد نشأ النظام الديمقراطي النيابي في انجلترا أولا ،فهو إذن في عصرنا الحاضر يمثل القاسم المشترك بين البلاد والدولة التي تطبق نظاما دستوريا ديمقراطيا إذ أن هناك عدة أسباب لظهور النظام الديمقراطي النيابي منها:

1_ أن النظام النيابي يبدو هو الخيار الوحيد إزاء استحالة تطبيق نظام الديمقراطية المباشرة في العصر الحديث هذا نتيجة أن زيادة عدد سكان الدول يجعل من المستحيل أن يتولى الشعب بنفسه مباشرة الحكم والسيادة، هذا ما كان من الضروري أن يقوم الشعب بانتخاب نواب عنه ليمارسوا السلطة باسمه ونيابة عنه لمدة معينة.

[1]. عبد القادر رزيق المخادمي، **الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة**، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع ،2007)، ص 98.

2_ النظام النيابي يكفل اختيار الشعب لأصلح وأنفع العناصر التي تستطيع أن تقوم بالتشريع والرقابة وممارسة الحكم بكفاءة وقدرة هذا نتيجة لانتشار التطورات الفنية والتكنولوجية.[1]

ركـــائـــز النظـــام الـنيـابـــي:

هناك أسس وركائز يقوم عليها النظام الديمقراطي لابد من توافرها:

أولا: وجود هيئة نيابية منتخبة من قبل الشعب تمارس سلطات:يبعد وجود هيئة نيابية منتخبة من قبل الشعب أول ركائز النظام النيابي حيث يوجد برلمان منتخب يتولى هذا البرلمان سلطات فعلية وحقيقة في الحكم بمعنى آخر وجود مجلس أو مجلسين لكن لابد أن يكون كل أعضاء المجلس منتخبين من قبل الشعب ليس هذا فقط بل لابد أن يمارس المجلس النيابي دور فعلي في إدارة شؤون الدولة[2].

ثانيا :انتخـــاب البرلمان لمدة محددة قابـــلة للتجديد.

يمارس البرلمان السيادة التي تسند اليه لمدة معينة ومحددة نيابة عن الشعب، فعندما يقوم بهذه الوظيفة النيابية فانه يعبر عن رغبات وأماني الشعب ومن هنا يحق للشعب إعادة انتخاب نائب آخر (البرلمان) على فترات دورية.

وتتباين الدساتير في تحديدها مدة ولاية المجلس النيابي فقد حدد الدستور الأمريكي مدة ولاية مجلس النواب بسنتين (2) ومدة ولاية مجلس الشيوخ ل06 سنوات على أن يتم تجديد ثلث المجلس كل سنتين.[3]

ثـــالثا: عضـــو البرلمان يمثل الأمة كلها.

---

[1]. محمد فهمي درويش، **مرتكزات النظام الديمقراطي وقوام الحكم والرشيد**، (القاهرة: دار النهضة العربية، ط1، 2010)، ص 38.

[2] علي يوسف الشكري، مرجع سابق، ص ص 161_162.

[3] سليم الحص، **تعريف،خصائص،ومميزات الديمقراطية**، دراسات وأبحاث عامة، 2009، page infinit,net/moubayed/chap1

يتمثل هذا الركن في أن النائب عضو برلمان بعد أن يتم انتخابه يعتبر ممثلا للأمة بأسرها قبل كل شيء آخر وحكم تلك القاعدة هو ضمان وكفالة استقلال النائب من ناحية، وأيضا ضمان تحقيق المصلحة العامة للمجتمع بكامله في جميع القوانين والقرارات الصادرة عن البرلمان بوجه خاص.

رابعـا: استقلال البرلمان عن الناخبين طوال مدة نيابته.

يقصد بهذه الركيزة أن البرلمان بعد انتخابه وأثناء وكالته عن الأمة يجب أن يعمل على الحرية واستقلال دون أي تدخل من الناخبين، وذلك طوال مدة نيابة البرلمان فطالما أن البرلمان قائما لم تنتهي مدته أو يتم حله بعد فليس للناخبين حق التدخل في عمل البرلمان.[1]

يعرف هذا النمط على أنه الأكثر واقعية حيث يعمل به في جل دول العالم اليوم حيث أن تعدد النخب وتنافسها في إطار مبدأ التداول يمنع أي جهة كانت من الاستئثار بالسلطة ويبقى على سيادة الخيار الشعبي.[2]

ثـــالثـا: الديمقراطية شبـه مباشـرة

يقوم هذا النوع على المزج بين نظام الديمقراطية المباشرة، حيث يتولى الشعب السلطة بنفسه وبين نظام الديمقراطية النيابية، حيث يقتصر دور الشعب على اختيار ممثلين يتولون الحكم باسمه ونيابة عنه.

ترمي الديمقراطية شبه المباشرة إلى تدخل الشعب مباشرة للتقرير في الشؤون العامة، إلا أنّ هذا المنظور يظل نسبيا هذا لأن الديمقراطية شبه مباشرة تفترض على

---

[1] . سعيد بوشعير ، **القانون الدستوري والنظم السياسية**، الجزء الثاني، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2005)، ص 81.

[2]. بوروني زكريا، **النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة قسنطينة، 2009_2010، ص 32.

وجود هيئة سلطوية منتخبة، إلى جانب احتفاظ الشعب ببعض الاختصاصات التي يباشر بها بنفسه.

هناك أساليب ووسائل عدة تستخدم لتطبيق الديمقراطية شبه مباشرة من بينها:

أ- **الاستفتاء الشعبـي:**

يعد الاستفتاء الشعبي أهم مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة، بل أنه يعبر عن جوهر المشاركة الشعبية في السلطة إلى جانب حق مراقبة البرلمان وحله واقتراح القوانين والاعتراض عليها.

يقوم البرلمان بوضع مشروع القانون ثم يعرض على الشعب لأخذ رأيه فيه، وهذا يسمى بالاستفتاء التشريعي، وقد يكون الاستفتاء سياسيا إذا كان متعلق بمسألة سياسية.

ب- **الاقتراح الشعبي:**

يتمثل في حق الناخبين من المواطنين في التعرف إلى المجلس النيابي، باقتراح مشروع قانون يلتزم البرلمان بمناقشته ولإضفاء الجدية على هذا الحق وعدم هدر وقت البرلمان في مناقشة مشاريع لا تتسم بالجدية.

ويتوقف الاقتراح الذي يقوم به الشعب على رأي البرلمان، فإذا وافق عليه أصبح نهائيا ونافذا بعد تبويبه وتقسيمه إلى مواد وفصول أما إذا اعترض عليه البرلمان في هذه الحالة تنقسم الدساتير إلى اتجاهين:

الأول: يلزم البرلمان باستفتاء الشعب فإذا جاءت النخبة مؤيدة للاقتراح أصبح المشروع قانونيا واجب التنفيذ، أما إذا كانت النتيجة مؤيدة للبرلمان سقط المشروع وأصبح كأن لم يكن.

الثـانـي: أما الاتجاه الثاني يلزم البرلمان إلى رفض المشروع باقتراح مشروع بديل عنه على أن يعرض المشروعات على الاستفتاء.[1]

ج-**الاعتراض الشـعـبي:**

إذا اعترض الشعب على قانون معين أو إجراء معين اتخذه البرلمان خلال فترة معينة يحددها الدستور، حيث يعد وسيلة أقل فعالية من الاستفتاء فيترتب على الاعتراض وقف تنفيذ القانون لحين عرضه على الناخبين للاستفتاء عليه،[2] فإذا جاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للقانون سقط الاعتراض واستعاد القانون شرعيته، أما إذا جاءت النتيجة مخالفة سقط القانون نهائيا.[3]

د- حـل البرلـمان:

يقصد بالحل حق الناخبين في طلب حل المجلس النيابي بأسره، ومن المسلم به أن هذا الحق بالغ الأهمية كما أنه يعتبر كوسيلة لاعتراض وعرقلة عمل البرلمان أو التأثير عليه فيما يصدر من تشريعات أو مل يتخذه من قرارات.

هـ- إقالـة النائـب:

يطبق هذا المبدأ في الولايات المتحدة، حيث يتوجب هذا الحق لعدد معين من الناخبين اقتراح أقالت النائب الذي يمثلهم في المجلس قبل انتهاء مدة ولايته، حيث نص دستور كاليفورنيا لسنة 1911 منذ مطلع القرن العشرين في الولايات المتحدة على هذا الحق.

و- عـزل الرئـيس:

---

[1] .علي يوسف الشكري، مرجع سابق ، ص ،ص، 178، 179.

[2] **دراسة حول الديمقراطية**، مرجع سابق من الموقع الإلكتروني.

[2] ttps://www.princeton.edu/edu/pdf/ober :the meaning of mocracy.primceton.iniversity.2016 تم تصفح الموقع في 13 نوفمبر

يعتبر حق العزل من أخطر مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة، وقد يستخدم هذا الحق كوسيلة للضغط على الرئيس من أجل اتخاذ قرار أو إجراء معين، وإلا أصبح مهدد بالعزل.

لقد نص على هذا الحق الدستور الألماني لسنة 1919 حيث تضمن: حق العزل هنا بالعديد من الضمانات التي من شأنها الحد من إساءة استخدامه.

ففي هذه الصورة وغيرها حسب ما يقرر دستور الدولة يكون للشعب ظل الديمقراطية النيابية من اختصاص البرلمان.[1]

[1] شيراز حزر الله، **خصائص الديمقراطية**،منشور على الموقع الالكتروني:
تم تصفح الموقع في 16نوفمبر2016 pages .infinit.net/noubayed/chap1

المبحث الثـانـي: الانتقال الديمقراطـي

لقد حضيت قضية الانتقال الديمقراطي اهتمام علماء السياسية، حيث طرحت أدبيات هذا الانتقال العديد من المفاهيم والدراسات النظرية المداخل المنهاجية والتحليلية لمقاربة هذه الظاهرة، كما اهتمت بفحص ومناقشة طائفة واسعة من القضايا والمتغيرات ذات الصلة بعملية الانتقال سواء من حيث مداخلاتها (الأسباب) أو أنماطها (طرق الانتقال)[1]، وعلى هذا الأساس فقضية الانتقال الديمقراطي سوف تظل ضمن أولويات الأجندة البحثية في حقل السياسية المقارنة لسنوات مستقبلية ذلك لأن هناك آفاقا جديدة للبحث في هذا المجال.

المطلب الأول: تعريف الإنتقـال الديمقراطـي

تعتبر عملية الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي في الأغلب عملية معقدة وسنتعرف فترة زمنية طويلة نسبيا، ولذلك فإن مجرد الإنتقال من نظام حكم غير ديمقراطي لا يعني بالضرورة قيام ديمقراطي أصيل من هنا طرحت العديد من الدراسات النظرية لتأصيل هذه الظاهرة، فالحديث عن مفهوم الانتقال الديمقراطي يتطلب بالضرورة التطرق لمفهوم كلمة الانتقال.

الانتـقـال:

تعني كلمة الانتقال في اللغة التنقل من وضع إلى آخر أي نقله نقلا، مع تحقيق وتقدم وتطور بالنسبة للوضع السابق، فيكون الوضع الجديد مغاير للأول في صفاته وخصائصه، وعليه يشير مفهوم الانتقال الديمقراطي في أوسع معانيه إلى

[1] حسنين توفيق إبراهيم، **الانتقال الديمقراطي: إطار نظري**، مركز الجزيرة للدراسات، مكة الخميس 14 فبراير 2013، 13:13 تم تصفح في 29 نوفمبر 2016، /../arabword demacay; /studies aljazera.net 2013 12495334831

العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى نظام حكم ديمقراطي.[1]

وحسب الكثير من الأدبيات السابقة يعتبر مفهوم الانتقال الديمقراطي أنه عملية قد اكتملت على ما توافرت مجموعة من المؤشرات منها: وضع ترتيبات دستورية ومؤسسية بالتوافق مع الفاعلين السياسيين الرئيس بشأن نظام السياسي الجديد وخاصة فيما يتعلق بإصدار دستور جديد وتشكيل حكومة من خلال انتخابات حرة ونزيهة[2]، فبالرجوع إلى دراسات سابقة نجد أنه يعرف كل من **شمبيتر وأودونيل** بأنه عملية تحول تحدد بالفترة التي تعقب حكم النظام السابق وتوالي نظام حكم آخر، وخلال هذه الفترة تمثل المواجهة للتركيز على طبيعة المؤسسات السياسية والمزايا التي يجب أن يحصل عليها الأفراد ذات مصلحة وفي نفس السياق يعرفه **تشارلز أندريان** بأنه الإنتقال من نظام إلى آخر أي تغيير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي تبناه النظام وسميه التغيير بين النظم.[3]

وبالتأسيس على ما سبق تستعمل الدراسة مصطلح الانتقال الديمقراطي ذلك أن التحول من الممكن أن يحدث في إطار نفس النظام، ذلك بإحداث تغيير جزيء كقبول التعددية، بينما يشير الانتقال إلى تغيير ثوري مع أنه يفترض أن يحدث القطيعة مع الثورة كأسلوب في التغيير كما يرى "عبد الإله بلقزيز" أنه ليس مجرد الإصلاح السياسي الذي يرد في لغة البعض، بينما هو أفضل تعبيرا من الديمقراطية التي قد تحيل إلى الفرض الخارجي أو الداخلي والتغيير من أعلى دون غيره، وعليه

---

[1] محمود جميل الجندي، **الربيع العربي وإشكالية التحول الديمقراطي**، دراسة تحليلية للاستاثية العربية في مسألة الديمقراطية، ص ص 1_5.

[2] حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص 5_7.

[3] عماري ليلي، **الانتقال الديمقراطي في دول المغرب العربي، دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب**، مذكرة تخرج لنيل ماستر تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2014_2015، ص 03.

فالانتقال الديمقراطي يمثل الانسلاخ التام من النظام السلطة وتكريس التعددية والتداول الحقيقي على السلطة.[1]

إذن فالانتقال الديمقراطي هو أحد مداخل عملية التحول الديمقراطي، ويعد من أخطر المراحل نظرا لإمكانية تعرض النظام فيه لإنتكاسات حيث أنّ النظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلفة تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث، ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة، سواءا عن طريق الصراع أو الاتفاق.

وعليه فالإنتقال الديمقراطي هو المرحلة السابقة عن عملية التحول والمهددة له من هنا أثار الخلط في الكثير من الدراسات بين الإنتقال والتحول حيث يمكننا التفريق بينهما وفقا لطبيعة كل منهما: فعملية التحول الديمقراطي هي عملية تراكمية مستمرة تهدف إلى دمج وصيرورة المشروع الديمقراطي التحولي في المنظومة المجتمعية السياسية، والثقافية بينما الانتقال الديمقراطي هو عملية مؤقتة ترتبط بشروط زمنية ومكانية.[2]

ووفقا لما قاله **أودونيل وشومبيتر** فإن مفهوم الانتقال يقصد به المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر وأثناء عملية الانتقال يتم تدعيم النظام الجديد، وتنتهي هذه المرحلة في اللحظة التي يجري فيها إكتمال تأسيس النظام الجديد وعمليات الانتقال لا تحسم دائما الشكل النهائي لنظام الحكم، فهي قد تؤدي إلى اقالة النظام السلطوي واقامه شكل من الأشكال الديمقراطية وقد تتم العودة إلى بعض أشكال الحكم السلطوي، من هنا نظم ثلاثة نماذج من الانتقال الديمقراطي: وهي الانتقال عن

---

[1] عبد الإله بلقزيز، **الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، العوائق والممكنات:** مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية السنة 20، العدد 219، ماي 1997، ص 18.

[2] هدى ميثيكس، **اتجاهات حديثة في علم السياسة**، اللجنة العالمية للعلوم السياسية والادارة العامة، القاهرة 1999، ص 136.

طريق إنتخابات نزيهة والتي تتمثل في الآليات الرئيسية الانتقال الديمقراطي، إضافة إلى الانتقال عبر إصلاحات اقتصادية والإنتقال عبر آليات آخرى.[1]

يعتبر الانتقال الديمقراطي تلك الرغبة الجماعية في تحقيق هدف تحسين الاوضاع السياسية، وتغييرها نحو مشاهد أفضل وكذا الوصول إلى درجة معقولة من الحرية والممارسة، تضاهي شيئا ما يحدث في البلدان المتطورة فقضية الانتقال الديمقراطي عملية مركبة ومعقدة في آن واحد تتوافر فيها شروط كثيرة لكي تتحقق.[2]

وعليه يعرف الانتقال الديمقراطي: بأنه يطرح في جوهره السعي إلى الانتقال من نموذج سياسي غير ديمقراطي في عموميته إلى نموذج سياسي أو ديمقراطي في مؤسساته وممارساته، لا يتوقف عن إثارة القواعد الديمقراطية وضوابطها في مختلف الممارسات وسلوكيات الفاعلين، وترسيخها وتدعيمها، وهو الأمر الذي يتطلب تبني قواعد الحداثة على مستوى تكوين المؤسسات السياسية.

وعليه يمكن إعتبار أن الانتقال الديمقراطي: هو ضرورة العمل على امتصاص التناقضات الكبرى والعنيفة، وتخفيض درجة التوتر العالي الذي لا يمكن أن يقود إلى المواجهة، ويهدد المسيرة الديمقراطية قبل أن تبدأ.[3]

وفي ذات الاتجاه يشير مفهوم الانتقال الديمقراطي إلى مرحلة وسيطة تشهد في الأغلب الأعم مراحل فرعية، يتم خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم أو انهياره، وبناء نظام ديمقراطي جديد، وعادة ما تشمل عملية الانتقال مختلف عناصر النظام السياسي مثل البينة الدستورية والقانونية، والمؤسسات والعمليات السياسية

---

[1] تركماني عبد الله، **أبرز التحديات التي تواجه التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، الجزائر، الممتدن، العدد 3691، 2012.

[2] د. اسماعيل معراف، **مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013)، ص 36.

[3] سفيان ناشط، عثمان تليمة، **الانتقال الديمقراطي بالمغرب، الاكرامات والرهانات**، بحث لنيل شهادة الاجازة في القانون العام، كلية العلوم الإقتصادية والقانونية والاجتماعية، جامعة الحسن الأول، 2013_2016.

وأنماط مشاركة المواطنين في العملية السياسية ...إلخ، كما أنّ مرحلة الانتقال الديمقراطي قد تقضي إلى ظهور نظم سياسية ذات طبيعة هجينة (مختلطة)، وعليه يمكن القول أن النظم التي تمر على مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية تسير على خط متصل، يقع على طرفه الأول النظام غير الديمقراطي في صورته النموذجية ويقع على طرفه الآخر النظام الديمقراطي في نمطه المثالي.

المطلب الثانـي: العوامل المتحكمة في عمليـة الانتقـال الديمـقراطـي

تنقسم أسباب الانتقال الديمقراطي الي مجموعتين ، فالأولى تنبع من البيئة الداخلية للنظام السياسي ، والثانية تنبع من البيئة الخارجية، فلا يمكن حدوث انتقال ديمقراطي دون تلك الأسباب وهو نتاج ثلاث قوى أساسية وهي: النظام الحاكم ، والمعارضة، والعوامل الخارجية. ومن اهم هده العوامل:[1]

أولا: العوامـل الداخلـية

1- منها تلك المتعلقة بتفاقم حدة الأزمات الداخلية وعجز النظام غير الديمقراطي عن مواجهتها بفعالية، قد تكون هذه الأزمات اقتصادية، سياسية أو اجتماعية، إضافة إلى أنّه يمكن أن تتأزم الأوضاع نتيجة هزيمة عسكرية خارجية، وعندما يعجز النظام عن مواجهة هذه الأزمات بفعالية وكفاءة فإنه يفقد شرعيته، هذا ما يدفعنا إلى تعزيز فرص وإمكانات الانتقال الديمقراطي في فترات متتالية فالتنمية الاقتصادية وزيادة متوسط الدخل الفردي وارتفاع معدلات التعليم، كلها عوامل تساهم في خلق بيئة ملائمة للانتقال الديمقراطي.[2]

[1].مبارك مبارك أحمد، **القادة الجدد ومستقبل التحول الديمقراطي في الدول العربية**،(القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ط1، 2011)، ص 41.

[2] برهان غليون، **الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي: مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة**، المستقبل العربي، العدد 135، بيروت 1990، ص 7_8_ 9.

2-أسباب تتعلق بطبيعة الفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم وميزان القوة المبنية فيما بينهم، يتضمن هذه الإطار عناصر عديدة أهمها: درجة تماسك النخبة الحاكمة، وموقف كل من الجيش وقوات الأمن منها، وطبيعة قوى المعارضة السياسية ومدى فعاليتها في تحدي النخبة الحاكمة وكذا حجم التأييد الشعبي.[1]

فالجناح الاصلاحي يلعب دورا حاسما في عملية الانتقال الديمقراطي ويحدث ذلك عندما تصل القيادة السياسية إلى قناعة مفادها التحرك عن طريق الديمقراطية، وتحريك الشارع ضد النظام الحاكم يعزز من فرص الإنتقال ويصبح طريقا ممهدا لذلك.

3-أسباب تتعلق بطبيعة المجتمع المدني، ومدى فعالية قواه ومنظماته في ممارسته الضغوط من أجل الانتقال الديمقراطي، حيث يلعب دورا هاما ومؤثر في عملية الانتقال من خلال مدى وجود طلب مجتمعي على الديمقراطية من هنا يقوم المجتمع المدني بدور رئيسي في تعزيزه وتوسيع نطاقه.

ثانيا: العوامل الخارجية

هناك عوامل عدة خارجية تساهم بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، في عملية الانتقال الديمقراطي منها: تنامي دور مؤسسات التمويل الدولية عامة وبوجه الخصوص صندوق النقد والبنك الدوليين في دعم سياسات التحرير الاقتصادي والسياسي.

بروز دور القوى الغربية والتكتلات الكبرى في دعم عمليات الانتقال الديمقراطي سواءا من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية للدول التي تمر بمراحل إنتقال أو

[1]. محمود حنفي عبد العظيم، **دراسة حول استراتيجات الانتقال الديمقراطي**، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2011، منشور علر الرابط الالكتروني: www .dohainsitiute.org
تم تصفح الموقع في في 05 .12. 2016.0

تقديم الدعم المادي والمعنوي للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، أو ممارسة الضغوط السياسة وفرض العقوبات على النظم السلطوية وغيرها.

تجدر الإشارة في هذا المجال إلى دور كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في نشر وتعزيز الديمقراطية إضافة إلى قيام الاتحاد الإفريقي ودوره في دعم الانتقال الديمقراطي.[1]

من جانب آخر كان هناك دور كبير للمجتمع المدني العالمي والمتمثل في:

المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم الديمقراطية على الصعيد العالمي، حيث تقوم منظمات المجتمع المدني بمراقبة الانتخابات في البلدان التي تمر بمراحل الانتقال الديمقراطي وفضح الممارسات التسلطية للنظم القائمة، وممارسة الضغط عليها، تسجل هذا الدور على الأقل على المستوى الرسمي.

نضيف إلى هذه العوامل الخارجية: أن انتشار الديمقراطية وحقوق الإنسان على الصعيد العالمي وفي ظل موجة العولمة وثورة المعلومات والاتصالات التي طغت على العالم قد ساهمت في خلق بيئة دولية ملائمة لدعم الانتقال الديمقراطي في مناطق مختلفة من العالم كما يمكن أن يحدث الإنتقال من خلال الحرب والإحتلال الأجنبي.

المطلب الثالث: المقاربات المفسرة للانتقال الديمقراطي ومداخله.

يعتبر الانتقال الديمقراطي كغيره من المفاهيم السياسية الأخرى، أنه وفي ظل درجة إهتمامه على الساحة الدولية من قبل الدارسين فهناك مقاربات ومدارس لتفسيره وأهم مداخله.

[1] أحمد منيسي، **التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية:** دراسات لحالات البحرين وسلطنة عمان وقطر، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،2009)، ص 9_20.

الفرع الأول: مـقاربـات (مـدراس) الانتـقال الديمـقراطـي

ثمة الاتفاق في الأدبيات السياسية والسوسيولوجية المعاصرة على وجود ثلاث مقاربات هي: مقاربة التحديث، المقاربة البنيوية، مقاربة الانتقال لتفسير آليات الانتقال إلى الديمقراطية.

1- مقـاربــة التحديـث:

تتميز هذه المقاربة بالتركيز على نشؤ ولاء وطني يتوافق مع وجود قبول المؤسسات السياسية القائمة، والتسليم بشرعيتها في إتخاذ القرارات الحاسمة وينبثق هذا الولاء كما تنمو ثقافة القبول بالشرعية السياسية، مع بروز مؤشرات تدل على إطراء نمو دخل الفرد، وإنتشار التعليم، وتحسين في الوضع الصحي للمواطنين، وتحاول المقاربة التحديثية وفقا لذلك، تحليل عوامل نمو الهوية الوطنية مشتركة أي أن نمو الهوية الوطنية في ظل الدولة التحديثية يؤدي إلى إضعاف الشرعية وقبول وجودها الدائم وحقيقتها في ممارسة السلطة وتطبيق القانون.[1]

تشير المقاربة التحديثة كذلك إلى بداية تزايد وتيرة النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى ارتفاع الدخل، وتستخدم هذه المدرسة طرق ومؤشرات محددة كمتغيرات لا تلبث أن تنتظم في عملية تساعد على الانتقال نحو الديمقراطية، أو تثبتها (دخل الفرد، انتشار التعليم، الحراك الاجتماعي، أدوات الاتصال والنقل...).

2- المقاربــة البنيويــة:

تتميز المقاربة البنيوية كونها تقوم على ديناميكية والتفاعل القائم بين ملاك الأرض الكبار والفلاحين والدولة، وكيفية تبدل هذه العلاقة استجابة لدينامكية التطور الاقتصادي الحديث في المجتمع، حيث تركز هذه المدرسة على التشكيلات الطبقية

[1] علي خليفة الكواري وآخرون، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر، 2003)، ص 54.

والبنى الاجتماعية، والتطور التاريخي وتحلل على نحو خاص تلك العلاقات الداخلية والمتغيرة في البنى الاجتماعية وسلطة الدولة، وبروز علاقات الإنتاج الرأسمالية.[1]

3-المقاربـــة الإنـتـقـاليـة:

يرى أنصار هذا الاتجاه ضرورة التركيز على النخب السياسية، ونشوء فئات متشددة في قلب هذه النخب مقابل فئات أخرى معتدلة، وكيفية إدارة الصراع على الساحة الدولية من خلال فئات بسيطة، وهكذا تركز هذه المقاربة على دور القول في ذات الوقت على أهمية الثقافة السياسية المشبعة بروح الانفتاح والإيمان بالتغيير السياسي. فالمدرسة الانتقالية هي ذلك الأسلوب الدقيق الذي جرد العبور من مرحلة إلى أخرى.

وفي اتخاذ آخر لهذه المقاربة يرون أنه لا بد من دراسة وتحديد يقوم على دراسة كيفية خروج الديمقراطية إلى الوجود في المقام الأول، أي دراسة آليات الإنتقال والطرق التي تؤدي لهذا الإنتقال.

الفرع الثـانـــي: مداخـل الانتقال الديمـقراطـي

لعل تعدد المراحل والأسباب المؤثرة في عملية الانتقال الديمقراطي وتفاوت آثارها بإختلاف المكان والزمان، يفسران إلى حد كبير طرق أو مداخل للتغيير أو الإنتقال الديمقراطي ويترتب عن هذا وفق مراحل معينة ولتحقيق الغرض من هذه الدراسة سنعرض لمجموعة من الطرق والمداخل التي تساعد وتفسر الانتقال نحو الحكم الديمقراطي، وهذه المداخل هي:[2]

[1] المرجع نفسه ص.55.

[2] حسنين توفيق، مرجع سابق من الموقع الإلكتروني: Studies.algazera.net./../arabworld democracy/../ 20/312495334831.

أولا: الخروج من الحكم الاستعماري إلى الحكم الديمقراطي مباشرة

ينصب الاهتمام هنا على دور الإرث الاستعماري، وتوافق القادة والإباء المؤسيس قبل الاستقلال وبعده، واختيارهم للانتقال مباشرة من حكم الاستعمار إلى الحكم الديمقراطي، وفي هذه المرحلة يتم التخلي عن مساوي الاستعمار والمبدأ بالبحث عن طرق بديلة للنظام القائم وتحويلها إلى نظام ديمقراطي كنشر الوعي الديمقراطي لدى الأفراد مثلا ومن ثم تسهل عملية الانتقال الديمقراطي.

ثـانـيا: الانتقال التدريجي من نظم الحكم الفرد أو القلة إلى نظم الحكم الديمقراطي:

وتتضمن هذه العملية عدة مراحل أهم مرحلة هي مرحلة ضعف النظام القديم وظهور جناح إصلاح داخل النظام.[1]

ما على تلك الفئات الاصلاحية إلا الاستمرار والتوسع مع القيام بخطوات الانفتاح وما يكون على الحكام المستبدين إلا أن يتراجعوا عن الحكم القائم وسرعانما ينهار حكم الفرد والفلة، حيث يتم الانهيار لأسباب متعددة، فقد يأتي نتيجة لتدهور الاوضاع الداخلية، وفشل سياسات النظام، وتبني النظام الديمقراطي كما مرت في رومانيا، أو قد يكون جراء الهزيمة العسكرية أمام قوى العصيان في الداخل (البرتغال فقط)، ومن ثم ضرورة تبني النظام الديمقراطي، أي أن تغيير النظام يكون عندما يتغير ميزان القوة بين النظام والمعارضة بشكل جاد، بعبارة أخرى عندما تتصاعد قوى المعارضة وتنخفض قوة الحكومة، إلى الحد الذي ينهار فيه النظام بأكمله وتصل المعارضة إلى السلطة.

يتطلب الانتقال إلى الديمقراطية توافقا بين القوى السياسية التي تنادي بالتغيير السلمي على النظام الديمقراطي بأسسه مبادئه وآلياته كنظام بديل لنظم حكم الفرد أو القلة، وهذا التوافق يتطلب إيمان هذه القوى بالديمقراطية هذا من جهة، وكف

[1] عبد الفتاح ماضي وآخرون، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي، 2009)، ص ص 32_33.

المؤسسات العسكرية والأمنية وشبه العسكرية عن دعم النظام يساعد في التؤثر في تماسك الفئات الحاكمة.

وبإختصار يتم تطور الانفتاح السياسي نحو الانتقال إلى الديمقراطية على درجة طبيعة قوى المعارضة الديمقراطية الحقيقة، هنا يكون عملية الانتقال سهلة ونشر الديمقراطية في النظام الجديد بعد الإطاحة بالنظام حكم العلة والفرد.

بإضافة هناك 03 مراحل يجب الشبه لها في **عملية الانتقال إلى الديمقراطية:**

المرحلة الاولى: هي إسقاط النظام التسلطي كما أسفلنا من خلال اعتماد أساليب مختلفة حسب ظروف كل بلد.

المرحلة الثانية: إنتقالية وسطية تقوم على وضع أسس الانتقال إلى الديمقراطية وتناول تحضير الأحزاب السياسية وقوى المجتمع المدني، وإجراء الانتخابات لإقامة سلطات بديلة وكثيرها حاليا تونس، مصر، ليبيا.

المرحلة الثالثة: ترسيخ الديمقراطية ببناء مؤسساتها الثابتة ونشر ثقافتها.[1]

ثم الانفتاح السياسي ثم تطور الانفتاح نحو الانتقال إلى الديمقراطية ثم ترسيخ أنس النظام الجديد، فبالنسبة للانتهاج السياسي غالبا ما يتضمن إجراءات متواضعة مثل: رفع بعض القيود عن العمل السياسي أو توسيع حريات الافراد والجماعات داخل النظام القائم، فالانفتاح الحقيقي هو الذي يمس ويؤثر في جوهر السلطة ونظام الحكم فنبدأ عملية الانفتاح في أعقاب ضعف الأسس القائمة في النظام القديم، وإدراك الحكام أنه لا مفر من تغيير بعض هذه الأسس للحصول على وضع أفضل قائم على الديمقراطية.[2]

[1] حسن مريم، الربيع العربي وعملية الانتقال إلى الديمقراطية، ثورات الخلاص من الاستبداد، دراسة حالات، (بيروت: شرق الكتاب للنشر، 2013)، ص 23.

[2] عبد الفتاح ماضي، المرجع السابق، ص ص 45_46.

وفي كل الأحوال غالبا ما يكون ضعف النظام ومن ثم قيامه بالانفتاح مرحلة واحدة من مراحل التغير السياسي، يتبعها مراحل أخرى تتمثل الأولى في الانتقال إلى نظم الحكم الديمقراطية وهي مرحلة تتجاوز رفع القيود أو التسامح إلى إنشاء نظام سياسي جديد، يغير القيم والمبادئ الأساسية، بينما تتمثل المرحلة الثانية بسيما البعض المرحلة التي تلي الانتقال السياسي أو التحول الديمقراطي يتضمن مراحل مختلفة تنتهي بعملية ترسيخ أنس النظام الديمقراطي، بلى ذلك مرحلة ثالثة: تقتضي بالضرورة ترسيخ النظام الديمقراطي كنظام للحكم ومنهج لممارسة السلطة.[1]

فالانتقال التدريجي تتوفر على وجود 03 طرق ليمكن **الطريق الأول:** في الانتقال بقيادة الاصلاحين داخل النظام حيث سيتم هذا الطريق بإقتناع الحاكم نفسه بعدم القدرة على الاستمرار في الحكم بالطرق القديمة يأتي بعد ذلك تزايد إقناعه بالديمقراطية ويطلق عليه الانتقال من الأعلى.

الطريق الثاني: يسمى الانتقال من الاسفل: حيث يحشد هذا الانتقال في التظاهرات الشعبية والاحتجاجات وتكثيف حدة ضغوط هذه التظاهرات على النظام الحاكم، بحيث نخبر النظام في نهاية المطاف على تقديم تنازلات تمنح الطريق للانتقال الديمقراطي، هذا من جهة من جهة أخرى الانتقال التي تقوده قوى المعارضة على أثر انهيار النظام غير الديمقراطي أو إطاحته بواسطة التفاوضية الشعبية.

أما الطريق الثالث: هو الانتقال من خلال التفاوض بين النخبة الحاكمة والقوى المعارضة: يحدث الانتقال هنا على إتفاق يتم التوصل إليه عبر المفاوضات بين النخبة الحاكمة، وقوى المعارضة فالنخبة الحاكمة تصل إلى قناعة مفادها أنها غير قادرة على الاستمرار في الممارسات القمعية والتسلطية، بسبب الضغوط الداخلية

[1].عبد العظيم محمود حنفي، **دراسة حول استراتيجيات الانتقال الديمقراطي**، (مصر: المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية، 2011)، تم تصفح الموقع في 24_12_ 2016www .dohainsitiute.org .

والخارجية، وأن كلفة الانتهاج السياسي والانتقال تكمن ضمن اتفاق مع المعارضة بضمن مصالحها.[1]

ثالثا: انهيار نظم حكم الفرد أو العلة وإنشاء نظم حكم ديمقراطي

هناك فئات أخرى لم تشهد لا إنشقاق الفئة الحاكمة، ولا ظهور جناح إصلاحي لديه الرغبة في قيادة الانتقال عن الديمقراطية أوحى التفاوض مع قوى المعارضة ولا ظهور معارضة ديمقراطية حقيقية، في هذه الحالة يكون مصير النظام إما الاستمرار وإما التفكك والإنهيار أو الثورة ضده، حيث يكون مثل هذه الحالات في نظم الحكم الفردي ومن الفئات الإصلاحية التي تنادي بالديمقراطية تكون ضعيفة داخل هذه الأنظمة فلكي تنجح عملية الانتقال إلى الديمقراطية.[2]

وعموما إن الانتقال إلى الديمقراطية في أقطار ينبني فيها الحكم على أسس غير ديمقراطية يفترض:

إما أن يتولى الحكام أنفسهم القيام بعملية الانتقال هذه وفي هذه الحالة سيكون عليهم أن يتنازلوا عن سلطاتهم وامتيازاتهم بطيب خاطرا، وهذا إن حدث مرة أو مرتين فهو استثناء وليس قاعدة، وإما إجبارهم بوسيلة من الوسائل على التنازل، وهذا يتطلب وجود ديمقراطية في المجتمع قادرة على فرض الديمقراطية في الدولة وقادرة على الحفاظ عليها والحيلولة دون قيام نوع آخر من الحكم الديمقراطي.

وبعبارة أخرى إنّ الانتقال من الحكم اللاديمقراطي إلى حكم ديمقراطي يطرح من الناحية العملية أحد إختيارين: إما التدرج وذلك بالعمل من جهة على فسح المجال للقوى الديمقراطية في المجتمع لتنمو وتترسخ وتهيمن، والقيام من جهة أخرى

[1] ابراهيم حسنين توفيق، المرجع السابق، نفس الموقع الإلكتروني.

[2] عبد الفتاح ماضي، المرجع السابق، ص 74.

بديمقراطية الدولة بالانتقال بها إلى دولة مؤسسات تمثيلية حقيقية مع ما يتطلب ذلك من فصل السلطات وإطلاق للحريات...إلخ.

وإما سلوك طريق آخر غير سبيل التدرج وذلك إما بحمل الحاكم على التنازل تحت ضغط القوى الديمقراطية، وإما بإزاحته من طرق هذه القوى نفسها.[1]

[1] محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الانسان (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية 26، 2004)، ص ص 82_83.

المبحث الثالث: الترسيخ الديمقراطي :

حظي مفهوم الترسيخ الديمقراطي باهتمام كبير من قبل مختلف الأدبيات المعاصرة لدراسة النظم السياسية، باعتبار أن رسوخ الديمقراطية هو بمثابة المرحلة المتقدمة من التحول الديمقراطي، واجتهدت الكثير من الدراسات في محاولة للتأكيد على أن تعزيز الديمقراطية ورسوخها يتطلب وقتا وجهدا كبيرين.

المطلب الأول: تعريف الترسيخ الديمقراطي

لقد أثار مفهوم الترسيخ الديمقراطي جدلا واسعا بين الدارسين، فهناك من اعتبره مرادفا لمفهومي الاستقرار والمؤسسة، وحاولت بعض الدراسات الحديثة للنظم السياسية تحديد أهم العوامل المساهمة في رسوخ النظام الديمقراطي، في حين ركزت أخرى على مؤشرات نهاية المرحلة الانتقالية وبداية مرحلة الترسيخ،[1] ونجد في هذا الإطار الأستاذين: "**لينز LINZ وايت هيد WHIT HEAD**" أكد أنّ الديمقراطيات الراسخة هي التي يقتنع فيها كل من الفاعلين السياسيين والأحزاب وجماعات المصلحة المنظمة ومختلف المؤسسات بعدم وجود بديل للتحول الديمقراطي.كما أشار **هيغلي Higely** إلى أن رسوخ الديمقراطية، يعود إلى اتفاق النخبة حول مختلف الإجراءات مع المشاركة الشعبية الواسعة في الانتخابات ومختلف العمليات المؤسسية الأخرى.[2]

ويظهر بذلك أنّ المسألة الأولى المهمة للترسيخ الديمقراطي هو إيقاف الفاعلين السياسيين على مختلف الإجراءات التي تتطلبها السياسية، تم إقناعهم أن النظام الديمقراطي هو النظام الأمثل، مما سيدفع بالتأكيد باتجاه خلق مؤسسات

[1] رزيق نفسية، **الترسيخ الديمقراطي وإشكالية النظام الدولاتي والمشكلات والأفاق**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008_2009، ص 21_22.

[2] مودع زهيرة، المرجع السابق، ص 26.

ديمقراطية فاعلة تضمن قدرا من التوعية السياسية وتضمن بالتالي ترسيخ ديمقراطي حقيقي.

اشترط **فالونزويلا VALENZUELA** إرساء دعائم حكومة منتخبة وسلطة تشريعية، وأن يتوقع أهم الفاعلين السياسيين والجماهير الشعبية الديمقراطية استمرارية وبقاء النظام الديمقراطي ، بينما يرى **ماين وايرينغ MAIN WARING** أن رسوخ الديمقراطية لا يتحقق على الوجه الأكمل إلاّ إذا اقتنع ذو الاتجاهات الديمقراطية على مستوى كل من النخبة والجماهير بأهمية الديمقراطية والتزامهم بها، بما يسهم في إمكانية خلق مؤسسات ديمقراطية فاعلة، وضمان شرعية سياسية يمكن أن تحفز الديمقراطيات الحديثة في الارتقاء بأدائها السياسي، في حين يتحدث **لاري دياموند L.Diamend** عن ضرورة تطوير ثقافة سياسية ديمقراطية.[1]

وعموما يقصد بمفهوم الترسيخ الديمقراطي:

تعميق المبادئ والإجراءات الديمقراطية في البنية الأساسية للنظام ككل، إذ يصبح النظام الديمقراطي آمنا ومستقرا، وينظر إليه بشكل عام كأفضل خيار أو سبيل لتنظيم الحياة السياسية.

وهكذا يعتبر النظام راسخا عندما ينظر إليه، وإلى العملية الديمقراطية كنهج وحيد للتنظيم السياسي، و كتطور لبدائل أخرى أفضل منه، حيث يرى صامويل هانتغتون في دراسته المتميزة "الموجة الثالثة" أنّه هذا لا يعني أنّ ما إن تترسخ الديمقراطية ستظل ثابتة ومستقرة كما هي على الدوام، فمثلها مثل أي نظام، يمكن أن يتعرض للاضمحلال والذيول، كما من المفترض أن تكون أكثر حصنا واستقرارا وثباتا من أي نظام ديمقراطي غير راسخ.[2]

---

[1] أمين البار، المرجع السابق، ص 93.

[2] عبد الوهاب الطراف، **ترسيخ الانتقال الديمقراطي، شرقي الاتحاد الاشتراكي**، تم تصفح الموقع يوم 13_12_2016، ص ص 03_04..87258/www .maghress.com/alittilad

وعموما يتضمن الترسيخ معاني تعميق الديمقراطية واستكمالها ومؤسساتها على النحو الذي يجهل انهيار النظام الديمقراطي أو الانقلاب عليه، وقد استخدم "**أودونيلO'DONNEL** " مفهوم الانتقال الثاني "للتعبير عن عملية ترسيخ الديمقراطية" وحو حسبه يشير إلى الانتقال من حكومة منتخبة ديمقراطيا، تنتهي عندها فترة الانتقال إلى نظام ديمقراطي راسخ.

غير أن الباحثين "**جوان لينز KHWAN LUTER** " و"**ألفرد ستيبان ALFRED STUBANE**" يحددان الديمقراطية الراسخة بناءا على ثلاثة معايير أسياسية يجب أن تتوفر وهـي:

1- عدم وجود قوى أو هيأت سياسية هامة، تهدف إلى قلب النظام الديمقراطي أو الانتخاب منه، فوجود قوى معارضة للديمقراطية تترصد لكل تغيير، يشكل عائقا أمام بلوغ مرحلـة الترسيخ والاستقرار.

2- أن يثفق عامة الشعب بالإجراءات والمؤسسات الديمقراطية، ويعتبرونها كأكثر الوسائل ملائمة لتدبير الحياة العامة، مع وجود تأييد ضعيف أو محدود لبدائل أخرى أقل ديمقراطية.

3- قبول مختلف القوى والهيآت السياسية، وتعودها الاحتكام إلى القوانين والرجوع إلى الإجراءات والمؤسسات الخاصة بالعملية الديمقراطية في تدبير نزاعاتها وإيجاد حل لخلافاتها.[1]

وهكذا يمكن القول أن الديمقراطية تصبح راسخة من وجهة نظر هاذين الباحثين حينما تجتمع هذه العناصر الثلاثة، وبرسوخ الديمقراطية يصبح مسألة عادية روتينية، تنفذ بعمق في الحياة اليومية الاجتماعية والمؤسسية.[1]

[1]. عبد الوهاب الطراف، **ترسيخ الانتقال الديمقراطي**، نشر في الاتحاد الاشتراكي، تم تصفح الموقع: **WWW.maghress.com/alitihad/87258** .132009.03

المطلب الـثـانـي: محددات الترسيخ الديمقراطـي

لقد تناولت قضايا التطور السياسي والديمقراطي في دول العالم الثالث، خلال الفترات الأخيرة، كيفية العمل على تعزيز عملية التحول الديمقراطي، وترسيخها في هذه الدول من خلال مجموعة من المحددات المتداخلة أهمها:

أولا: الثـقافـة السياسيـة

تعتبر الثقافة السياسية مدخل أساسي في عملية الترسيخ الديمقراطي، باعتبار أن التسلطية تستند في جانب منها إلى بنية ثقافية تنطوي على تبرير التسلط والاستبداد، وبالمقابل فالديمقراطية ليست مجرد مؤسسات وإجراءات فحسب بل لها متطلباتها وأبعادها الثقافية التي تتمثل فيما فأصطلح عليه بثقافة الديمقراطية، ومن غير الممكن للديمقراطية كبنية وآلية أساسية وقواعد، أن تنتج وتترسخ على مستوى الممارسة السياسية، إلاّ في ظل بنية ثقافية تقوم على المساواة وحرية العمل ومستوى السياسي للقوى والتنظيمات السياسية المختلفة.[2]

وفي العموم يقصد بالثقافة السياسية مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو الشؤون السياسية والحكم، وتعني أيضا منظمة المعتقدات والرموز والقيم المحددة للكيفية التي يرى بها مجتمع ما الدول، وتبرز أهمية الثقافية السياسية في كونها: تمثل مجموعة من القيم والمعتقدات تؤثر في السلوك السياسي لأعضائه حكاما ومحكومين، كما تمثل الاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع.

---

[1] لوريل إي ميلر، جيفري مارتيني، **التحول الديمقراطي في العالم العربي**، معهد أبحاث الدفاع الوطني، الكونجرس، راند، 2013، ص 09.

[2] زين العابدين معو، **دور الثقافة السياسية في ترسيخ الديمقراطية في المجتمعات العربية**، مجلة العلوم الإنسانية ،العدد الخامس، جوان، 2016، ص 14.

درجة اهتمام النخبة الحاكمة بقضية التغيير الثقافي وحجم الاهتمام الذي توليه وتخصصه الدولة لإحداث هذا التغيير في ثقافة المجتمع ومدى رسوخ هذه القيم في نفوس الأفراد، وبالتالي إن احترام التنوع المجتمعي بما يتضمنه من تعميق ثقافة التعدد والاختلاف هو أحد المداخل الإستراتيجية لترسيخ الديمقراطية.[1]

لقد أكد في هذا المجال الأستاذ" **لاري دياموند L.DIAMEND** " على أهمية وضرورة تطوير ثقافة سياسية ديمقراطية كعامل أساسي لمرحلة الترسيخ، باعتبارها تمثل البيئة السيكولوجية للنظام السياسي، وما دام أنّ النظام الديمقراطي حسب الأستاذ[2] "**ليبست LUBEST**" هو ذلك النظام الذي يوفر فرصا دستورية منتظمة لتغيير الحكام من أفراد أحزاب، وبما أن هذا التغيير قد يحمل معه الانشقاق والتنافس الذي تفرضه الديمقراطية، قد يهدد تماسك المجتمع، وتجنب ذلك يستدعي بالضرورة وجود مجموعة من الشروط من أهمها هي الثقافة السياسية بما يعنيه من توفر من القيم والمعتقدات، يجعل من وجود المؤسسات الفعالة والانتخابات والصحافة الحرة، مقبولة على نطاق واسع.[3]

ثـانـيا: بناء وتدعيم المؤسسـات السياسية:

يعني ذلك ما أسماه "**صامويل هنتجتون**" إضفاء الصبغة المؤسسية على السلوك السياسي الديمقراطي، وأسمته الأستاذة "**Tata Vanhanen**" بإستراتيجيات الهندسة المؤسسية، وصياغة أطر قانونية ودستورية تتفق ومبادئ الديمقراطية وإقامة نظام حزبي تعددي، وإجراء انتخابات دورية تنافسية حقيقية، على هذا فتعزيز وترسيخ

---

[1] أمينة ركاب، **عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر**، مجلة منازعات الأعمال، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان "الجزائر،.نشر في الموقع الالكتروني: Frosiwa .blogrpot.com/blog_post 15.html، تم تصفح الموقع في 04.10.2016.

[2] هدى ميتكيس ، المرجع السابق، ص 138.

[3]. عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، ج2،(القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية للنشر، 2006) ، ص 104.

الديمقراطية لا يعتمد فقط على شروط ثقافية، بل يحتاج كذلك إلى خلق مؤسسات سياسية قوية وفعالة، وقد وضع "**صامويل هنتجتون**" أربعة شروط أسياسية حتى يكتسب التنظيم طابقا مؤسسيا وهي:

✓ **التـكـيـف:**

وهو مقدرة المؤسسة على الاستجابة للتأثيرات الداخلية والخارجية ومواجهتها من خلال ترتيبات معينة، كإحداث تغييرات في الأشخاص أو الوظائف.

✓ **التـعـقيـد:**

هذا يعني أن تضم المؤسسة مجموعة من الوحدات المتخصصة، تقوم بمجموعة من الوظائف بما يكفل لها الاستمرار، ويقاس بمدى درجة تعدد وتنوع وحدات المؤسسة ووظائفها.

✓ **الاستقلاليـة:**

يشير إلى مدى حرية المؤسسة في العمل، وتقاس بمدى استقلالية ميزانيتها وقدرتها على تجديد الأعضاء.

✓ **التماسـك:**

يقصد بالتماسك الرضا أو الاتفاق بين الأعضاء داخل المؤسسة كمؤسسات المجتمع المدني والتي تعد ركيزة أساسية للتطور الديمقراطي.[1]

ثـالثـا: تبنـي سياسات فعالـة لمعالجـة الاختلال في توزيـع الثروات والدخـول بين فـئـات المجتـمع:

فكما ذكرنا سابقا ماتطلق عليه **الأستاذة Tata Vanhanen** اسم إستراتجيات الهندسة الاجتماعية، وهي استراتيجيات تسهل عملية التحول الديمقراطي، والممارسة في ترسيخ النظم والقيم الديمقراطية، لكونها تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص وحدات التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، فالديمقراطية عن هذا

[1].أمينة ركاب، مرجع سابق ،ص 04.

الجانب هي نتاج فكري ضامن كسن استثمار وتوزيع الثروة،[1] ترتكز على مسألة الحريات التي من خلالها تتحقق العدالة الاجتماعية، ما يساهم في الحد من الصراعات وظواهر العنف والاحتجاج، التي تظهر نتيجة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي.

كما يمكن لهذه السياسات المساهمة في تدعيم وتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى كركيزة اجتماعية أساسية للمشروع الديمقراطي، لأن اتساع نطاق الطبقة الوسطى يجعلها عنصرا استقرار وتوازن، وقاعدة لقوى متعددة ومتنافسة، ويركز في هذا الصدد "صامويل هنتجتون" الذي يؤكد أن عملية التحول الديمقراطي وترسيخه يتطلب مناخا ملائما وبيئة اقتصادية واجتماعية وثقافية تتوافر فيها عوامل ومتغيرات أساسية، يقف في أولها النمو الاقتصادي المفضي إلى نمو الطبقة الوسطى.

رابـعـا: إيمان النخـب الحاكمة بالديمقراطية وإقناعها بأنها أقـل أشـكال الحكم استبدادا عليها وعلى مجتمعها:

يعتبر إيمان النخب الحاكمة بقضية الديمقراطية وضرورة العمل على ترسيخها كشكل للحكم الأرقى والأقل كلفة، دافعا قويا نحو التطور ديمقراطي أكثر رسوخا، فالديمقراطية تنشر يقرر ما يود لها من يشغلون مقاعد السلطة أن تنتشر، فالقيادة السياسية تجعل منها أمرا واقعيا.

خامـسـا: الكفـاح من أجـل ترسـيخ الديمقراطـية

يعتبر إرساء الديمقراطية وتعزيزها عملية طويلة المدى، تختلف عن عملية تفكيك النظم السلطوية، وهي بناء إيجابي نظام جديد يحتاج إلى موارد وأساليب ومناهج عمل، تستمر إلى ما بعد قيام التعددية وإقرار الانتخابات العام والحر، حيث يسمى هذه العملية كذلك بالنسبة للأستاذة Tata Vanhanen بـ " إستراتيجيات

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديموغرافي**، ج2، (القاهرة، الكلية الاقتصاد والعلوم والسياسية، 2006)، ص 104.

الفعل السياسي" التي ترتبط بتأسيس الديمقراطية في الوعي[1] السياسي والاجتماعي للمواطنين، بحيث تصبح مطلبا اجتماعيا تعبر عنه حركة شعبية واسعة النطاق، وتتطلب بعد ذلك تعزيز مؤسسات سياسة كالأحزاب السياسية، تكريس حرية الصحافة، وبناء نظام الانتخابات الحرة، والتزام عام بالوصول إلى السلطة السياسية والمشاركة فيها من خلال صناديق الاقتراع وليس من خلال العنف أي كانت أشكاله.

سادسا: مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية

إن الانتقال نحو الديمقراطية وترسيخ النظام الديمقراطي، يتطلب بالضرورة التصدي للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ذلك أن الدول التي حققت معدلات متوسطة أو عالية من التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية، هي الدول ذات ديمقراطية مستقرة وراسخة، فالفقر يمثل عقبة أمام التطور الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية.وبالتالي فعملية الترسيخ الديمقراطي تتطلب توفر مجموعة من المحددات والمتغيرات السابق ذكرها والتي سيساء وجودها في تعزيز الديمقراطية.

المطلب الثالث: آليات الترسيخ الديمقراطي

لإرساء وترسيخ نظام ديمقراطي، يتطلب عادة بعض الآليات لتحقيق ذلك والمتمثلة في:

أولا: آليات الترسيخ الديمقراطي المتعلقة بالنظام السياسي:

تعتبر عملية التداول على السلطة السياسية عبر انتخابات حرة وتنافسية آلية لترسيخ نظام ديمقراطي، وركيزة أساسية في بناءه، والذي تتطلب توفر مجموعة من الشروط يمكن إجمالها في التعددية الحزبية، الانتخابات الدورية الحرة النزيهة، ومؤسسات الدولة، كذلك ضرورة وجود حالة الاستقرار السياسي في أي نظام

[1] زهيرة مودع، **الترسيخ الديمقراطي ومعوقاته الداخلية والخارجية في الأنظمة السياسية العربية**، "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013، ص ص 30_31.

ديمقراطي، مؤشر لطبيعة وحدود ممارسة الحكام للسلطة والعلاقات بين مؤسسات النظام السياسي وحجم التوازن بينها، وضع قدرة النظام السياسي على الأداء الجيد تحت الاختيار، وقدرته على مواجهة التحريات، وعلى الاستمرارية والبقاء.

وتتطلب مسألة التداول على السلطة في الدولة، ونظامها السياسي، انتقال السلطة من نخبة إلى نخبة، وهذا لا يعني إطلاقا المساس بالنظام السياسي القائم وعقيدته أو بقيم الديمقراطية ومبادئها.[1]

ثانيا: آليات الترسيخ الديمقراطي المتعلقة بالنظام الحزبي

يشمل هذا الإطار حرية تشكيل الأحزاب والمنظمات والجمعيات السياسية دون قيود، ففي ظل التطورات الراهنة، يعتبر أم عناصر المفهوم الديمقراطي وعملية التحول الديمقراطي تتضمن تحولا من حزب واحد إلى نظام حزبي تعددي له القدرة على ترسيخ نظام ديمقراطي واستقراره.

تعتبر الأحزاب السياسية ضرورية للعملية الديمقراطية لما تلعبه من دور مهم في تنمية مجال إعلام والاتصال والتعبير عنه في القضايا الرئيسية، كوسيط بين الفرد والدولة، وفي نفس السياق هناك دراسة **للأستاذ روبارت دال** ROBERT DAHLالتي استنتج أنّ تأهيل أي نظام سياسي ليكون ديمقراطيا، يتوفر وجود شرطين أساسين هما:

- ✓ انفتاح المؤسسات للتنافس.
- ✓ _وجود أحزاب سياسية لما تلعبه دور في تحقيق المشاركة السياسية.
- ✓ يلعب البعد المؤسسي للأحزاب السياسية بالبحث عن الدور الذي يقوم عليه في تأهيل النظام السياسي ليكون ديمقراطي وأكثر ترسيخ واستقرار.

[1] عماد بن محمد، **التداول على السلطة**، منشور على بالموقع الإلكتروني:
http:/www.eddarb.com/articles/neus/php/23. ، تم تصفح الموقع في 25_12_2016.

ثـالثـا: آليات الترسيخ الديمقراطي المتعلقة بالنظام القانونـي

تضمن هذه الآلية مجموعة الحقوق والحريات العامة، التي أصبح توافرها عاملا لاحترام حقوق الإنسان وديمقراطية النظام السياسي، هذا من خلال أنّ لاستقرار نظام ديمقراطي وترسيخه يتطلب تقديس الحقوق والحريات، وحقوق المواطنة والمساواة، وأنّ الاعتداء عليها يعد اعتداء على المجتمع ككل.

ويصبح الحديث عن ترسيخ الديمقراطية كالنظام السياسي فعال، يعني التركيز على بعض المبادئ التي تشكل مضمونها، وترسم حدودها، والمتمثلة في ضمان الحقوق والحريات الفردية والجماعية.[1]

وبالتالي فإن لقيام حكم ديمقراطي يتطلب سواء مبدأ سيادة القانون، والذي يعتبر وجود سلطة قضائية، تتمتع باستقلال مؤسساتي أو عضوي ولا دخل لقرار السلطة التنفيذية، فالجانب القضائي يتأسس وفق معايير الدولة المناسبة، ويجب أن يتوفر كل ضمانات النزاهة والعدالة والمساواة، يتوافق تام مع معايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليا.[2]

[1] عمر صدوق،**دراسة في مصادر حقوق الانسان**،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995) ، ص 70.

[2] مودع زهيرة، مرجع سابق، ص 54.

استنتاجات الفصل الأول:

أصبح مفهوم الديمقراطية اليوم شائعا على الساحة الدولية وحظي اهتمام علماء السياسة نظرا لكونه مصطلح سياسي يمس الدول والنظام السياسي، من خلال الانتقال من نظم حكم لا ديمقراطية إلى نظم حكم اكثر ديمقراطية وبالتالي تعتبر هذه الظاهرة بعملية التحول الديمقراطي في دولة ما ،حيث تعمل هذه الاخيرة على ارساء معالم الديمقراطية استجابة لرغبة الشعب فهي تعبر عن حكم الشعب نفسه بنفسه، ولا يمكن ان تكون الدولة ذات نظام جمهوري حتى تستقر معالم الديمقراطية و تترسخ بشكل فعلي.

الفصل الثاني
دراسة جغرافية وتاريخية عن الجمهورية التونسية

تمهيد:

لا يمكن الحديث عن التحول الديمقراطي دون أن تعطي لمحة أولية عن تونس، باعتبارها بلد من بلدان المغرب العربي، وتعرضت إلى تغيير وانتقال في أنظمة الحكم وبالتالي تتطلب الدراسة هنا إلى طبيعة النظام السياسي في تونس في فترة ما بعد الاستقلال، وبداية حكم الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة، والقوانين التي سنها في أول دستور وكذا التعديلات الدستورية التي قام بها الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، في شتى المجالات، كما يمكن التطرق إلى الثورة التونسية التي قامت في تونس نتيجة الظلم والبطالة والفساد وغياب العدالة التي ساد النظام آنذاك، وآثارها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وحتى الأمني.

وهذا ما سنعرضه في دراستنا لهذا الفصل عن تونس ومن مختلف الجوانب، حتى يتسنى لنا لا حقا عن التعرف على بيئة التحول الديمقراطي في تونس.

المبحث الأول: الإطار الجيوسياسي لتونس.

تعتبر تونس بلد من بلدان المغرب العربي الذي تعرض للاستعمار بكل أشكاله وأنواعه كما تعد دولة ذات سيادة بعد أن نالت استقلالها، فهي ذات تاريخ طويل شهد تعاقب العديد من الحضارات إضافة إلى أنها تتمتع بموقع جغرافي ما ساعدها على اكتساب مكانة هامة في مجال السياحة.

المطلب الأول:نبذة تاريخية عن تونس:

كما هو معروف خضعت تونس للاستعمار التركي منذ سنة 1574م وتحولت تونس بذلك إلى إيـالـة عثمانية يحكمها الأتراك باسم الخليفة العثماني، ولا شك أنّ الفترة العثمانية الحديثة كان لها آثار سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية عميقة على تونس.

أولا: بدايـــــة الحكم العثماني في تونس

بعد تمكن الأسطول العثماني من دخول تونس عمد "العلج علي وسنان باشـا" إلى تنظيم إدارة البلاد، فجعلها تابعـة لسلطة بيلر باي الجزائر[1] (1577/1574) بعد ذلك قرر السلطان العثماني إعادة تنظيم مناطق الدولـة في شمال إفريقيا، وهذا عام 1587 فتحولت تونس إلى نيابة تابعة لإسطنبول يديرها باشاوات.

وقد تميزت بداية الحكم العثماني لتونس بالهدوء والاستقرار، نظمت فيها إدارة البلاد اعتمادا على النظم الحفصية، وفرض نظام الضرائب على كافة المناطق[2]، واحتكرت السلطة من قبل الأتراك، حيث عين على رأس السلطة باشا يفرض سلطته بقوة ويحرص على جمع الضريبة التي تعد المورد الرئيسي للإيـالة، هذا ما كان يثير

[1] مقلاتي عبد الله، **المرجع في تاريخ المغربي الحديث المعاصر**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2014)، ص 44 .

[2] مقلاتي عبد الله، المرجع نفسه ،ص 44.

كثيرا هذا السلوك معظم السكان، وخاصة القبائل التي لم ترتح لهذه السلطة الجديدة، من جهة أخرى كان نفوذ العسكر العثماني يزداد يوما بعد يوم وينافس سلطة الباشا في ذات الوقت اغتنم رجال الإنكشارية الأزمة السياسية والمالية التي كانت تمر بها الدولة العثمانية، وتذمر السكان من طبيعة السياسة العثمانية، فعمدوا لتشكيل ديوان جديد، واختار أعضاء الديوان حاكما للبلاد لقبوه "بالداي" ذلك عام 1591 وقد لقي الحكم الفردي لهؤلاء الدايات نجاحا يرجع إلى تمتعهم بقوة الشخصية.

تميز حكم الدايات بتقسيم البلاد إلى بايلكات على رأسها باي يفرض سلطته المباشرة على القبائل وفرض الضرائب، كما حكموا البلاد بتسلط وأشاعوا الأمن، وازدهرت في عهدهم القرصنة البحرية وعقدوا عدة معاهدات مع القوى الدولية خاصة مع فرنسا والمدن الإيطالية كما اهتموا بتطوير وتوسيع التجارة,[1]

كانت لبداية حكم الأتراك آثار عميقة على الوضع الجديد لتونس، وقد انتظمت أحوال تونس واستقرت بادئ الأمر، لكن ما لبث أن ضعف أمر الدايات وطمع في سلطتهم بايات الأقاليم.[2]

ثـانـيا: عهد الأسرة المراديـــــة

كان لتقسيم تونس إلى بايلكات وعلى رأس كل بايلك باي خلال حكم الدايات ومنح سلطات واسعة للباي في إقليميه، حتى أنه أصبح يورث منصبه لذريته، وقد تمكن " مراد باي" من ورث منصب الباي لأبنائه فمكن الأسرة المرادية للبلاد إلى غاية عام 1702م، وقد كان مراد كورسو مملوكا من كورسيكا، خطط للوصول إلى سلطة الداي باعتماده على مغامراته، ودعم القبائل[3] والأعيان له، فأخضع لنفوذه

[1].شوقي ضيق ، **عصر الدول والإمارات : تونس، ليبيا ، صقلية**،(القاهرة: دار المعارف للنشر،1999) ، ص111.

[2] نفس المرجع ،ص 112.

[3] مقلاتي عبد الله، نفس المرجع السابق، ص 46.

الكثير من المناطق الداخلية إلى غاية 1631 وخلفه إبنه حمودة باشا الذي اشتهر بإعادة تنظيم البايلك وتطوير الجيش الذي أصبح مركبا من الأهالي والقبائل، وأصبح بذلك مناقشا للداي في تونس، خاصة عندما نقل مقر حكمه إلى العاصمة تونس وأصبح يمارس السلطة الفعلية على البلاد، ثم جاء مراد الثاني ليصل إلى الحكم فعليا في (1966_1675)، أعلن صبغته التركيبة لكسب موقف السلطان العثماني، حيث حقق الكثير من الإنجازات في فترة حكمه، لكن سرعان ما انتشر النزاع بين أفراد الأسرة سبب التنازع على السلطة، وبعد ثورة عارمة والفوضى التي سادت في البلاد، آلت السلطة لمراد الثالث (1699_1702) الذي اتبع سياسة العنف والقوة إلى أن تمكن أن قادة الجيش ويدعى إبراهيم الشريف من اغتياله وفرض نفسه حاكما على البلاد فمع نهاية عهد الأسرة المرادية دخلت تونس مرحلة الضعف والاضطراب.

ثالثا: عهد الأسـرة الحسينية: 1705_1881:

خلال اضطرابات سنة 1705 تدخل أعيان مدينة تونس باختيار " حسين بن علي " دايا على تونس وذلك بحكم ما كان يتمتع به من قدرة وخبرة إدارية وحكمة سياسية فاستطاع أن يحقق الأمن والاستقرار في البلاد، وتمكن من توريث السلطة لأسرته، وجعلهم يسمون الأسرة الجديدة بإسمه أي الأسرة الحسينية التي حكمت البلاد، وقد عرفت تونس خلال الفترة (1728_1756) اضطرابا سياسيا بسبب قيام " حسين بن علي" بنزع ابن أخيه "علي باشا" من ولاية العهد وتعويضه بأحد أبنائه.[1]

وكان نتيجة لهذه الأحداث ومحاولات الإصلاحات الدستورية، والأزمة المالية ما دفع بإنجلترا وفرنسا الإصلاحات التي تراها مناسبة والرقابة المالية على خزينة

[1] سعد توفيق البزاز، **الحركة العمالية في تونس، نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي (1956_1924)**، (الأردن: دار وهران للنشر والتوزيع، ط1، 2013)، ص 11.

الدولة عام 1869م، حيث تقرر في مؤتمر برلين عام 1878 إعطاء تونس لفرنسا التي اعتمدت هذه السياسة لتنفيذ حملتها الاحتفالية لتونس عام 1881.[1]

ثم تطورت الأمور بعد ذلك فقد أخذت فرنسا تعمل على إعلان الحماية الفرنسية على تونس في عهد "الباي محمود" وطلبت منه إثبات إخلاصه لفرنسا، بتوقيع معاهدة تضمن استقلال تونس، وتضمن سلامته الشخصية، أو أن تقوم فرنسا بنفسها للدفاع عن مصالحها بالقوة، وفي عام 1881م بعثت فرنسا بحملة فرنسية إلى تونس، وبدأت بالإستعدادت على الحدود التونسية الجزائرية بحجة منع الباي من اتخاذ سياسة عدائية ضد فرنسا لقبول وضع الحماية الفرنسية على تونس، ثم بدأت التقارير الفرنسية الكاذبة على إدعاء اعتداءات رجال القبائل التونسية، وانتهى الأمر بدخول القوات الفرنسية إلى تونس وأرغم الباي على توقيع معاهدة الحماية الفرنسية على تونس في عام 1883م.[2]

وعندما ننظر إلى الرسائل والتقنيات التي اعتمدتها فرنسا ووظفتها لتمهيد توغلها وإقرار الحماية على تونس نجدها تتمثل في:

1- التـــجارة الخارجيـــــة:

تدخل التجارة الخارجية ضمن للأيالة التونسية التي تعود حيازتها الفعلية لكل من تجار "مرسليا" و"جنوة" حيث قامت هذه التجارة على تصدير المواد الأولية، خاصة الزراعية منها (الحبوب) واسترداد المواد المصنعة، وتتجه في اتجاه احتلال ميزان مدفوعاتها (تونس) بشكل متزايد نظرا لتضاعف حجم الواردات سنويا، فإذا كان هذا النظام يفرض على الباي الاكتفاء بضريبة جمركية من قيمة الواردات ففي

[1] مقلاتي عبد الله، مرجع سابق، ص 48.

[2] محمود السيد، **تاريخ دول المغرب العربي: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا**، (الإسكندرية: مؤسسة الشباب الجامعة للنشر، 2004)، ص 135.

هذه الحالة لم يكن إلاّ العودة للحاكم التونسي لتسديد الضريبة على الصادرات لتعويض النقص، وبذلك فإنّ القاعدة الاقتصادية للبلاد ما كان عليها إلا الذوبان مع هشاشتها والتقت بحكم غياب سياسية حمائية.

2- القـــروض الماليـــــة:

شكلت هذه الوسيلة أهم الوسائل التي انتهجتها الأطماع الاستعمارية لفرض سيطرتها على الدولة المستهدفة التونسية، وهذا أمام ضعف اقتصادها في تحمل الأعباء المالية لتمويل سياستها الإصلاحية، فما كان على الإيالة التونسية إلاّ الاقتراض المالي الخارجي، كان هذا مقابل أنّه عند تعويضها يجب على الإدارة المحلية اعتماد سياسة جبائية قاسية لم يكن على الفرد التونسي تحملها، وأمام هذا العجز القائم على ضرورة رد ديونه الخارجية، أصبح ذلك الحكم يقدم صورة ضمان التزاماته الدولية وحجة لتدخلات أجنبية، لحل محله في تسير البلاد وتعويض فروضها.

3- الدبلوماسية:

عند انعقاد ندوة برلين في جوان 1878 للنظر في الشؤون الإمبراطورية العثمانية، كان الظرف مواتيا للدبلوماسية الفرنسية في تثبيت نواياها على تونس وقد نجحت فعلا في الحصول من هذه الندوة على حياد إنجلترا ومساندة ألمانيا لفرنسا في ضم تونس إليها.[1]

تم إقرار نظام الحماية الفرنسية على تونس بموجب اتفاقية 12 ماي 1881 بقصر سعيد والتي تمت بين باي تونس **والجنرال BREART** قائد الحملة العسكرية الفرنسية، ولغاية عام 1906 ظلت تونس خاضعة لهذا الأمر الواقع اتسمت

[1] أحمد عبيد، **التماثل والاختلاف في حركات التحرر المغاربية، (الجزائر، تونس، المغرب)**، (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010،) ص ص 166_168_170.

مظاهرها في عصرنة الإدارة تسهيل المواصلات، إقامة الموانئ استصلاح الزراعة واستغلال عدة معادن مناجم الفوسفات بالأخص هذا ما جعل تونس تدخل تدريجيا ضمن الشبكة الاقتصادية العالمية بفضل منتجاتها الزراعية والمنجمية المصدرة.[1]

لقد ترتب عن سياسة الاحتلال ردود فعل شعبية عميقة، وقد ظهرت الحركة الوطنية التونسية في بداية القرن الـ 20 من خلال " حركة تونس الفناة" أو " التونسيين الشباب" حيث شكل كل من التعليم، الصحافة، الجمعيات الثقافية الروافد التي استند عليها شكل الحركة الوطنية التونسية، وقد عقدت عدة اجتماعات بتونس في ربيع عام 1919 أكدّت على ضرورة تنظيم وتوحيد العمل الوطني لتحقيق استقلال تونس.

حيث بادر مجموعة من الشبان في مارس 1920 إلى تأسيس حزب جديد سمي "**الحزب الدستوري الحر**" كان قائده "**عبد العزيز الثعالبي**" وتضمن برنامج الحزب المطالبة باستعادة الحقوق السياسية لتونس واستعادة سيادتها، وتشكيل حكومة وطنية، وإشاعة الديمقراطية والحريات العامة، ثم بعد ذلك دعم الحزب برنامجه بمطالب جديدة وهي إنشاء جيش وطني واستعادة الأراضي التي نهبت،[2] وفي ذات الوقت سهر التونسيون الشباب من أجل الحفاظ على الكيان التونسي وبلورة شخصية على بث روح الانتماء القومي والدعوة لإقامة دولة قوية وفعالة، وتم صدور جريدة أسبوعية باسم "التونسي" يشرف على تنشيطها شباب برجوازية مدينة تونس صادرة باللغة الفرنسية وكان مديرها "علي باشا حمية".

---

[1]. أحمد عبيد، مرجع سابق، ص 173.

[2].حرز الله منير، **الإصلاح السياسي في تونس وتأثيره على التنمية المحلية بعد 2011**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، 2015، ص 4.

وفي اتجاه آخر لعبت أحداث **مقبرة جلاز** التي دارت حول مسألة ترقيم ومسح أراضي مقبرة جلاز الواقعة جنوب مدينة تونس، وكذلك إضراب عمال شركة النقل وحل حزب التونسيين الشاب نتيجة لمصرع طفل تونسي من قبل قاطرة تابعة لشركة النقل بالقاطرات كان يسوقها إيطالي، هذا ما أثار غضب وشفط الشعب التونسي، ويقابله تراجع قوة فرنسا بعد أن أنهكتها الأحداث والحرب، بالعمل على تشديد توغلها واستعادة قوتها في تونس بجلب أكبر عدد من الفرنسيين لها.

كان الظرف ملائما للتونسيين الشباب لاستغلاله في طرح القضية الوطنية، بإرسال مذكرة للرئيس "ولسن" باعتبار نقط 14 كمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بروما في أفريل 1919 ورحيل رئيسهم " عبد العزيز الثعالبي" إلى باريس لطرح القضية في شكل كثيب نشره في نوفمبر 1919 تحت عنوان " تونس الشهيدة" ومع أنّ الهدف كان دائما وظل للحصول على دستوره لقد تضمن الحزب بلائحة مطلبية وهي كالتالي:

– إنشاء جمعية تشريعية وتشكيل حكومة مسؤولة أمام الجمعية وفتح مجال التوظيف التونسيين، التساوي في الأجور بحسب التساوي في العمل وإطلاق حرية الصحافة والاجتماعات كذلك حق التونسيين في امتلاك أراضي التعمير.[1]

مع بداية الثلاثينات، طرأ تعتبر على نشاط الحركة الوطنية، وعرف الحزب الدستوري توسعا في نشاطه، وذلك نتيجة التطورات الدولية (الأزمة الاقتصادية مثلا) والأوضاع الداخلية في تونس حيث بدأت تظهر نخب جديدة ذات تعليم ثقافي فرنسي بمعارضة الحزب وطالبت بإعادة تنظيم الحزب متكيفة مع النظام الجديد، ففي 1927 إلتحق شاب خريج الجامعات الباريسية الحبيب بورقيبة" ومع أنّه كان

[1] علي خليفة الكواري (وآخرون)، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002)، ص ص 215_216.

عضوا في الدستور منذ 1922 فإنه لم يلتزم جديا بالعمل السياسي إلا في عام 1930 وهذا بإسهامه في جريدة يومية باللغة الفرنسية " صوت التونسي" وفي عام 1933 عقد الدستور مؤتمر وطنيا استعرض فيه بورقيبة برنامج الحزب التي تضمن المطالبة ببرلمان منتخب واسقلال تونس ونتيجة لإستنداد الخلافات بين الزعامات القديمة والجديدة، أسفر عنه إنعقاد مؤتمر طارئ في (قصر هلال) في 2 مارس 1934 لإعادة تنظيمه جذريا أعطت للحزب تسمية جديدة " **الحزب الدستوري الجديد**" وكان من قادته الأساسين " محمود الماطري".

ثم بعد ذلك جاءت مرحلة الحرب العالمية الثانية ،التي أثرت بظروفها ومتغيراتها العميقة على تونس المستعمرة ما دفع بانهزام فرنسا في بداية الحرب وانقسامها بين الفاشيين والديغوليين، هذا ما شجع الحزب الدستوري الجديد على مضاعفة نشاطها السري والترويج أكثر بمطلب الاستقلال، حيث يعتبر تنصيب " باي المنصف" بابا جديدا على تونس كان حدثا هاما الذي أنهش الحركة الوطنية خلال الحرب، وهو ما جعل الوعي الوطني يشير وزاد من التمسك بالاستقلال من خلال المفاوضات التي قادها بورقيبة والدور الذي لعبه ،وخلال تصريحه بأن ما يربطنا بالعرب ليس إلا من قبل الذكريات التاريخية وأنّ من مصلحة تونس أن ترتبط بالغرب وبفرنسا بالأقصى"، ساعدت هذه الخلفية البورقيبية على التحالف مع الإدارة الاستعمارية وتسلم السلطة من فرنسا دون متاعب أو صعوبات.[1]

فتحت اسم تحديث المجتمع عمل بورقيبة على التخلص من كل العلاقات والروابط التقليدية العشائرية والقبائلية، وإيقاف التعليم بجامع الزيتونة وإصدار مجلة الأحوال الشخصية التي تمنع تعدد الزوجات، حيث لخص أحد رموز الدولة الحديثة بقوله: في تونس قسمنا سياسيا إلى قسمين: في الفترة الأولى ركزنا على المركزية

[1]. علي خليفة الكواري واخرون ، مرجع سابق ، ص 2017.

لأن الشعب التونسي كان منتسبا اقتصاديا جغرافيا وحتى ثقافيا، وكان هدفنا توحيد التونسيين وإيقاف تيار التفرقة، أمّا الفترة الثانية التي كانت تهدف أيضا إلى إنهاء حالة التشتت هو المدرسة التونسية كان علينا أن نختار بين تعليم متأقلم مع مختلف الجهات.

أثارت نتائج هذه المفاوضات معارضة كل من التجمع الفرنسي بتونس وصالح بن يوسف ،ويبدوا أن السلطات الفرنسية استغلت اللين الذي أبداه بورقيبة وبدأت تفكر في كسبه خاصة بعد استحال الثورة الجزائرية، فأسرعت للتوقيع على اتفاقية مبدأ استقلال تونس التام في 20 مارس 1956 وهكذا أصبحت تونس دولة مستقلة، حيث نجح الحزب الدستوري الجديد في بناء حركة شعبية مطالبة بالاستقلال واتبع زعيمه بورقيبة سياسة معتدلة وسلمية لتحرير بلاده.[1]

المطلب الثـانــي: المقومات الجغرافية لتونس:

تعد تونس بلد عربي، نال الاستقلال في 20 مارس 1956 يقع في شمال إفريقيا يحده من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط، ومن الغرب (965كم) ومن الجنوب الشرقي ليبيا (459كم)،ومن الغرب الجزائر (1050)، وتعد تونس عاصمتها واسمها الرسمي الجمهورية التونسية، تبلغ مساحتها حوالي 165 ألف كلم2 تمتد الصحراء الكبرى على 30% من الأراضي التونسية، بينما تغطي باقي المساحة تربة خصبة محاذية للبحر.

نجد أهم المدن التونسية كل من طرقة، الحمامات، نابل، سوسة، المنسيتر، المهدية، جربة، قرطاج القيروان، بتررت صفاقس، توزروقاس، وبلغ عدد السكان

[1] ابتسام الكتبي (وآخرون)، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، فبراير 2004)، ص ص 201_202.

حوالي 7,5 ملايين نسمة حسب إحصائيات 2009م،[1] تعتبر عملتها الدينار التونسي هذا وشكل تونس بموقعها الاستراتيجي على الحوض الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط يجعلها نقطة اتصال مهمة بين أوروبا والعالم العربي وإفريقيا، كما يعتبر الدين الإسلامي الدين الرسمي للبلاد، أمّا اللغة الرسمية هي اللغة العربية، وتعرف لدى الكثير بن بإسم تونس الخضراء نظرا على جمالها وخضرتها وتميز طبيعتها.[2]

المناخ:

يعد مناخ تونس معتدل متوسطي في الشمال وعلى طول السواحل وشبه جاف داخل البلاد وفي الجنوب، وتتميز تونس بجو مشمس معظم أيام السنة، أما درجات الحرارة فيبلغ معدلها السنوي في فصل الشتاء حوالي 12 درجة مئوية مع سقوط الأمطار، أمّا في الصيف فيبلغ معدل درجات الحرارة حوالي 29 درجة سنويـــة.[3]

التضـاريس:

تنقسم تضاريس تونس إلى:

ساحل شمال يتميز بأنه صخري مرتفع تجاوزه أعملق بحرية تتعرج فيه خلجان واسعة كخليج تونس، يلي الساحل سهول ساحلية ضيقة لاقتراب الجبال من

---

[1] .المعهد الوطني للإحصاء، تونس، 2009. من الموقع الإلكتروني :s. nat.t nhttp://www.m أطلع عليه بتاريخ 25_02_2017

[2].محمود الطعامنة ، سمير عبد الوهاب، **الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير**،(الأردن: المنطقة العربية للتنمية الإدارية)، 2005 ، ص277.

[3]الجمهورية التونسية، منشور في الموقع الالكتروني / **http:///.inf.org / external / Arabic / pub / ft/sucurey/SO/2013/CER/ D61713a.PDF.** تم تصفح الموقع يوم16 نوفمبر 2016.

البحر أمّا الساحل الشرقي فهو ساحل رملي منخفض وقليل التعاريج فيه خلجان واسعة كخليج الحمامات وجزيرتي جربة وقرقنة.

– الجبال وهي سلسلة واحدة من جبال الأطلس البحري أعلاها سلسلة خمير.

– الهضاب العليا امتداد لهضبة الشطوط في الجزائر تنتهي بسهول رملية فيها شط الجريد.

– تقع في تونس أقصى نقطة في شمال القارة الإفريقية وهي رأسى بن سكـة.

المنـاطــق الأثريـــة التاريخيـة:

نظم تونس العديد من الآثار كمتحف "باردو" الشهير، الذي يقع بقصر يرجع بناؤه إلى عهد ابايات خلال القرن التاسع عشر (19) وهو يضم أكبر مجموعة من الفسيفساء الرومانية في العالم، إضافة إلى متحف ومسرح قرطاج ومتحف الفنون والعادات الشعبية المعروفة " بدارين عبد الله" بالمدينة العتيقة، في قلب العاصمة وهي مدينة تعد تحفة للأنظار بأسواقها ومعمارها الفريد أدرجتها منظمة اليونسكو ضمن التراث العالمي الإنساني.[1]

القـــــطاعات:

منذ الاستقلال سجلت تونس سنة نمو مرتفعة في القطاع الفلاحي مما مكن البلاد من بلوغ مستوى أمن غذائي كافي ورغم تطور بقية قطاعات الاقتصاد التونسي، فإن الفلاحة حافظت على أهمية اجتماعية واقتصادية حيث تؤنس نحو 12% من الناتج المحلي الإجمالي، وشغل 16% من اليد العاملـة سنة 2006[2]

[1] الجمهورية التونسية، مرجع سابق، من موقع الإلكتروني:

http//www.inf.org/excternal/arabic/pubs/ ft/survey/so 2013/car D61713. Pdf

[2] المولدي قسومي، **السياسة التنموية في تونس الحوار المجتمعي** ، مجلة: التنوير، العدد الرابع، 2009، ص12.

حيث تتمثل أهم المنتوجات الفلاحية في الحبوب (القمح والشعير) والزيتون، والتمور والقوارص وتربية الماشية، ومنتجات البحر.

اقتصـــاد تونـــس:

لتونس اقتصاد متنوع ونشيط يملك قطاعات زراعية وتصنيعية وسياحية ومنجمية، كما أنّ للحكومة دور بارز في التحكم بالاقتصاد فالتدخل الحكومي في عجلة الاقتصاد قوي،[1] إلاّ أنه بدأ يقل في عقد التسعينات من القرن الماضي مع التوجه نحو الخصخصة وتبسيط البنية الضرائبية هذا وقد حققت تونس في التسعينات نمو حقيقيا بلغ 5,5% حيث كان العامل الأساسي في هذا النمو الاقتصادي هو زيادة عائدات قطاع السياحة والتجارة.[2]

وفي إطار التحرير المالي الذي انتهجته تونس بدأ تطبيق اتفاق الشراكة الأوروبية مع الاتحاد الأوروبي في 01 مارس 1998م، حيث نص على قيام تونس بإزالة حواجز التجارة على مدى العقد التالي وقد أصبحت تونس شريكا كاملا للاتحاد الأوروبي في عام 2008، ورغم عجز ميزانها التجاري المتكرر إلاّ أنها تغطيه بالكامل إذ ساهم السياحة بتغطية نسبة 50% ومن هذا العجز.

وفي عام 2007 حقق الاقتصاد التونسي نسبة نمو بلغت 6,3% مقابل 5,5% سنة 2006م، حيث تراجعت مؤشرات المديونية إلى مستويات معقولة ممّا أدى ذلك إلى انخفاض نسبة التدين الخارجي إلى حدود 44% واستطاع بذلك

[1] المولدي قسومي، **السياسة التنموية في تونس الحوار المجتمعي** ، مجلة: التنوير، العدد الرابع، 2009، ص12.

[2] سعدون بوكبوس، **الاقتصاديات المغاربية في سياق التحول الاقتصادي العالمي**، مجلة علم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 12، 2005، ص 5.

الاقتصاد التونسي أن يسجل نموا بـ 3,1 سنة 2009م، كما استطاع خفض نسبة التضخم في الستين الأخيرتين من 5% إلى 3,7% سنة 2009.[1]

السـياحـــة:

تتميز تونس بتوافر عوامل الجذب السياحي التي هيأتها مكانة سياحية هامة، شكل مصدرا رئيسيا من مصادر الدخل القومي للبلاد، لما تلعب من جور مؤثر على صعيد الاقتصاد ويستمتع السياح بالشواطئ والخدمات الفندقية والمواقف المختلفة، بالإضافة إلى الأماكن الأثرية والتراثية والمتاحف التي تعكس تعاقب الحضارات عليها، كما تتوافر في تونس أيضا بنية تحتية متطورة تتمثل في:النقل البري من خلال امتلاكها عدة قطارات متنوعة منها مثلا القطار الكهربائي الذي تمتد خطوطه بنين تونس والمرسى،وهناك قطاع للحافلات تنشط في كل الاتجاهات، بالإضافة إلى المترو.بينما يمتاز النقل الجوي بتوزع العديد من المطارات على جميع أقاليم البلاد أهمها : مطار طبرقة، مطار تونس القرطاج، مطار صفاقس، بالإضافة إلى النقل البحري حيث هناك مجموعة من الموانئ في تونس متعددة المهام والاختصاصات موزعة على كافة الشريط الساحلي للبلاد، منها الموانئ التجارية مثل:ميناء رادس ميناء جرجس خاص بالمحروقات، كما هناك موانئ ترفيهية كالميناء الترفيهي في الحياة الاقتصادية لتونس .

وتستعمل السياحة 3% من طاقة النقل البري والإتصالات السلكية واللاسلكية كما تمكن قطاع النقل الجوي من تحقيق نسبة مرتفعة بفضل السياحة وفي الواقع فإن السياحة تقوم بدور فاعل في قطاع التشغيل، ذلك أنها توفر حوالي 80 ألف فرصة عمل مباشرة و240 ألف فرصة عمل خير مباشرة، وتأمل تونس خلال

[1] تطور الدخل الفردي السنوي بالدينار التونسي للمواطن في تونس، المعهد الوطني للإحصاء تونس.

السنوات المقبلة بلوغ 10 ملايين سائح والرفع من عائدات القطاع إلى 5 مليار دينار لتحسين مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني.[1]

تؤدي السياحة دورا فعالا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتونس ويتمثل ذلك في الآثار الايجابية المتمثلة في توفير فرص العمل وتحقيق إيرادات بالعملة الصعبة، كما أنها مجال واسع لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتساهم بشكل غير مباشر في تحريك القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعات التقليدية والفلاحة.[2]

أنواع السيـاحــة في تونـــس:

يوجد أنواع عديدة من السياحة التونسية نذكر منها:

أ- السياحة الساحليــة:

تمتد الشواطئ التونسية على قرابة 1300 كم، تتمركز على طولها أقطاب سياحية كما سبق لنا ذكرها: سوسة، المنسيتر، الحمامات، المهدية، طبرقة وتونس العاصمة، تتخلله شواطئ وغابات وسلاسل جبلية ذات مناظر ساحرة، وما ساعد على انتشار هذا النوع من السياحة الأسباب التاليــة:

1- نظافة الشواطئ وإشعار السياح بمراعاة ذلك عن طريق بث الوعي بواسطة الشريات الواضحة والمختصرة.

2- الحيلولة دون حدوث سلوكيات منافية للآداب العامة من السياح من عامة الناس.

---

[1] المعهد الوطني للإحصاء التونسي، من الموقع الإلكتروني :http://www.mnat.t s.

أطلع عليه بتاريخ 25_02_2017

[2] تونس الثانية عربيا في المجال السياحي من الموقع الإلكتروني :

أطلع عليه يوم 2017/02/25 http://www.africanmanger.com

3- انتشار ملاعب للرياضة الأكثر جذبا للسياح، وتوفير القوارب الفردية والجماعية والتجهيزات الخاصة بالسياحة والغوص كأدوات للتسلية ومصادر للدخل.[1]

ب- سياحـة الصحاري والواحات:

يمتاز هذا النوع من السياحة في زيارة البدو والخيم، وحضور الحفلات الصحراوية وتتوفر تونس على صحراء بها المقومات الضروريـة لإقامة سياحة ناجحة، من خلال واحاتها المنتشرة مما يجعلها الورقة الرابحة لتونس في الوقت الحالي من أجل تنمية السياحة الدوليــة.

ج- الساحة التجاريـة:

تعتبر هذا المجال كونه مرتبط بالجانب التجاري حيث يقوم بهذا النوع من السياحة رجال الأعمال والتجار ويزورون فيها المعارض والأسواق التجارية الدولية، للقيام بعقد الصفقات التجارية، والوقوف على أسعار المنتجات الحديثة في دول آخري.[2]

أهميـــــة القطاع السياحي في تونس:

نجملها في: الأهمية الاجتماعية والثقافية للسياحة: حيث تشجع السياحة الكثير من الأشخاص على ممارسة الأنشطة السياحية مما يؤدي إلى زيادة دخلهم ويرفع مستوى حياتهم الاجتماعية، إضافة إلى الاهتمام بالتراث والعادات والتقاليد والتطور الاجتماعي حيث تتاح الفرصة أمام أفراد المجتمع للتعرف على الأفكار

[1].السياحة في تونس، منشور في الموقع الإلكتروني http://www.alhot.com ، إطلع عليه يوم2017/02/16.

[2] .رشام كهينة، قاسيمي اسيا، مداخلة بعوان التجربة التونسية في مجال السياحة: واقع وابعاد ورهانات،(الملتقى الوطني الاول:السياحة في الجزائر' المركز الجامعي، العقيد اكلي محند الحاج، البويرة، ب.ت، ص،ص،8،7.

والاهتمامات والثقافات الأجنبية المختلفة من خلال تعاملهم واتصالهم مع السياح، فالسياحة تعمل على زيادة معدلات التبادل الثقافي بين السائحين من مختف الجنسيات، حيث يطلع كل منهم بعض المقومات الثقافية للآخر، مما يؤدي إلى التعليل من الفوارق والإحترام المتبادل.

أما الأهمية الاقتصادية فتكمن في أنّ السياحة التونسية قد حققت آداءا متميزا يثير الاهتمام، الأمر الذي مكنّها أن تحتل اليوم مكانة إستراتيجية بطبرقة، والميناء الترفيهي بسيدي بوسعيد، أمّا بالنسبة للسفر فهناك ميناء واحد فقط للمسافرين على كامل الجمهورية التونسية، يوجد بمدينة حلف الوادي.

يجد المولوعون بالغوص ضالتهم في تونس لما تضمنه من مناظر بحرية خلابة وما توفره من مراكز غوص عصرية في أغلب المحطات السياحية، فرياضيا تحضى تونس بتقدير دولي نظير اهتمامها الكبير بهذا القطاع وهو ما جعل الفيفا تمنحها شرف تنظيم أول كأس عالمية للأوساط عام 1977م..[1]

المطلب الثالث: المجتمع السياسي االتونسي:

يتكون المجتمع السياسي التونسي من ثلاث قرى رئيسية هي الأحزاب والتنظيمات السياسية والحركتان النقابية والطلابية وقد اكتفينا بتحقيق هذه القرى ضمن مكونات المجتمع السياسي لارتباطها بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالسياسة، على الرغم من أنّها كانت تكتسب خصائصها ومميزاتها من مواقفها السياسية، وعند الحديث عن السياسة التونسية، يتوجب علينا التطرق إلى السياسة الداخلية والسياسة الخارجية.

1_ السياســـــة الداخليــة:

[1] بحث حول تونس الجميلة، نشر في الموقع الإلكتروني: يوم 24_02_2017.http://mawdoo3 /com. تم تصفح الموقع في 24.02.2017.d8.

تعتبر تونس دولة ذات نظام جمهوري ليبرالي ويعتبر الرئيس الباجي قائد السبسي الرئيس الحالي للجمهورية التونسية حيث ينتخب رئيس الجمهورية لمدة 05 سنوات، ويقوم تسميته الوزير الأول (رئيس الوزراء) الذي يسهم في تنفيذ سياسات الدولـة، أمّا الحكام المحليون للولايات والممثلون المحليون يتم تعينهم أيضا من قبل الحكومة المركزية، في حين يتم انتخاب مجالس بلدية، ويوجد في تونس هيئتان تشريعيتان: " مجلس النواب ومجلس المستشارين" فمجلس النواب يتكون من 182 مقعدا حيث يأخذ هذا المجلس أهمية فتزايدت كساحة تعايش وجدال حول السياسات الوطنية المتبعة ونادرا ألا تمر ميزانية أو تشريع مقدم من قبل السلطة التنفيذيـة.[1]

2_ السياســـــة الخارجيـــــة:

لتونس عدة بعثات دبلوماسية مع أغلبية دول الأمم المتحدة، كما لديها علاقات مميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ودول الإتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي وكوبا والأرجنتين والبرازيل والمكسيك والصين وأيضا هناك علاقة اشتراكية اقتصادية بين تونس والاتحاد الأوروبي مساهم بشكل كبير في تطور العلاقات الدبلوماسية بين تونس والدول الـ 27 في الاتحاد الأوروبي خاصة مع فرنسا، إيطاليا، مالطا.

ومن جهة أخرى تعتبر العلاقات التونسية الإيرانية جيدة، ونفس الشيء بالنسبة لعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية كما أنّ تونس لم يسبق لها أن أن أقامت علاقات ديلوماسية مع إسرائيل وإكتفت فقط بإرسال بعثة إقتصادية بعد إتفاقية أوسلو 1993، تم سبحتها سنة 2000، بعد إستمرار إسرائيل في احتلال الضفة الغربية.

[1]. الجمهورية التونسية ، مرجع سابق من الموقع الإلكتروني
http//www.inf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2013/car d61713a.pdf.:
تم تصفح الموقع في: 17-72-2016

فالدولـة التونسية تنتهج سياسة انفتاحية على كل البلدان، ولا تصدر أي مذكرات عداوة ضد أحد، فهي دولـة تريد تعميق التعاون الدولي، وإحترام القوانين الأهمية، ويتجلى ذلك في قيمة الحواجز الدولية المسندة بها.

3_ الأحزاب السياسيـة:

تعتبر تجربة الأحزاب في تونس من أقدم التجارب في العالم العربي والدول النامية عموما، ويعود تأسيس الانتظام ضمن أحزاب سياسية إلى منتصف القرن الماضي مثل: جماعة تونس الفتاة، التي تحولت فيها بعد إلى الحزب الاشتراكي الدستوري ثم عام 1988 إلى التجمع الدستوري الديمقراطي، ومن أبرز ملامح هذه الفترة حملة اعتقالات شهدتها الجامعة التونسية وسيطرة الحزب الحاكم على الاتحاد العام لطلبة تونس، كذلك تقر استحاب أحد رموز الحزب الحاكم منه وهو **أحمد المسيتري** الذي تولى فيما بعد تأسيس واحد من أحزب المعارضة العلمانية، قبل أن يشهد أزمة عنيفة أضعفته، ولكن مع أستتداد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها تونس بداية الثمانينات حيث سمحت الحكومة التونسية بفتح مجال للساحة السياسية منح ترخيص لعدد من الأحزاب،[1] هذا ما نجده في دستور 1988 والذي سمح بالتعددية الحزبية السياسية وأنّ الحزب تنظيم سياسي بني مواطنين تونسيين تربطهم مبادئ وآراء وأهداف سياسية يجتمعون حولها، وينشطون في نظافها،[2] وذلك قصد المساهمة في تأطير المواطنين وتنظيم مساهماتهم في الحياة السياسة للبلاد في إطار برنامج سياسي والمشاركة في الانتخابات ويعمل الحزب السياسي في

[1] اليحياوي المختار، **مشروع الأزمة الدستورية في تونس** ، منشور على الموقع الالكتروني : تم تصفح الموقع http.wordpress.com /kalimthak verrission conytitutes..30.01.2017

2 مهدي جرادات، **الأحزاب السياسة والحركات السياسة في الوطن العربي**، ألأردن دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص ص 70_71.

نطاق الشرعية الدستورية والقانون، وعليه أن يحترم ويدافع عن الهوية العربية الإسلامية، حقوق الإنسان كما وردت في الدستور والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف الجمهورية التونسية وكذا نبذ العنف بمختلف أشكاله والتطرق والعنصرية وكل الأوجه الأخرى للتمييز.

فعند تأسيس الحزب السياسي يجب أن ينظم الحزب السياسي على أسس ومبادئ ديمقراطية، ولا يتكون أي حزب سياسي إلاّ إذا كان في مبادئه واختياراته وبرامج عمله ما يختلف عن مبادئ وبرامج عمل أي حزب من الأحزاب المتعرف بها قانونيا، كما يشترط في مؤسس الحزب السياسي التمتع بالجنسية التونسية دون سواها وذلك منذ عشر سنوات على الأقل، وكل حزب سياسي تكون له الصفة[1] القانونية طبقا للقانون بعد نشر مضمون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية بنص على إسمه، وغرضه، وشعاره ومقره. اسم ولقب ومهنة كل من لـه صفة مؤسس للحزب وكل من تم تكليفه بأي صفة كانت بإدارة الحزب.

تـــاريـــــخ قرار الترخيـص بالتكويـن:

أمّا بالنسبة لتمويل الأحزاب السياسية فيتم تمويلها من اشتراكات الأعضاء ومن ميزانية الدولـة في شكل منح تستند حسبها يضبطه القانون ولا يمكن كحزب سياسي الحصول على المنح إلاّ إذا كان له بمجلس النواب، نائب فأكثر ينتمون إليه، وتوزع المنح كل سنة وكسب عدد النواب لكل حزب ويتمثل هذه المنح في مساعدة على مصاريف التسيير مقدراها بـ 60 ألف دينار لكل حزب سيد على مرتين، كما تقدم الأحزاب السياسية منحة سنوية لدعم صحافتها بعنوان المساهمة في تغطية كلفة الورق، وطباعة الجرائد ومن الأحزاب السياسية في تونس نذكر:

[1] علي زغدود، **الأحزاب السياسية في الدول العربية**، (الجزائر: دار متيحة للطباعة، 2007)، ص ص 83_84.

1- حزب التجمع الدستوري الديمقراطي "الحزب الحاكم":

يعتبر هذا الحزب المهيمن على الحكم والحياة السياسية في تونس منذ الاستقلال، وتعمل إلى جانبه عدة أحزاب أخرى، وفي الانتخابات التي جربت عام 1999 فاز الحزب نسبة 80% من المقاعد.تأسس الحزب الحر الدستوري على يد المرحوم **الشيخ عبد العزيز الثعالبي**" في 14 مارس 1920، وظل يناضل بروح وطنية كبيرة ضد الإستعمار.[1]

لقد أنجز الحزب منذ نشأته المكاسب الوطنية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فهو الذي رعى مقومات الشخصية التونسية وفاء محركة الإستقلال وحقق الجلاء الزراعي، وهو واضع التشريعات الاجتماعية الرائدة التي انصفت المرأة وأولتها منزلة الكرامة والاعتبار، ومحقق ديمقراطية التعليم.

في 07 نوفمبر 1987 حقق الحزب تحولا نوعيا وحركة في المجتمع حيث عمل على توفير الظروف الكفيلة بإشتراك جميع التونسيين في عملية التطوير الحضارية ويقوم حزب التجمع الدستوري الديمقراطي على مقومات ومبادئ أهمها:

- إن الإسلام مصدر للقيم السامية.
- اللغة العربية هي اللغة الوطنية.
- إنّ قوة الدولة العصرية تكمن في مفهوم العدل والإنصاف وحسن الإنسجام والتوازن بين السلطات التي أقرها دستور البلاد.
- يأخذ الحزب على عاتقه مسؤولية إعداد جيل الشباب طبقا لإختيارات الحزب القائمة على تأصيل الهوية، وترسيخ الإنتماء الوطني.

[1] ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة الأولى، 199)، ص 147.

– يقيم الحزب علاقات مع التنظيمات الاجتماعية والمهنية والثقافية ويحرص على توثيق مبدأ التعاون والتكامل معها.[1]

2- حزب الإتـــــحاد الديمقراطي الوحدوي:

تأسس الحزب في 16_11_1988 برئاسة عبد الرحمن التليلي، وهو حزب قومي، نشأ نتيجة القمع الذي مورس مع القوميين في تونس كسب داخلي، أمّا السبب الخارجي تمثل في الانعكاسات السلبية كخلافات بعض الأنظمة العربية المتبينة للوحدة مع النظام التونسي، حيث تتضمن أهداف الحزب فيما يلي:

– العمل من أجل تحقيق وحدة الأمة العربية على أسس ديمقراطية تعودية.

– مناصرة جميع حركات التحرر والتقدم والديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان في الوطن العربي والعالم.

– تعميق الخيار الديمقراطي بإعتباره ثابتا حضاريا من ثوابت الحركة ونبذ التعصب.

منطلقـات الحــزب:

ينطلق الحزب من الواقع الوطني، ومن مبدأ الإستقلالية المطلقة تنظيما وقرارا وإيمانا بضرورة التفاعل مع كل التحوى الوحدوية الديمقراطية.

– إنطلاقا من أنه لا يمكن تحقيق اقتصادية شاملة مستقلة إلاّ في إطار اقتصاد موحد مغربي وعربي.

– يعقد الحزب مؤتمر العام كل 03 سنوات.

– اعتمادا على القوى الشعبية والقومية صاحبة المصلحة في إقامة مجتمع ديمقراطي وبدوي وتقدمي.[2]

[1] ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص 148.

[2] مهدي جرادات، مرجع سبق ذكره، ص 75.

3- حزب الوحـدة الشعبيــة:

إنطلق الحزب في البداية عام 1973 بحركة الوحدة الشعبية وفي 19_11_1983 تم ترخيصه من قبل السلطات، وهو حزب اشتراكي ظهر في أواخر سبعينيات القرن الماضي إثر حركة احتجاجية على تخلي السلطة عن حملة من المرتكزات الاشتراكية الضامنة للعدالة الاجتماعية والتنمية العادلة حيث يهدف الحزب إلى ضرورة ندخل الدولة الضمان التغطية الاجتماعية كما يناضل ضد الخصخصة للقطاعات الأساسية مثل الصحة والنقل، ويدافع عن الطبقة الشغيلية بكل فئاتها ومكوناتها من أجل أنها في حياة كريمة، كما يدعو إلى الوحدة الاقليمية في الإطار المغاربي، وربط علاقات تعاون وعمل مشترك مع مختلف الأحزاب الإشتراكية في العالم من أجل مشاريع مشتركة وتتمثل الهيئات القيادية في الحزب في المكتب السياسي والمكتب السياسي الموسع، المجلس المركزي، والمؤتمر الوطني والخلية والجامعة إضافة إلى أنّ الحزب مناضل من أجل:

أ- **التحرر الثقافـي:**

المتمثل بناء مشروع حضاري قوامه تدعيم الأصول العربية الإسلامية من مظاهر التبعية الثقافية الاستعمارية المهيمنة.

ب- تحرر المجتمع الذي يحتم التغيير الجذري للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي وبجسم حقيقة السيادة الشعبية.

ج- تحرر الوطن العربي بسبب المحن والهزائم المتتالية التي تعيشها الجماهير الشعبية الأمين العام للحزب هو الدكتور " محمد أبو شيخة" حيث يشغل المنصب منذ عام 2000.[1]

[1] مهدي جرادات، مرجع سبق ذمره، ص ص 77_78.

4- حركـة الديمقراطيـن الاشتراكيين:

تعود الجذور التاريخية لهذه الحركة إلى تشكيل أحمد المستوي، كتلة حزبية معارضة في صفوف الحزب الإشتراكي الدستوري، حيث تأسس بتاريخ 10_5_1978 وقد طلبت هذه الحركة من السلطات التونسية الترخيص لها بالعمل رسميا، لكن بدون جدوى، وتتركز أهداف الحزب في النظال لكي تكون الديمقراطية أساسا للحياة العامة للبلاد ومحاربة إستغلال الانسان لأخيه الإنسان والنظال من أجل إقرار نظام إشتراكي يضع التنمية الاقتصادية في خدمة العدالة الاجتماعية والدفاع عن النظام الجمهوري والعمل على احترام دستور البلاد.

أمّا الهيئات العنادية في الحزب فيمثلها:

- ✓ المكتب السياسي الذي يتكون من 11 عضوا.
- ✓ المجلس الوطني يتكون 96 عضوا.
- ✓ المكتب السياسي الموسع ويضم أعضاء المكتب السياسي والكتاب العاملين للجامعات.
- ✓ يعقد الحزب مؤتمر العام كل 04 سنوات.[1]

5- حركة التجديد الحزب الشيوعي التونسي سابقا:

حزب تقدمي نشأ بقرار الحزب الشيوعي ومجموعة من الشخصيات السيارية والتقدمية، تأسس بتاريخ 23_04_1993 وساهم في العمل ضد الفاشية والنارية خلال الحرب العالمية الثانية، ولكن بعد إستقلال تونس دعا الحزب إلى قيام نظام ديمقراطي وإجراء إصلاح زراعي، حيث تتجسد فكرة الحزب ومبادئه أنّ تونس بلد عربي لا يتجزأ من مجموع العالم العربي، كما أنها تنتمي للمغرب العربي، الذي

[1] ابتسام الكتبي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 228_229.

جمعت بين شعوبه روابط تاريخية كما يطالب الحزب بوضع استراتيجية وحدوية جديدة باعتبار أنّ الوحدة هي وحدها القادرة على تحقيق الاستقلالية .

المبـحث الثـاني:الثورة التونسية 10 ديسمبر 2010.

شهدت الدولة التونسية العديد من الثورات على مدار تاريخيا ونجم عنها تغيير في الأنظمة السياسية وهذا ما نلمتسه في ثورة 2010، حيث تضمن دستور الجمهورية التونسية العديد من المواد التي تضمن جياة كريمة للمواطنين إلاّ أنّ نادرا ما طبق على أراضي الواقع في تونس مع فشل النظام التونسي وحكومته في توفيرها للمواطنين، هو ما دفع بالشعب التونسي لأن يثور ويطالب بضرورة توفير هذه الحريات وإدخال الإصلاحات السياسية وتحقيق العدالة الاجتماعية ورحيل الرئيس زين العابدين بن علي الذي مارس القمع والتسلط على مواطنيه، بجانب انتشار الفساد في عهده، هذا إلى جانب عدة أسباب أخرى التي دفعت لثورة الشعب في تونس وهو ما سنتطرق إليه.

المطلب الأول: أسباب اندلاع الثورة التونسيـة

لقد اندلعت شرارة الثورة التونسية في 17 ديسمبر 2010 وقد امتدت الثورة إلى سائر أرجاء تونس حيث تمثلت بالقمع وهو ما دفع بتزايد المطلب الاجتماعي وارتباطه بالغضب والدفاع عن الكرامة التي اقترنت في حرق الشاب" محمد البوعزيزي" لنفسه رافضا تقبل العجز في مواجهة الإذلال ولعل هذه من أهم الأسباب التي دفعت الشعب التونسي إلى التظاهر وعمل المسيرات والاحتجاجات والتي أخذت أشكالا متنوعة منها السياسي والاقتصادي والاجتماعي نذكر منها:

1- هيمنة النخبة الحاكمة على مجتمع المال والأعمال في الدولة التونسية[1]، وهذا راجع إلى امتلاك " صخر الماطري" زوج ابنه الرئيس زين العابدين بن علي سابقا

[1]. علي عبده محفوظ، **مقال بعنوان الثورة التونسية: الأسباب عوامل** النحاج، النتائج في الموقع ا الإلكتروني، إطلع عليه يوم http://www.sis.gov.eg/neur/34/8/htm 13_02_2017م.

لبنك الزيتونة، وهو أول بنك إسلامي في تونس، ويعد الماطري من أهم رجال الأعمال في تونس، كما كان رئيسا لمجلس إدارة شركة النقل للسيارات، وقد عملت العائلة المالكة على تطويع القوانين للسيطرة على الممتلكات العامة والحصول على الفروض الضخمة مما أدّى إلى تحويل المؤسسات العامة إلى ملكية خاصة بمهم، وهو ما نتج عنه فساد النظام الاقتصادي والقطاع المالي.

2- انتهاك النظام السياسي التونسي لحقوق الإنسان، وعدم احترام سياحة القانون وهو ما كان أحد الأسباب الهامة التي أشغلت نار الثورة لتضع حدا المعاناة الشعب التونسي.

3- انتشار وتفاقم معدلات البطالة في المجتمع التونسي التي بلغت إلى 30% بسبب امتلاك الثروة في أيدي القلة في المجتمع.

4- الظلم المتزايد والفقر المدقع في الكثير من المناطق، وبالتالي تدهور القدرة الشرائية للفرد البسيط والناجمة عن ارتفاع الأسعار وعجز الميزان التجاري بسبب تصاعد الواردات وانخفاض نسبة الصادرات.

5 الرشوة والمحسوبية:

حيث أدت الرشوة إلى فساد كبير في الاقتصاد جعله يتميز بعدم الشفافية، وافتقاد مصداقية الكثير من مؤسسات الدولة، كما أدت المحسوبة إلى عدم تكافئ الفرص بين أفراد الشعب الواحد، ووضع الرجل غير المناسب في أماكن لا يستحقها مع إصدار الفرصة أمام من هو أكفأ منه.[1]

إنّ هذه الأنساب السالفة الذكر إلى جانب أسباب أخرى، هي التي دفعت بالشعب التونسي إلى أن يثور في وجه الظلم والطغيان، تضامنا مع الشاب محمد

[1] محمد علي بن زينة، **الثورة التونسية:** قراءة سوسيو ديمغرافية في تحولات واقع الشباب في سيدي بوزيد والقصرين ودورها في قيام الثورة التونسية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 149.

البوعزيزي حيث انطلقت المظاهرات وخرج الآلاف المتظاهرين الرافضين للكثير من السلبيات الموجودة من بطالة وإنعدام العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم، وكان عدد الثوار يتزايد بشكل كبير ومستمر يوما بعد يوم، وبدأ الأمر يخرج من السيطرة الأمنية وهو ما دفع بالنظام السياسي لاستخدام أساليب وطرق مختلفة لمحاولة إخماد الثورة من بينها:

- ✓ قيام زين العابدين بن علي بإلقاء خطابا أعلن فيه عن مجموعة من الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية تتخذها الحكومة بهدف تحسين أوضاع الشعب كم وعد الرئيس بخلق عدة فرص عمل جديدة لنقص نسبة البطالة.[1]
- ✓ في يوم 14 جانفي 2011 أعلن بن علي عن حالة الطوارئ في البلاد، كما منحت السلطات تلك التجمعات التي نحوه على أكثر من ثلاثة أشخاص حيث يتم القبض عليهم، كما لجأت السلطات إلى الحل الأمني المتمثل في الدفع بتعزيزات أمنية ضخمة لقمع الاحتجاجات.
- ✓ سعى السلطات التونسية وقف المجال الإعلامي بمنع جميع الصحفيين التونسيين وحتى الأجانب من الوصول إلى مناطق الاحتجاجات.

فجميع هذه الأساليب التي انتهجتها السلطات التونسية من أجل إخماد الثروة لم تنجح ولم تهدئ من الشعب، بل زاد لهيب وحقد المحتجين واتسعت ساحة المواجهة بسبب شدة القمع والإرهاب، وظل الحال هكذا حتى أعلن زين العابدين في خطابه الأخير قائلا: " لا رئاسة مدى الحياة، لا رئاسة مدى الحياة) وهنا هدأ الشعب التونسي عندما سمع خبر تنحي الرئيس زين العابدين عن الرآسة ومغادرته للبلاد.[2]

---

[1] محمد بن علي زينة، مرجع سابق، ص 151.

[2]. الأزهر الماجري، **الثورة التونسية 17 ديسمبر 2010**، (تونس: المغاربية للطباعة والإشهار، الطبعة الأولى، 2011)، ص 104.

المطلب الثاني: عوامل نجاح الثـورة التونسيـة

عندما قام زين العابدين بن علي انقلابا على الرئيس الحبيب بورقيبة، وهذا بتاريخ 1987/11/07 وانتقد السياسات والاستراتيجيات التي انتهجتها، كان له دور فعال في إحداث التغيير والإصلاح، حيث أنّ فترة حكم زين العابدين تميزت بتصاعد درجات القمع والفساد وتكريس الحزب الواحد، ما نتج عنه تحول نظامه الحاكم إلى نظام بوليسي* واستبدادي، مما أدى إلى وجود العديد من العوامل والمبررات التي ساهمت في نجاح الثورة وصمود الثوار في تحقيق المطلب الاجتماعي للمواطن، والقضاء على الظلم والاستبداد في الدولة وكانت أهم عوامل نجاح الثورة التونسية هي أنّ:

1- المجتمع التونسي مجتمع متجانس لا يتحول الصراع فيه بسهولة إلى صراع طائفي أو عشائري، حيث أنّ خصوصية المجتمع التونسي في تركيبه الدينية والعرقية، وعدم وجود تعددية طائفية أو عرقية، وراء نجاح الانتفاضية لوحدة الهدف.

2- يعتبر الجيش التونسي بعيدا عن السياسة الداخلية، فعدم وقوفه كطرف مع النظام هو عامل مهم لإنجاح الثورة، وتم تحقيق أول أهدافها وهو الإطاحة برأس النظام حيث لم يستجيب الجيش لأوامر النظام السياسي ورفض إطلاق النار على المتظاهرين.[1]

---

* النظام البوليسي:يدخل ضمن دولة المخابرات الرهيبة، يمثل فيها رجال السلطة والبوليس السياسي القوة الضاغطة في ممارسة مختلف انواع التسلط ، فهو ليس مسجلا ضمن السجلات الرسمية لوزارة الداخلية، فنجدهم في الطرقات وبين الاحزاب والجماعات والإدارات، وكذلك المجرمين.

[1] عمر بالهادي، **البعد المجالي للثورة التونسية، التنمية الجهوية والمحلية والتهيئة الترابية**، ندوة مجلة أطروحة، تونس، دار الثقافة ابن خلدون، 2012، ص 07.

3- إصرار المتظاهرين على خروج الرئيس زين العابدين بن علي من الحكم والذي مارس كل أنواع الفساد والاستبداد.

4- التماسك العشائري والذي ما زال متواجد في مدينة سيدي بوزيد، والذي ساعد إلى إشتعال الغضب بين الأهالي تدفعهم إلى الاحتجاج على سلوك السلطات وما حدث **للبوعزيزي** مثل اولى عوامل نجاح الثورة.

5- تمتع الشعب التونسي بقدر واسع من الثقافة حيث أنّه لم يقم بأعمال تخريب ونهب، إلاّ بعض الحالات البسيطة.

6- غياب قيادة محددة للثورة كالأحزاب السياسة، والمنظمات الأهلية، وعدم قدرتها على قيادة المتظاهرين وتحريضهم وتوجيههم من عوامل تعقيد مهمة سلطة النظام في محاصرة الأحداث لعدم وجود قيادة يمكن اعتقالها أو التفاوض معها.

7- يعتبر الانتقال السريع للأحداث والمظاهرات والتي نشبت بشكل مفاجئ بالمدن المهمشة، انطلاقا من سيدي بوزيد، وصولا إلى القصرين وتالة وبالتالي إلى المدن التونسية، وصولا إلى صفاقس وتونس العاصمة تعتبر النقطة الأساسية في إنهاء نظام بن علي على عكس لو انطلقت شرارة الثورة من العاصمة، لتتمكن من القضاء عليها بواسطة العديد من الأجهزة القمعية وأعوان الأمن.[1]

8- إنّ تعليقات الرئيس التونسي على الأحداث وسخريته من المواطنين وتصويرهم على أنّهم إرهابيون، وتوعده لهم بالعقاب، ممّا أثار غضب المتظاهرين أكثر وبالتالي أسهم ذلك في استمرارهم وصمودهم خاصة ما يرون أنه عدم استجابة من النظام السياسي لمطالبهم، وبالتالي نجاحهم في تحقيق أهدافهم.

[1] عمر بلهادي، مرجع سبق ذكره، ص 08.

ساهمت كل هذه العوامل في سقوط النظام التونسي إلى جانب الدور الحاسم الذي ساهمت فيه تكنولوجيا الاتصال والصحافة بواسطة الانترنت، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، الذي كان له دور في الحركات الاحتجاجية ونجاحها.[1]

المطلب الثالث: أهم نتائج الثورة

لقد وصف الدكتور "عاصم الدسوقي" أنّ ماحدث في تونس يعتبر الثورة الأعنف في التاريخ التونسي نتيجة الإحساس بالظلم الذي طغى البلاد لفترة طويلة، وتزايد المطالب الاجتماعية، ولم ننجح الثورة التونسية بوعدها الكاذبة في ظل استمرار الرئيس السابق وزين العابدين بن علي وتلاعبه بالسلطة، وبالتالي ثار الشعب على النظام السياسي المستبد وكذا الإطاحة بالرئيس وطرده من البلاد بهذا الشكل، حيث أنّه لم تترك له الفرصة حتى لترتيب عملية تهريب مخططه لها. فالثورة التونسية كان لها العديد من النتائج على المستويين الداخلي والخارجي، فعلى الصعيد الداخل تمثل في كسر حاجز الخوف، الذي أكدّ على أنّ الشعب قادر على الفعل متى أردتا طالما وجد الأمل، إضافة إلى التطور الواضح في السياسة الإعلامية التونسية حيث بدأت وسائل الإعلام المختلفة تدرك جدية رسالتها، وتطرح العديد من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية أمّا على المستوى الخارجي، فقد كان للثورة التونسية أثر كبير على الدول غير العربية وإنما امتد إلى الصين أيضا والتي قامت بتمويل الدستور الصيني هو إلى جانب نتائجها.

على الدول العربية التي نشرتها معظم الوسائل الإعلامية، وأهمها ما حدث في مصر من تنحى الرئيس مبارك عن السلطة.

---

[1] فخر الدين ميهوني، **اشكالية بناء الدولة في المغرب العربي، دراسة في تطور دولة ما بعد الإستعمار**، (الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، 2014)، ص 233.

ولعل أبرز الدروس والعبر التي نلتمسها من ثورة تونس هي انكسار شوكة الطغيان والتي تعتبر كأول عبرة، حين أنّ الظلم والطغيان مهما تزامن وتطاول لا يمكن له أن يدوم، ويبقى العدل مهما كانت القيود والعوائق والترهيب والتسلط قيمة إنسانية مشتركة تتطلع إليها الشعوب وبناء مجتمع متمدن وحكم رشيد وديمقراطي، لأنّ نظام بن علي كان يستخدم على أقل تقدير الديمقراطية وفتح البلاد للسياحة وعمل لتحقيق ازدهار اقتصادي زائف لذا ما نحتاجه كشعب ووطن لإسقاط النظام الديكتاتوري هو مزيدا من الوعي، وترسيخ قيم العدل والثقة المتبادلة بين الفئات، عبر التوافق في الرؤية الكلية للوطن بكل مكوناته ومشتركاته العامة والخاصة لتصبح هذه القيم عاملا من عوامل التغيير والاستقرار، أما بالنسبة للعبرة الثانية تتمثل في إلزامية بناء قواعد فكرية راسخة ترتكز على المشتركات، فثورة تونس وعبر تطور الأحداث تبنت الأساس في التصورات والأفكار والمشاعر والاحتكاك الإيجابي بين مختلف مكونات المجتمع حيث أصبحت نفسيا إنسانية واحدة حين اكتملت شروط التغيير، يكفي لتحطيم النظام الديكتاتورية بكل أشكالها وكذا النظام الفاسد ومؤسساته ورموزه، ويكون مقابل ذلك تطبيق الحرية والديمقراطية بين الشعوب، فالشعب التونسي ومن خلال ثورة على السلطة ونجاح ثورته أخذوا بعبرة مفادها أنّ نضاله لم يذهب سدى بل يؤسس لغد مشرق، حتى يكون أساس بنيانه الوطني ومنظومته القيمة والفكرية راسخة وقادرة في تحمل بنيان علاماته البارزة للمواطنة[1] ودولة القانون والمؤسسات، والحرية في التعبير والتنظيم والسياسة وكذا تطبيق نظام يستوعب الكل، ويؤمن لهم المطالب العامة والخاصة بالعدل والمساواة، ويحقق التعايش والسلام.

[1] محمد نور صالح كراني، **ثورة الياسيمين في تونس**، دروس وعبر، منشور في الموقع الالكتروني: khalas.org/index.php/jomba_home. 2016_07_15; pdf.http://www.al: ثم تصفح الموقع في17 جانفي 2017

إن إرادة الشعوب التي تتوق إلى الحرية والكرامة لقادرة في كسر قيود الظلم وتحطيم آلات التسلط والاستبداد والإقصاء ،هذا إلى جانب الأمل الذي يتحلى به أفراد المجتمع في وقت الظلم واشتداد شوكة الطغيان لتبصر الشعوب طريق الحرية، وتحقيق إرادة الأمة الجمعية الواعية التي تستدعي ماضيها التاريخي الايجابي لتتكئ عليه في أوقات لشدة كإرث حضاري تستعين به في التفاعل مع الواقع المعاش والمستقبل، وتلك عبرة نقتبسها من ثورة تونس التي ركزت على الديمقراطية، وحتى يتحقق حلم الديمقراطية والحرية لابد من أن تتضح الفكرة وتعزز الثقة في ذهنية الفئة الشبابية الوطنية المدركة عبر دورات وطنية مسؤولة وعملية، وهذه الفئة هي المحرك لتحقق الصالح العام وتبني وطنا حرا قويا مزدهرا، ودولة القانون والمؤسسات.[1]

نلخص أخيرا أنّ الثورة التونسية لها 03 سمات مميزة، وهي أنها ثورة لا إيديولوجية وذات أهداف سياسية واضحة، وأنّها ثورة ليس لها قيادة موجهة، وكأنها حدثت في ظرفية زمنية خالية من المبررات، وكانت أولى هذه المعارك هي معركة رفض اختيارات رئيس الوزراء السيد محمود الغنوشي لحكومة ما بعد الثورة، ومحاولة انتخاب رئيس جديد استنادا إلى دستور نظام بن علي[2] ،وقد أدت هذه المعركة إلى تشكيل جمعية تأسيسية لإعداد دستور جديد للبلاد، كما أسفرت عن عدد من القرارات الأخرى المتمثلة في إلقاء الحزب الحاكم، وقد كشفت هذه التطورات عن أنّ المؤسسة الأمنية في حاجة إلى إصلاح جذري وعن عدم تورط المؤسسة العسكرية في الحكم الاستبدادي، كما كان للثورة آثار على دستور 1959 ففي نهاية مساء يوم

[1] أحمد عبيدات وآخرون، **الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2012)، ص ص 308_309.

[2] آمال حجيج، **المغرب العرب، نقل المواريث ونداء المستقبل**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013)، ص 299.

14 جانفي 2011 وبعد الإعلام عن مغادرة رئيس الجمهورية التراث التونسي، كما ذكرنا مسبقا، فقد توجه الوزير الأول "محو الغنوشي" إلى القناة التليفزيونية الوطنية، بخطاب جاء فيه، طبقا لأحكام الفصل 56 من الدستور الذي نص على أنّ:" في حالة تعذر على رئيس الجمهورية القيام بمهامه يمكن أن يفوض سلطاته إلى الوزير الأول بصفة مؤقتة، واعتبارا من هذا التعذر سأتولى بداية من الآن ممارسة سلطات رئيس الجمهورية..."[1]

فهناك تعالت الأصوات لأنه كان يتوقع من الفعل 56 المتعلق بالشعور الوقتي عودة الرئيس السابق ،وعمد المجلس الدستوري المؤرخ في 15 جانفي 2011 إلى التعقيب على رسالة الوزير الأول التي ذكر فيها أنّ زين العابدين بن علي غادر البلاد التونسية دون أن يفرض سلطاته إلى الوزير الأول وفقا لأحكام الفصل 56 من الدستور، ومن الغد تعلن الحكومة إلى اللجوء إلى الفصل 57 والمتعلق بالشعور النهائي، وتم تطبيق إجراءات الفصل 57 لإقرار الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية، حيث اعتبر المجلس أنّ المغادرة تمت في الظروف القائمة في البلاد، وبعد الإعلان عن حالة الطوارئ وهو ما يمثل حالة عجز تام عن ممارسة وظائفه على معنى الفصل 57 من الدستور وأعلن عن تولى مجلس النواب فورا مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة، وفي نفس اليوم تولى السيد فؤاد المبزغ الرئاسية المؤقتة الأولى الجمهورية، وتمثلت الشروط الاختصاصية في ممارسة الرئيس المؤقت اختصاصه في حدود أجل أدناه 45 يوما وأقصاه 60 يوم.[2]

---

[1] محمود مالكي، **الأسس الدستورية للجمهورية التونسية، الثورات والاصلاح الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودرراسة السياسات، 2011)، ص ص 24_25_26.

[2] المرجع نفسه ، ص 26.

وفي أواخر فيفري 2011 قبل بضعة أيام من سقوط حكومة الغنوشي واستقالته كان هناك 04 سيناريوهات نوقشت في جلسة في قصر قرطاج يوم 21 فيفري 2011، بحضور عدد قليل من رؤساء (مسئولي) الدولة، وتمثلت في:

1- تنظيم انتخابات رئاسية في نطاق الفصل 57 من دستور 1956 إلا أنه بات مستحيلا نظرا لحالة الطوارئ وضرورة تجاوز مدة معقولة بأجل شهرين وهذا لتوفير الوقت المناسب.

2- تنظيم انتخابات رئاسية يوم الأحد 24 جويلية 2011 من شهر رمضان متبوعة بانتخابات لمجلس تأسيسي بمبادرة من الرئيس المنتخب.[1]

3- الإعلان عن استحالة الانتخابات الرئاسية في ظل الفصل 57 من نفس الدستور وتعليق الدستور إثر مدة الشهرين المنتهية في 17 مارس 2011.

4- إعداد مشروع دستور من قبل لجنة الإصلاح السياسي وعرضه على الاستفتاء الشعبي من جهة الرئيس المؤقت.

فبعد مناقشة معمقة، وتحت ضغط الشعب في التسارع وقع الاتفاق على السيناريو 03 ولم يكن ل "الباجي قائد السبسي" أدنى دور في هذا *الاختيار، وبعد أيام وسقوط محمد الغنوشي عين باجي قائد السبسي وزيرا* أولا .وفي خطاب أعلنه الرئيس المؤقت أن الإصلاح السياسي يحتم إيجاد دستور جديد يعكس إرادة الشعب لأن الدستور الحالي تجاوزته الأحداث كانت عقبة أمام أي حياة ديمقراطية، حيث دعا إلى انتخاب مجلس وطني تأسيسي في 24 جويلية فحضي القرار الرئاسي بقبول الأغلبية من القوى السياسية بتعيين الباحي قائد السبسي وزيرا أولا، تم رئيسا للجمهورية التونسية بعد ذلك.[2]

---

[1] عماد صيام، **ثورات الخلاص من الاستبداد: دراسة حالات**،الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية: شرق الكتاب، ط1، 2013، ص 44.

[2] أمين محفوظ، **من الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي**، سوسة، 2011)، عدد2، ص ص 2_15.

المبحث الثالث: تونس بين الرهانات الاقتصادية والمطالب الاجتماعية

رغم نتائج الايجابية للثورة والمتمثل في طرد الديكتاتور وإطلاق الحريات إلا وأنها انعكست على الوضع الأمني في تونس وتدهور الوضع الاقتصادي وارتفاع نسبة البطالة مما زادت المطالب الاجتماعية للشعب، وهذا ما سنوضحه دراسة لأهم التحديات الأمنية والاقتصادية وحتى الاجتماعية التي جاءت نتيجة للثورة التونسية.

المطلب الأول: التحديات الأمنية:

بعد مرور سنوات على الثورة التونسية تبقى المسألة الأمنية من أهم وأولى القضايا العالمة في البلاد وأكثر تعقيدا، وبخاصة أمام تصاعد وتيرة الإرهاب والجرمية المنظمة، حيث لم تمضي أشهر قليلة على سقوط نظام بن علي حتى استيقظ الإرهاب، وأصبحت أخباره تتصدر الصفحات الأولى للصحف التونسية مع تعدد العمليات وتسارع وتيرتها، وفي هذا الصدد توضح أبرز محطات ترصد التطور الزمني والجغرافي للإرهاب في تونس ما بعد 14 جانفي 2011م.[1]

في الوقت الذي كان فيه التونسيون يلتمسون طريقهم نحو إنتقال ديمقراطي خلال الأشهر التي تلت انهيار منظومة حكم زين العابدين بن علي رافعين شعارات الديمقراطية والمصالحة الوطنية، ظهرت في نفس الوقت أوضاع جديدة زادت الأوضاع الأمنية تأزما وتعقيدا ففي 18 ماي 2011 سجل التراب التونسي مواجهة بين القوات النظامية وبين عناصر مسلحة أسخرت عن وفاة المقدم الجيش الوطني "الطاهر العياري" وأصابة المواطن " صلاح زدود" برصاصة في اليد. بالإضافة الى بتعدد المواجهات بين قوات الأمن والجيش وبين العناصر والمجموعات المسلحة في

[1] .هيكل بن محفوظ، **تطورات القطاع الأمني في تونس:** بعد الثورة وفي خلال سنة 2014، تم الاطلاع عليه من الموقع الإلكتروني 17_01_2017: http://www.carmegieendowment.org/files/sécurity- pdf.secton.intisia in 1200/3 &/

مناطق الوسط والشمال الغربي للبلاد، وقد تم إكتشاف مخازن للأسلحة والمتفجرات، ففي 02 فيفري 2012 والتي ارتبطت بأحداث " بئر علي بن خليفة" حيث كانت اشبكات عنيفة بمنطقة بير علي بن خليفة بين الوحدات الأمنية والعسكرية وبنى عناصر مسلحة، وكانت نتيجتها حجز 34 قطعة كلاشينكوف، وإيقاف عناصر ثبت تورطها في العملية وكذا العثور على كاتم صوت، وكميات هائلة من طائفة مسدس ومبلغ مالي موزع بين الدولار، والجنية ليبيا، ودينار تونسي ويوم 10 ديسمبر 2012 ثم اشتباك دورية أمنية مشتركة بين عناصر من الحرس الوطني والجيش وإدارة الغابات مع عناصر مسلحة في غرب البلاد وتحديدا في منطقة من ولاية القصرين، نجم عنها مقتل الوكيل الأول بالحرس " أنيس الجلاطي" كما حدث في يوم 18 ديسمبر من نفس السنة مداهمة أمنية لمنزل مشبوه في دوار هيش من ولاية منوبة.

تطور الوضع بعد ذلك ليشمل منعرجا كبيرا في مستوى العمليات الإرهابية في تونس من حيث نوعية الهجمات، ففي يوم 17 جانفي 2013 حجزت الوحدات الأمنية والعسكرية كميات غير مسبوقة من الأسلحة " رشاشات كلاشنكوف، قذاقف، قنابل يدوية، مسدسات، مواد متفجرة، صورايخ...إلخ وفي 06 فيفري استيقظ التونسيون على أول اغتيال سياسي بعد الثورة في تونس بعد إذاعة نبأ إغتيال المسنق العامل لحزب الوطنيون الديمقراطيون الموحدة".[1] شكري بلعيد من قبل مجهولين كما أعلنت وزارة الداخلية اكتشاف مخزنا للأسلحة تابع لمنزل يقع بمنطقة المنبهلة ولاية أريانة ، وفي يوم 2 ماي من نفس السنة تم العثور على عون الأمن محمد السبوعي مذبوحا قرب مصنع الإسمنت بجبل جلود، وكذا ما حصل يوم 06

[1]. وليد الماجري، **الارهاب في تونس، خارطة التسلسل الزمني للأحداث بعد 14 جانفي** شرقي، الموقع الإلكتروني، 09_07_2014 تم تصفح الموقع في 10_01_2017:http://inky fada.com/maps/%d8%a a%.

ماي انفجار رابع بجبل الشعانبي، بعد صائم تفجير ثلاثة ألغام أرضية من قبل سفير عن إصابات بليغة في صفوف الجيش الوطني.

لقد تواصلت الاحداث الارهابية في تونس عبر السنوات بعد الثورة لتصل إلى الوقت الحالي حيث عام 2015 قتل ضابر المطيري الذي يعتبر أحد العناصر العيادية في المجموعة الإرهابية، وفي ذات السياق نذكر أنّ الحركات الإسلامية أقضيت من الساحة السياسية في تونس، وهذا رغم كل الجهود لمحاولة الوصول إلى السلطة بعد تصاعد الأصوات التي تنادي بضرورة تنحي الرئيس بورقيبة، وبالمقابل كانت السلطات التونسية تعمل على القضاء وقمع أغلب هذه الحركات والتي تعرف بالتيار الاسلامي ما أدّى بظهور جماعات إرهابية محلية، ومع تزايد تنظيم الحملات الأمنية للحد من هذه الظاهرة من قبل السلطات ألا وزادت بشكل كبير خاصة في فترة ما بعد إسقاط نظام حكم الرئيس "زين العابدين بن علي".[1]

أمّا بالنسبة للهجرة والتي تعتبر كذلك نحوي أمني يواجه تونس فمنذ عام 2010 بداية تاريخ اندلاع الثورة هابر أغلب التونسيون البلاد إلى مختلف المناطق في العالم، وهذا بحثا عن مستوى آمن للرزق، فمع مراعاة أنه منذ بداية الثورة بحسب عدد المهاجرين السر بين تشكيل كبير عبر السفن البحرية إلى الشواطئ الأوروبية، أبرزها جزيرة لمبادرة الإيطالية في 2011، في حين تم تسجيل أكبر نسبة للبنات المهاجران سنة 2014، فوقف معهد تونس السياسية، تغدر نسبة الشباب الذي لا يتجاوز سنة الـ 35 نحو 75% من المجتمع التونسي، وأصبح هذا المطلب حلما لدى الكثير بن سبب توتر الأوضاع الأمنية في تونس، وبسبب سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وبانت الهجرة بمثابة ظاهر اجتماعية شملت

[1]. هيكل بن محفوظ، مرجع سابق من الموقع الإلكتروني:http://www.carmegieendow ment.org/files.security_in tunsia in 1200/3 1/ pdf

شرائح مختلفة، لكن المثير الاهتمام بتمثيل في الارتفاع اللافت لقاصدي الدول العربية خصوصا الخليجية، على غير العادة، في حين كانت وجهة التونسيين هي الدول الأوروبية حيث ارتفع عدد التونسيون في الخارج لعام 2014 إلى نحو 100 ألف مهاجر إلى البلدان العربية، كما شملت الهجرة حاملي الشهادات العليا والمتعلمين.

لقد تمثلت الهجرة في تونس كذلك بالتوجه إلى ليبيا التي تعتبر أكثر دولة عربية تستقبل التونسيون حيث بلغ عدد التونسيون العاملين في ليبيا بين 70 و120 ألف مهاجر، وفق مصدر "العربي الجديد" في حين مثلت البطالة دافعا قويا للبعض في مغادرة البلاد نتيجة لتزايد المطالب الاجتماعية وموجة الغلاء المرتفعة. فالمنظومة الأمنية في تونس ارتكبت جرائم عديدة وانتهاكات كحقوق الانسان كحق الشعب التونسي، وخاصة أثناء الثورة،

ففي ظل هذا الوضع السياسي والأمني المتقلب تصبح قدرة الدولة على معالجة القضايا الأمنية ضعيفة وبخاصة إلى إصلاح القطاع الأمني، فالتحديات كبيرة والإرادة السياسة لم تتبلور بعد والرهانات كبيرة،[1] ومحاولات الإصلاح لم ترق بعد إلى مستوى إرساء منظومة أمنية تتضمن جانب أمني في خدمة المواطن في ظل نظام ديمقراطي ونتيجة لهذه التحديات الإرهابية والهجرة غير الشرعية في تونس كان لا بد من ضرورة عملية نحو التحول ديمقراطي لتغيير الوضع القائم إلى وضع أكثر ديمقراطية وآمن، حيث الجانب الأمني أثر كبير على التحول الديمقراطي في تونس بسبب تنامي الجماعات الإرهابية المسلحة وهجرة المواطنين السرية عبر

[1]. عماد المرزوقي، **تقرير حول ثورة الياسمين تحيط الشباب التونسي**، انكماش اقتصادي وتراجع السياحة والبطالة....وربع مليون مهاجر الثلاثاء 15 مارس 2016 من الموقع الإلكتروني تم تصفح الموقع في 2017_02_16: www.alramedia.com/ar/arhicle/special repoints/2016/03/15/64865/nr/mn

مختلف العالم، هذا ما وضع عراقيل أمام أحداث عملية إصلاح سياسي نحو إرساء معالم الديمقراطية.[1]

المطلب الثـاني: التحديات الاقتصاديـة

لقد حققت القطاع السياحي في تونس انتعاشه إلى حدود نهاية عام 2010 ذلك أن مؤشراته سجلت ارتفاعا، وهذا رغم أنّها عرفت في السنوات الأخيرة معدلات بطالة مرتفعة خلال سنوات 1995_1996_1997 حيث ترك الإرث الاستعماري بطالة كبيرة وإختلالات هيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية[2] إلا أنّ تونس عملت على إصلاح الوضع الاقتصادي بتطوير الجانب السياحي حتى بداية الثورة والتي كانت نتيجة الصراعات والعنف ما ساهم في تراجع إقبال السياح على الوجهة التونسية في أوساط سنة 2013 وهذا بسبب الإنتحلات الأمني.[3]

وغياب الاستقرار والسلم في البلاد، حيث شهد الاقتصاد التونسي مشكل عدة نتيجة تراجع احتياطي البلاد من العملة الأجنبية، وارتفاع قيمة الدين الخارجي، وتفاقم عجز في الميزان التجاري، وهذا ما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وكذا الزيادة في ارتفاع سعر المحروقات مرتين متتالين سنة 2013 ما أثر سلبا في الوضع الاجتماعي وزاد أوضاع الطبقة الوسطى تفاقما، فالنشاط الاقتصادي شهد بدوره ركودا تحلى في تدني نسبة النمو إلى مستوى الصفر كما تراجع الاستثمار

---

[1]. الحسن عاشي، **التحديات الاقتصادية في تونس**، مؤسسة كارنبفي للسلام الدولي يوم 22 ديسمبر 2011 من الموقع الإلكتروني: http://carngie.mec.org/publication تم تصفح الموقع في 22_01_2017.

[2]. أحمد شفير، التحولات **الاقتصادية والاجتماعية وآثارها على البطالة والتشغيل في بلدان المغربي العربي**، (القليعة: مطبعة النور، 1999)، ص 118.

[3] أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس، الدرب الطويل نحو التوافق**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 06 جانفي 2016)، ص 18.

ومؤشر الانتاج الصناعي، ما أصبح يهدد بإندلاع أزمة اقتصادية لن ترد الوضع إلاّ تدهورا وتعقيدا.[1]

يسود في تونس قدر كبير من القلق، فقد تراجعت معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي خلال الأعوام الأخيرة وتأثرت مستويات الإنتاج وارتفع معدل البطالة وبقي الشباب المتعلم عاطلا عن العمل، وسجل تحسين ضئيل في ما يتعلق بمكافحة الفساد وساءت الظروف المعيشية[2], حيث تلقت تونس التمويل الإستثنائي من قطر فضلا عن إصدار السندات المدعومة من الولايات المتحدة وبالتالي ارتفع الدين العام الذي بلغ نحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي[3] ويمكن تفسير التحديات الاقتصادية التي شهدتها تونس فيما يلي:

عدم إستقرار اقتصادي ومالـي متزايـــد:

تواجه تونس عجزا متزايدا في الميزانية، وتدهورا في التصنيف الانتمائي وتضاؤلا في الاحتياطات الدولية، حيث لا يسهل التعامل مع هذه المشاكل لأنه يشمل معالجة القضايا الحساسة سياسيا مثل دعم الأسعار ومعدلات صرف الدينار التونسي مقابل الدولار. لقد تدهورت الأوضاع المالية ما أظهرت الحسابات المالية في تونس عجزا في ميزانية الدولة والجدول التالي يوضح الحسابات المالية من سنة 2008 إلى 2012 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي:

[1] أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص 19.

[2]. محمد محي الدين، **المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي**، تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة والطريق قدما، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011، ص 42.

[3]صندوق النقد الدولي، جمهورية مصر العربية المادة 04 تقرير الموظفين تقرير صندوق ن د, رقم 94، 1 أفريل 2010.

	2008	2009	2010	2011	2012
المداخيل	24,4	23,9	23,4	25,6	26,2
الإتــفاق	24,8	26,1	24,4	28,2	30,8
الميـزان الحكومي	0,4−	2,2−	1,0−	2,6−	4,6−

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي، تونس رقم 200/12 سبتمبر 2010.

وفي مواجهة الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطلة، حاولت الحكومة إحداث انتعاش من خلال التوسع في الإتفاق العام، خاصة في الاستثمار وارتفع الاتفاق الحكومي من حوالي 23% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2011 إلى 26% في عام 2012 كما ذكرنا لقد اخفضت الاحتياطات الدولية إلى مستويات مثيرة بحيث أدى عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي إلى تراجع السياحة وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة نسبة هروب رأس المال وكانت النتيجة تدهور وفتور رأس المال، في حين الاحتياطات الأجنبية حوالي 9,5 مليار دولار في عام 2010، وانخفضت الآن لتصل إلى حوالي 07 مليارات دولار، خلال 3 أشهر ونصف من الواردات.[1]

فإلى جانب التأثير السلبي للاستقرار السياسي الناجم عن الثورة على الاقتصاد التونسي، وتراجع المساحة، كذ كذلك أنّ الاقتصاد التونسي تأثر بشكل كبير بالتطورات التي شهدتها مناطق ذات عملة اليورو، حيث يتجه حوالي 79% من صادرات تونس إلى أوروبا وتصدر البلدان الأوروبية أكثر من 80% من السياح الذين يؤون تونس، إضافة إلى ذلك يخرج ما يقارب 87% من التحولات المالية

[1]. صندوق النقد الدولي جمهورية مصر العربية، تقرير الموظفين: مذكرة معلومات عامة حول مناقشة المجلس التنفيذي، تقرير صندوق النقد الدولي رقم 95/10، أفريل 2010.

المتدفقة إلى تونس و72% من الاستثمار الأجنبي المباشر من أوروبا، وبالتالي يزيد الركود في الدول الأوروبية من الصعوبات التي تواجه تحسين الاقتصاد التونسي.[1]

يعتبر الفساد والمحسوبية في تونس سبب من أسباب الركود الاقتصادي لإعتماد الطبقات الوسطى بشكل كبير على الخدمات الحكومية (الصحة، التعليم، النقل، المواصلات...) في حين تعاني تلك الخدمات تدهورا مستمرا فمثلا أولياء التلاميذ يتعين عليهم تسديد رسوم تعليم خصوصي لضمان نجاح أولادهم في الامتحانات وغالبا ما يتعين على المرضى في المستشفيات الحكومية تقديم رشاوى من أجل الحصول على المساعدة وعلى الرغم من أن تونس قامت بتغيرات إدارية ومالية وإصلاحات، وتقديم حوافز لإسناد المشاريع التي اجتذبت كميات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر[2]، إلاّ أنّ الاستثمار الخاص في تونس يحي منخفظا نسبيا وشاب الفساد وانعدمت داخل بيئة الأعمال التي فتح أمامها المجال لإقامة الصفقات والانتهاكات فقد تراجعت مرتبة تونس وفقا لمنظمة الشفافية الدولية من المرتبة 59 سنة 2010 إلى المرتبة 75 سنة 2012، لأنه يذكر وبعد عام من إندلاع الثورة تحسنت تدابير السيطرة على الفساد كنشاط خفيفا في تونس، في حين تراجع مستوى النمو الاقتصادي بعد ذلك وخلال سنوات مضت منذ نجاح الثورة.

المطلب الثالث: المطالب الاجتماعية

مثلت المطالب الاجتماعية الشعارات المركزية التي انتقضى على أساسها الشعب التونسي في ثورته نهاية 2010 بداية 2011 ولم يكن غريبا أن يكون الشعار المركزي لتظاهرات الجماهير القاضبة مختصرة في كلماته "ضرورة التشغيل

[1] تقرير صندوق النقد الدولي، رقم 94/10 أفريل 2010

[2].برهان غليون وآخرون، **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة الأولى، 1994)، ص 127

بإعصابة السراق" هو ما يعبر عن مطالب أساسية، أهمها التشغيل ومحاسبة الفاسدين وتحقيق العدالة الاجتماعية حيث يضل العامل الاجتماعي أكثر العوامل المهمة في تفسير السلوك الاحتجاجي في تونس، فأغلب الاحتجاجات التي عرفتها تونس كانت بسبب تدني الخدمات الاجتماعية والبطالة، والغبن الاجتماعي.[1]

1- غياب العدالة الاجتماعية:

لقد أدّت السياسة التنموية غير العادلة في تونس من أهم أسباب الإضطرابات الاجتماعية حيث إنقسمت البلاد إلى مستوين: شريط ساحلي يستأثر بمعظم أو بكل الاستثمارات التنموية، ومناطق داخلية معزولة وكأنها تعيش خارج مجال التنمية الذي تشهده تونس، وعلى هذا الأساس قامت الفوارق الاجتماعية.

2- الغبن الاجتماعـــــي:

يعتبر من أسباب الاحتقان الاجتماعي فالألم النفسي الذي يتحول إلى غضب شعبي يتولد في نفوس المواطن حيث يرى معظم العائلات الراقية تستولى على مقدرات البلاد الاقتصادية وتعيش في الرفاه على حسابهم وحساب شقائهم.[2]

3- البـطالــة:

مثلت البطالة وتفاقمها في نهاية 2010 محركا أساسيا لثورة 17 ديسمبر، خاصة أنّها ارتبطت بتفشي الفقر والتهميش والقمع والاستبداد، مما لا شك فيه أنّ البطالة بمدلول الثورة التونسية كانت هي التكثيف العملي لقيم الكرامة والعدالة الاجتماعية، بإعتبار أنّ الشغل فاعلا اجتماعيا أساسيا، وعليه يمكن تغيير خلفية

---

[1] سمير حميدي، **مقال بعنوان الفساد عائقا في تونس**، تم تصفح الموقع يوم 02_03_2015 تقرير صندوق النقد الدولي، رقم 94/10 أفريل 2017

Alaraly.couk/opinion/2016/04/21

[2] .توفيق المدني وآخرون، ، **الربيع العربي، أفق جديد في التغيير الديمقراطي**، تحرير عبد الاله بلقزيز ،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2012)، ص 159

الاحتجاجات في تونس بمطالب الفئات المهمشة وخصوصا الشباب الحاصلين على شهادات جامعية، إن البطالة في تونس فضلا عن ارتفاع معدلاتها فإن خصائصها تتمثل في كونها بطالة هيكلية تتوفر على05 معايير وهي:

- ✓ أنّ معظم المغطلين هم من فئة الشباب.
- ✓ أن جانبا هاما منهم من حاملي الشهادات العليا في مختلف الاختصاصات.
- ✓ أنّ مشاركة الإناث في العمل ضعيفة إلى حد بعيد.
- ✓ ان التفاوت كبير بين الجهات في نسبة المتعطلين.
- ✓ أنّ الكفاءات العالية العامة في النسيج الاقتصادي تبقى نسبتهم ضعيفة ومتدنية.[1]

تشير تقديرات البطالة إلى ارتفاع عدد العاطلين عن العمل من 429,7 ألفا في ماي 2006 إلى 691,7 ألف ماي 2012، أمّا فيما يخص نسبة البطالة، فقد ارتفعت من 12,5% إلى 17,6% خلال شهر ماي 2012 غير أنم نسبة البطالة لدى الإناث 25,6% وهي أكبر من نسبة البطالة لدى الذكور 14,6% خلال شهر ماي 2012.[2]

قامت الحكومة التونسية بتنفيذ عدد من المشروعات للتخفيف من حدة البطالة تمثلت في مشروع الخارطة الصناعية الجديدة لدعم تنمية المناطق الداخلية ، وكذا مشروع تنمية مناطق الوسط العربي والشمال العربي حيث أن البطالة تعد من أخطر

[1] الاستراتيجية الوطنية للشغل، الجمهورية التونسية، وزارة التكوين المهني والتشغيل، 2013، 2017، ص 4.

[2] المعهد الوطني للإحصاء، نسبة البطالة في تونس، 2012.

مهددات الأرض ، فهي مرتبطة بعناصر الأمن الإنساني ، وهي بيئة خصبة للإرهاب [1].

4- تدحرج الطبقة الوسطى :

شهدت تونس خلال السنوات الماضية أي نهاية الثمانينات وبداية التسعينات تدني الطبقة الوسطى في المجتمع ، بسبب غلاء المعيشة.وصعوبة العيش في المدن الكبرى لذوي الدخل المحدود، وتطور البعد أنذاك ليصل إلى أصعب مرحلة من تدني الوضع الإقتصادي أصبحت الفئات الفقيرة، وفي الوسطى عاجزة عن تحصيل المواد اللازمة [2] ، وتطور الوضع في السنوات الأخيرة شهدت مدينة المكناسي من محافظة سيدي بوزيد وسط تونس حالة من تواصل الاحتجاجات لفترة زمنية منذ اندلاع ثورة 2010 ، وهنا نتيجة لعدم تلبية المطالب الإجتماعية للمواطن من قبل السلطة ، فالشباب المحتج وصل إلى حالة من العجز واليأس ، خاصة بعد العديد من الاعتصامات ولإضرابات ، والمواجهات مع القوات الأمنية .

حيث قامت الاحتجاجات بهدف لفت انتباه السلطات التونسية حيال تدهور الأوضاع في المكناسي، وتتمثل بتوجيه رسالة إلى الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل وطلب منه اللجوء إلى هذه المنطقة التي طالما كانت رمزا للدفاع عن المطالب الاجتماعية للمواطن.

---

[1].عاشة النائب ، **الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية للثورة التونسية** ، ملف الثورات والاصلاح الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية 3ماي 2011 من الموقع الالكتروني تم تصفح الموقع في22_02_2017-04-23 http://www.doharndtitute.org/realease. 091839

[2] محمد صالح الهرماشي، تونس، **الحركة العمالية في نظام التعبئة والحزب الواحد**، (لبنان: دار الغرابي للنشر، الطبعة الأولى ، 1990)، ص 52.

وهذا ما برز في منطقة سيدي بوزيد حيث أنها لم تنل شيئا من مطالبها ما يعني الاستمرار في المطالبة بحاجاتهم الاجتماعية تأتي في مقدمة الشعارات في الاحتجاجات.

فنزايد المطلب الاجتماعي لتونس كان فاعلا محفزا لإحداث عملية تحول ديمقراطي في تونس ولتهدئة الأوضاع والاحتجاجات القائمة من طرف الشباب وقيام السلطات الحاكمة بعملية إصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي.[1]

[1] محمد صالح الهرماشي، مرجع نفسه، ص 52.

استنتاجات الفصل الثاني:

من خلال عرض الفصل الثاني والمتمثل في الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي لتونس، يتضح لنا أنّ:

أنّ تونس بلد عربي وهي من بين بلدان المغرب العربي الذي تعرضت للاحتلال الفرنسي، نالت استقلالها سنة 1956، وكان الرئيس بورقيبة أول رئيس بحكم البلاد بعد الاستقلال، ومع توالي السنوات والأحداث شهدت تونس تحولات سياسية، وحراكات اجتماعية قام بها الشعب التونسي (الطلبة) من خلال قيام ثورة 17 ديسمبر 2010، بهدف اسقاط النظام التسلطي بقيادة زين العابدين بن علي وبسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية وتزايد المطالب الاجتماعية للمواطن وكانت نتيجة هذا الأحداث أن مهدت لتونس الطريق نحو القيام بعملية تحول ديمقراطي من أجل تهدئة الشعب والاستجابة لمطالبه.

الفصل الثالث
التحول الديمقراطي في تونس

تمهيد:

تزامنت الثورة التونسية مع مجموعة من التحديات، ولكن كان نجاحها تحقيقا لإرادة الشعب ومحاربة النظام المستبد والديكتاتوري وهذا ما تم توضيحه مسبقا، حيث جاء بعد الإحتجاجات والثورة في تونس القيام بعملية إصلاح سياسي وتبني فكرة الديمقراطية وشملت هذه الإصلاحات المنظومة الأمنية، تعديل الدساتير، ومحاولة إعادة بناء نظام سياسي يقوم على الحرية والكرامة ومبادئ الديمقراطية، من خلال دراستنا لأهم الإستراتيجيات المعتمدة في عملية التحول الديمقراطي، وكذا ما هي الآثار المترتبة عن هذه العملية وإلى أي مدى وصل هذا الإنتقال، وهذا ما سنحاول معرفته في هذا الفصل.

المبحث الأول: إعادة بناء النظام السياسي في تونس عقب الثورة

إنّ الديمقراطية الحقة تبدأ بإرساء نظم علاقات ديمقراطية وممارستها عبر مؤسسات كما تتطلب التغيير في التفكير، والتكوين النفسي، هذا ما يجب أن يكون في الدولة التونسية، حيث ظهرت نخبة لا ثقافة ديمقراطية لها، ولا تقاليد راسخة في ممارستها، وتمثل مجموعة من الفاسدين واللاجئين وراء مصالحهم الخاصة، وهذا منذ الاستقلال، ولتثبيت فكرة الديمقراطية يجب اعتراف الحكومة التونسية بضرورة إعادة النظر في بنية الدولة الأمنية أو ما يعرف بخيار تشديد القبضة الأمنية على المجتمع، ما دام ضبطه أمنيا كفيل بإمتصاص الأصوات الاحتجاجية المطالبة بإحترام الحريات العامة.

المطلب الأول: إدارة المرحلة الإنتقالية

تعد المراحل الإنتقالية التي تعقب الثورات من أخطر المراحل التي تمر بها المجتمعات الإنسانية، ذلك أنّ الثورات والتغيرات السياسية والاجتماعية الحادة تمثل درجة قوتها وعمق تأثيرها في الوضع القائم، حيث تتطلب المرحلة الإنتقالية التوافق على إجراءات محددة لمسار النظام الديمقراطي ومعالم الدستور والنظام الجديد، وكذا التركيز على أسس دستورية وقانونية وهيئات مؤسساتية، لا تترك للناس مجالا للخروج إلى الشارع للمطالبة بحقوقهم وعلى هذا يجب إستقطاب قوى المجتمع الثائرة كي تتوافق مع الأوضاع المستحدثة.[1]

وبالتي فالعملية الانتقالية تستهدف وجود فترات زمنية ومتوازنة بين الهدم والبناء، وهذا ما شهدته تونس عقب قيام الثورة، وسقوط النظام السياسي القائم، ما جعل تونس

[1] داليا رشدي، **تأثير المتغير الخارجي في صراعات المراحل الإنتقالية للثورات، اتجاهات نظرية، السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والأبحاث، العدد الأول، 19 أكتوبر، 2012)، ص 17.

تعمل على تطبيق القواعد التي تنص على بناء نظام سياسي ديمقراطي جديد[1]، وهو ما يتمثل في مرحلتين:

المرحلـة الأولى: سقوط الرئيس "بن علي" والصراع حول السلطـة

عانت تونس بعد الثورة حالة من الصراع بين النخب القديمة والنخب الجديدة، أي بين القوى السياسة التابعة لنظام الرئيس الأسبق بن علي، وبين القوى الجديدة التي أفرزتها الثورة، وبين القوى التقليدية التي مارست العمل السياسي من اليساريين والليبراليين، حيث تأسست الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح والتحول الديمقراطي يوم "18 فيفري 2011" والتي ساهمت في وضع معالم طريق لإدارة المرحلة الانتقالية من خلال تكوين مؤسسات لديها القدرة على ضبط المسار التحول الديمقراطي.

تكون الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة من ممثلي التكوينات الحزبية، الاتحاد العامل للشغل، المجتمع المدني، وعدد من النقابات المهنية وكما أنّ هناك هيئة أخرى نادت بضررة الإصلاح وتطبيق الديمقراطية وهي اللجنة العليا للإصلاح السياسي، الذي ترأسها أستاذ[2] القانون " **عياض بن عاشور**" بهدف العمل في عملية إصلاحية، تتعلق بالإطار السياسي والقانوني، وقضايا الفساد والرشوة والتجاوزات الأمنية التي حصلت منذ إندلاع الثورة.

بعد هروب **بن علي** يوم 14 جانفي 2011، دخلت تونس مرحلة سياسية تحويلية حيث شهدت تونس خلال فترة قصيرة إنتقال السلطة بين الرؤساء (زين العابدين، محمد الغنوشي، فؤاد المبزع) وبعد استلام رئيس مجلس النواب "**فؤاد المبزع**" مهام رئيس

[1] داليا رشدي ، مرجع سابق، ص 17.

[2] .عبد الفتاح ماضي، **الاضطراب السياسي: سوء إدارة تفاعلات المرحلة الإنتقالية في الدول العربية**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 188، 2012)، ص 60.

الجمهورية وتعيين محمد الغنوشي وزيرا أول[1]، طرحت الطبقة السياسية مسألة شرعية مؤسسات الحكم.

من خلال:

- ✓ أن تنظم إنتخابات رئاسية في ظل الدستور القائم.
- ✓ أن يتم إعداد مشروع دستور جديد يعرض على الإستفتاء.
- ✓ أن تنظم انتخابات رئاسية، وتعين هيئة تأسيسة لصياغة دستور جديد.
- ✓ أن يتم انتخاب مجلس تأسيسي لجمهورية ثانية. [2]

فنتيجة للضغط في الشارع والاعتصامات التي نظمها الشباب، إستقالت حكومة محمد الغنوشي، وكلف الباجي قائد السبسي بتشكيل حكومة جديدة خالية من الوزراء الذين عملوا مع بن علي، وقد طرحت هذه الحكومة خطة طرق جديدة، حيث أعلى رئيسها إجراء الإنتخاب مجلس وطني تأسيسي لصياغة دستور جديد، وتوافق القوى السياسية على قبول النتائج المترتبة على هذه الانتخابات التي تشرف عليها هيئة عليا مستقلة للانتخابات وكان يوم 23 أكتوبر 2011 لإجراء الإقتراع، حيث تجسد هذا اليوم في نظر المواطنين التونسيين النهاية الحقيقية لنظام سياسي تسلطي مهم من ممارسة مواطنتهم عبر الإقتراع الحر، وإختيار ممثليهم في المجلس التأسيسي دون تزوير وحدد عدد أعضائه بـ 217 عضو.[3]

المرحلـة الثانيـة: إقرار الدستور والقيام بعملية تحول نحو الحكم الديمقراطي

مع بداية إنتخاب المجلس التأسيس في 23 أكتوبر 2011 ختمت تونس المرحلة الإنتقالية الأولى، لتبدأ بمرحلة ثانية من عملية التحول الديمقراطي وهي إقرار

[1] . الهادي التيمومي، **تونس في التاريخ من جديد، 14 جانفي 2011**، (الأردن: دار محمد على الحامي للنشر، 2011)،

[2] حسن كريم، الربيع العربي، مرجع سابق، ص 44.

[3] الطيب البكوش، **حكومة الباجي قائد السبسي**، 25 فيفري 2016، الساعة 07:02 منشور على الرابط:

تم تصفح الموقع في13_01_2017 **https:// ar.wimipedia.org/ wiki %d8%ad .pdf.**

الدستور، وإقامة نظام حكم ديمقراطي حيث شهدت إجراءات إنتخابات المجلس التأسيسي في بدايتها حالة من التوافق بين القوى السياسية إلا أنها لم تستمر فسرعان ما عادت لوتيرتها الأولى بعد إعلان النتائج، والبحث في إجراء التحالفات داخل المجلس التأسيس المكلف بمهمة صياغة دستور جديد، بعدها يتم إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية جديدة.

وجرت الانتخابات في نهاية أكتوبر 2011 في أجواء متفائلة وتضمن النزاهة والشفافية، وفاز حزب النهضة بعدد 89 مقعد، يليها حزب المؤتمر بـ 30 مقعدا بقيادة "المنصف المرزوقي"، ثم العريضة الشعبية بقيادة " محمد الهاشمي" بعدد 26 مقعدا، يليه حزب التكتل من أجل العمل والحريات بـ 21 مقعدا بقيادة " مصطفى بن جعفر"،[1] وجاء في المرتبة الخامسة الحزب الديمقراطي التقدمي حائزا على 16 مقعدا.[2] وجاء حسم أمر الانتخابات لصالح حركة النهضة وتضمنت العديد من الملاحظات من بينها تشتت الأصوات وإرباك الناخبين الناجم عن زيادة عدد الأحزاب السياسية ووقوع الأحزاب العلمانية واليسارية في عدة أخطاء منها التورط في الدفاع عن قضايا إيديولوجية المرتبطة بالمسائل الدينية، إضافة إلى قدرة الإسلاميين على التواصل مع عموم المواطنين عبر توسعهم الجماهيري وتنشيط شبكاتهم الاجتماعية والدينية.

وبالتالي فالمشهد السياسي التونسي إتسم في هذه المرحلة بصدور قانون الانتخابات الذي صنع بطريقة تمنع إحكتار فرص التحالفات بين القوى السياسية الفائزة

[1]. عائشة التايب، **قراءة في مضامين نتائج الانتخابات في تونس،** (الدوحة: المركز العربي، للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 13_14.

[2] عائشة التايب، مرجع سابق ، ص13.

بالانتخابات والهادفة لتشكيل الحكومة وكذا حالة التوافق، وهو ما يعني أنّ المجلس الوطني التأسيسي يغلب عليه الطابع التوافقي.[1]

لقد تحالف حزب النهضة مع حرب المؤتمر والتكتل من أجل العمل لشكيل ما يسمى بـ "الترويكا"*، وإتفقت الآراء على انتخاب " محمد المنصف المزروقي" رئيسا مؤقتا للجمهورية، ورئاسة المجلس التأسيسي لصالح الأمين العام لحزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات " مصطفى بن جعفر".

وبالتالي يمكننا القول أنّ فترة التحول الديمقراطي كان يفترض أن تنتهي في 23 أكتوبر 2012 أي بعد مرور عام على إنتخاب المجلس التأسيسي، ما ترتب عليه تأخر إجراء الانتخابات التشريعية، الذي أعلن أنّها ستجرى مبدأيا في يونيو 2013 فتأجلت إلى أكتوبر 2014، لعدم اتفاق الأطراف السياسية الرئيسية في مشروع الدستور الجديد في تلك الفترة، وتعتمد أحزاب المعارضة في ذلك تأكيدها على أنّ الشرعية الانتخابية للمجلس قد انتهت بعد أن تم تحديد مدة عمله عام واحد من طرف الأحزاب الممثلة في المجلس بما فيها حركة النهضة، بالإضافة إلى أنّ ضعف آداء الحكومة خلال المرحلة التحول شدد المعارضة على أهمية تجاوز الشرعية الانتخابية للمجلس التأسيسي إلى الشرعية التوافقية التي تفرضها طبيعة عملية التحول الديمقراطي، مطالبة بذلك إجراء تعديل وزاري.[2]

في 26 أكتوبر 2014 أعلن المجلس الوطني التأسيسي موعدا لإجراء انتخابات تشريعية يليها بعد شهر تقريبا إنتخابات رئاسية، حيث حدد القانون الانتخابي في

---

[1] صلاح الدين الجورشي، **حركة النهضة التونسية في قلب الأعصار**، مجلة الديمقراطية، الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 48، 2012، ض 129.

* **الترويكا:** وهي إئتلاف حاكم رئاسيا وحكوميا وبرلمانيا، يتكون من ثلاث أحزاب ذات الأغلبية الممثلة في المجلس الوطني التأسيسي، لتكوين أغلبية مستقرة في الحكم في تونس.

[2] ابرهيم فوزي، **التحول الديمقراطي في تونس اعوام من التقلبات**، منشور على الموقع الالكتروني: **http//www.munbarlilya.com/ ?p-1458**. تم تصفح الموقع في 13 مارس 2017.

الانتخابات التشريعية، عدد مقاعد البرلمان التونسي (مجلس الشعب) بـ 217 مقعدا، وتنافست حوالي 1327 قائمة في الانتخابات، وضمت كافة القوائم الإنتخابية نحو 13 ألف مرشح، فيما بلغ نسبة الناخبين ما يقارب 70%، في حين حاز مؤشر تسجيل المرأة في الانتخابات عام 2014، ارتفاعا وكانت نتائج الإنتخابات التشريعية فوز حزب " نداء تونس" بحصوله على 85 مقعدا، حيث تمكن هذا الحزب من ترسيخ فكرة لدى قطاع كبير من المواطنين مفادها قدرته على حماية تونس من استفراد " حزب النهضة" بالبلاد.[1] وفي تاريخ 23 نوفمبر 2014 قرر معظم المواطنين التونسيين بإجراء انتخابات رئاسية، وسط منافسة ضمتمرشحا لإختيار رئيسهم الجديد وهذا بعد الإطاحة بنظام زين العابدين بن علي في 14 جانفي 2011، وكانت النتيجة بفوز بـ" حزب نداء تونس" الذي يترأسها الباجي قايد السبسي بحصوله على 55,68% من الأصوات يليه مرشح حزب المؤتمر (المنصف المرزوقي) نسبة 44,32% ما يعني تعيين الباجي قائد السبسي رئيسا لتونس.[2]

لقد نجحت تونس في تحقيق عملية التحول الديمقراطي وإرساء مؤسسات حكم مستندة على دستور جديد، ورغم هذا كله تبقى ثقة المواطنين التونسيين غير مستقرة ومشكوك فيها وتبرز جليا خلال تخوفهم من أن الأحزاب السياسية في تونس لم تتمكن من تكوين تحالفات سياسية كبيرة يمكن أن يثق فيها الشعب التونسي، خاصة بعدما وصل عدد القوائم الانتخابية إلى حوالي 1500 لائحة، وكذا تخوفهم من تنامي وتطور ظاهرة الإرهاب، خاصة بعد إتمام الترويكا الحاكمة بالتساهل مع الجماعات السلفية

[1] إبرو نيوز، الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس 21_10_2014، منشور على الموقع الالكتروني: http./www Arabic euronews.com/2014/10/21/ ar_presidential, eleton in tunsia. تم التصفح في 24 /2017/03

[2] خميس بن بريك، لماذا اصعدت تونس وتراجعت حركة النهضة، الجزيرة، 26_12_2014، تم تصفح الموقع يوم 24_03_2017، منشور على الرابط التالي:.http://ahu.com/iterm_39812.htm

المتطرفة، والتنظيمات الإرهابية، إضافة إلى تخوفهم من عودة رؤوس الفساد والرشوة إلى الساحة الدولية مرة أخرى بخلفيات جديدة.[1]

المطلب الثانـي: الإصلاحات الدستوريـة

لقد مثلت الثورة مرحلة جديدة في تاريخ تونس، وهذا بعد أن حققت طموحات الشعب من حرية وكرامة، وعدالة اجتماعية، فمنذ جانفي 2011 كانت تعمل تونس على إرساء نظام ديمقراطي بإتخاذ تدابير من أجل ضمان حقوق الإنسان والضحايا، وإنطلاق عملية العدالة الإنتقالية على أساس توافق وطني في الآراء، فعملت جاهدة على تطبيق جدوى الإصلاح السياسي والديمقراطية من خلال إصلاح القطاع الأمني، والذي يبدأ برسم خريطة المؤسسات والقوات والموظفين، مع معرفة بالضبط ما هو المطلوب من أجل إصلاح فعال، حيث ينبغي على الحكومة الإنتقالية إستغلال خبرات الخبراء التونسيين والدوليين لضمان أنّ رسم خريطة جهاز الأمن الداخلي، وزارة الداخلية يتم بشكل نشيط، وتمثلت جلّ هذه الإصلاحات في تأسيس رقابة ديمقراطية على وزارة الداخلية لتشمل مراقبة الوزير والبرلمان على ممارسات الوزارة وميزانيتها وخطط الإصلاح[2]، وكذا تفكيك قوى الأمن الداخلي وقوات الشرطة وإعادة هيكلتها، وتدريبها لبناء قوى أمنية جديدة تقوم بأعمال الشرطة، وتتميز بالإنسانية، وبالخضوع للمحاسبة، كما تتمثل النقطة الثانية لإصلاح القطاع الأمني والتوجه نحو الديمقراطية في وضع قوانين داخلية لتنظيم عملية صياغة الدستور، ففي الوقت التي تبدأ فيه الجمعية التأسيسية الوطنية في إصلاحات دستورية تضمن القضايا المتعلقة بإصلاح

---

[1] أحمد موسى بدوي، **التحول الديمقراطي في تونس صراع ما قبل الانتخابات البرلمانية والرئاسية**، الأربعاء 10سبتمبر 2014، الساعة 12:14، منشور على الموقع الالكتروني:

http://www.acreseg.org/11185 تم تصفح الموقع في 13_03_2017،

[2] كويراين هاتلون، **تقرير حول إصلاح القطاع الأمني في تونس، عام بعد الثورة**، مؤسسة معهد السلام الأمريكي، رقم 304، مارس 2012، ص ص 11_12.

القطاع الأمني الذي يقوم على إنشاء إطار قانوني يؤسس لرقابة دائمة من جانب كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية على قطاع الأمن.[1]

كما تمثلت الإصلاحات التي عقبت الثورة في إصلاح القطاع الإقتصادي الذي شهد ركودا حاد في العجز في الميزان التجاري لتونس بسبب تدهور وإنخفاض نسبة معدلات السياحة، وكذا ضعف الصادرات، وزيادة الإنفاق الحكومي نتيجة ارتفاع فاتورة الأجور للإستجابة لتزايد المطالب الإجتماعية، ففي الوقت التي تشهد فيه تونس مرحلة تحولية تركز أساسا على عنصر التشغيل الذي مثل أوّل مطالب لقيام الثورة خاصة أنه ترافق مع الفساد والإستبداد، فمنذ 06 ماي 1966 تاريخ دخول مجلة الشغل حيز التنفيذ في فترة حكم الرئيس الحبيب بورقيبة، وبعد موافقة مجلس الأمة،[2] تم تعديل معظم النصوص والأحكام السابقة والمخالفة لهذه المجلة وخاصة النصوص التالية:

- ✓ الأمر المؤرخ في 15 جوان 1910 المتعلق بضبط الشروط الخاصة لإستخدام الأطفال الذكور الذين لا يتجاوزن 16 عاما في أشغال تقع تحت سطح الأرض في المناجم.[3]
- ✓ وكذا الأمر المؤرخ في 20 أفريل 1921 المتعلق بتأسيس الراحة الأسبوعية في المؤسسات الصناعية والتجارية.
- ✓ القانون عدد 55 لسنة 1963 المؤرخ في 30 ديسمبر 1963 والمتعلق بأيام الأعياد المخولة للراحلة الخالصة للأجر.[4]

---

[1] كويراين هانلون، ، مرجع سابق، ص12.

[2] مجلة الشغل التونسية، قانون عدد 27 لسنة 1966 مؤرخ في 30 أفريل 1966، يتعلق بإصدار مجلة الشغل (الرائد الرسمي عدد 20 المؤرخ في 3 و6 ماي 1966)، ص 02.

[3] الفصل الرابع من مجلة الشغل التونسية المؤرخ في 3 و6 ماي 1966، ص 03.

[4] الفصل الرابع من مجلة الشغل التونسية، مرجع نفسه، ص 05.

فمع ارتفاع معدلات البطالة بعد الثورة إنطلقت الأعمال التحضيرية لإستراتيجية التشغيل منذ شهر فيفري 2012 والمتفق عليها من خلال تنظيم مؤتمر وطني للتشغيل في 28_29_30 جوان 2012، والمتمثلة في: الخروج بخصم مشترك لإشكاليات التشغيل، وبلورة عمل برنامج عاجل لدفع التشغيل خلال سنة 2012، وكذا رسم الخطوط المرجعية لإستراتيجية وطنية للتشغيل بداية من 2013، إنّ وضع استراتيجيات التشغيل التي وضعتها تونس موضع التنفيذ يتطلب إتخاذ إجراءات تؤدي إلى تغير واقع البطالة في إتجاه التقليص في الفترة الممتدة من جانفي 2013 إلى غاية سنة 2017. وعموما فالهدف العام والأسمى للإستراتيجية الوطنية للتشغيل هو تحسين دخل الفرد لضمان مستوى معيشة أرفع للتونسيين من خلال زيادة فرص العمل وتحسين الأجور.[1]

كما عملت السلطات التونسية على الإستعانة بصندوق النقد الدولي للتخفيف من هذه الضغوط وتنشيط الإقتصاد، حيث وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على تقديم قرض قيمته 1,7 مليار دولار إلى تونس لدعم البرنامج الإقتصادي.[2]

لقد شهدت عملية الإصلاحات الدستورية في تونس صدور دستور جديد ليعتبر كثاني خطوة من عملية التحول الديمقراطي بموافقة الشعب عليه وإقراره، حيث شهدت هذه الإصطلاحات صراعات شديدة بين القوى السياسية لأنّها ستحدد بالضرورة طبيعة الحكم في تونس، وطبيعة العلاقة بين السلطات الثلاث، فتعرضت عملية صياغة الدستور عدة إشكالات، ومن أبرز هذه الإشكالات قضية الحقوق والحريات العامة، حيث أثارت هذه القضية إشكالية في وضع المرأة وحقوقها الأساسية في الدستور الجديد، هذا راجع إلى رأي الإسلاميون في ضرورة حذف نص المساواة بين الرجل

[1] الإستراتيجية الوطنية للشغيل في تونس 2013_2017، وزارة التكوين المهني والتشغيل، ص ص 11_13.

[2] نشرة صندوق النقد الدولي، برنامج تونس الإقتصادي بقرض الصندوق بهدف إلى مساعدة تونس على تغزيز النمو وحماية الفقراء، 17 جوان 2013، ص 02.

والمرأة، وهو أثار جدلا كبيرا بين العديد من النساء في تونس، ومنظمات المجتمع المدني المكلفة بالدفاع عن حقوق المرأة،[1] ونتيجة لمعظم التظاهرات والإحتجاجات التي قامت بها النساء، حصلت بمقتضاها المرأة التونسية على حقوق مدينة نص عليها نصوص وضعت في الدستور الجديد منها منع تعدد الزوجات، والسماح بالزواج المدني وإنطلاق عبر القضاء هذا من جهة ومن جهة أخرى لقد مثلت إحتجاجات من الصحفيين والإعلاميين أحد أهم ملامح الخلاف حول بناء الدستور، نتيجة لتعرض حرية الصحافة والإعلام للعديد من الإعتداءات من جانب السلطة الحاكمة، ذلك عدم تطبيقها المرسومين اللذان تضمنان حرية التعبير والصادران عن حكومة الباجي قايد السبسي الانتقالية في نوفمبر 2011، وخلال المرحلة الأولى من التحول الديمقراطي بعد نجاح الثورة، فقامت الاحتجاجات بحجب الصحف لمدة شهر كامل (سبتمبر 2012)، الأمر الذي دفع السلطة الحاكمة بالإعلان عن التطبيق الفوري للمرسومين، وبعد العمل بهما من خلال المرحلة الإنتقالية إلى غاية صدور الدستور الجديد.[2]

تمت الموافقة على الدستور التونسي الجديد في جلسة عقدها المجلس التأسيسي يوم 26 جانفي 2014، حيث جرى التصديق على مشروع الدستور، وذلك بالتصويت على فصوله 149، الموزعة على عشرة أبواب، يعبر الباب الأول عن المبادئ العامة، ويتكون من الفصل الأول إلى غاية الفصل العشرون (20) حيث تضمن هذا الباب أنّ تونس دولة حرة مستقلة ذات سيادة، الإسلام دينها والعربية لغتها والجمهورية نظامها، وكذا على أنّ تونس دولة مدنية تقوم على تحقيق قواعد المواطنة وإرادة الشعب وعلوية القوانين.[3]

---

[1] محمد رضا الطيار، **أثر قيام الثورات العربية على تغيير الأنظمة السياسية في العالم العربي**، (مصر: المكتسب العربي للمعارف والنشر، الطبعة الأولى، 2016)، ص ص 117_118..

[2] محمد رضا الطيار، مرجع سبق ذكره، ص119.

[3] دستور تونس الصادر، عام 2014، ص ص 3_4.

كما تقرر في الدستور أنّ علم الجمهورية التونسية أحمر يتوسطه قرص أبيض به نجم أحمر ذو خمسة أشعة يحيط به هلال أحمر حسبما يضبطه القانون، والنشيد الوطني للجمهورية التونسية هو "حماة الحمى" تحت شعار ، حرية، كرامة، عدالة، نظام.[1]

ونص الباب الثاني على الحقوق والحريات الأساسية يتضمن الفصل من 21 إلى الفصل 49 حيث نص الفصل 21 على أنّ المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق وهم سواء أمام القانون من غير تمييز"، كما نص الفصل 49 على أنّ: يحدد القانون الضوابط المتعلقة بالحقوق والحريات المضمونة بهذا الدستور وممارستها بما لا ينال من جوهرها، ولا توضع هذه الضوابط إلاّ لضرورة تقتضيها دولة مدنية ديمقراطية، وتناول الباب الثالث السلطة التشريعية من الفصل 50 إلى غاية الفصل 70، في حين يبين الباب الرابع السلطة التنفيذية " رئيس الجمهورية" وصلاحياته كما حدد الدستور مدة توليه السلطة، وشروط إختياره وتكون من عدة فصول أي من الفصل 71 إلى غاية الفصل 101.[2]

وتناول الباب الخامس السلطة القضائية، بإعتبارها قضاء مستقل، مع تحديد شروط القاضي (الكفاءة) وإلتزامه بالحياء والنزاهة، وأنّ أي إخلال في أداء واجباته هو معروض للمساءلة،[3] وتكون هذا الباب من الفصل 102 إلى الفصل 124، كما حدد الدستور أنواع المحاكم القضائية، وهي القضاء العدلي والإداري والمالي، والمحكمة الدستورية، فيما تمثل الباب السادس في الهيئات الدستورية محتواها الفصل 125 إلى غاية الفصل 130، وخصص الباب السابع للسلطة المحلية، التي تقوم على أساس اللامركزية، تألف من الفصل 131 إلى الفصل 142 كما خصص الباب الثامن على

[1] الفصل الرابع من دستور تونس الصادر عام 2014، ص 03.

[2] دستور تونس الصادر عام 2014، مرجع نفسه، ص ص 08_18.

[3] محمد رضا الطيار، مرجع سابق، ص 122.

الأحكام الختامية نجدها كذلك في الفصول 145_146_147، وأخيرا وكباب عاشر تناول الأحكام الإنتقالية في آخر فصلين من الدستور 148_149.[1]

يمكن القول أنّ الإصلاحات الدستورية في تونس كانت كخطوة ثانية بعد إدارة المرحلة الإنتقالية في عملية التحول الديمقراطي، والهادفة إلى ضمان حرية التعبير والكرامة، بإعتبار أنّ هذه الحرية كانت منحصرة في زمن الرئيس " بن علي" والتي على أساسها كانت معارضة نظامه السياسي.

المطلب الثالث: أثر البيئة الخارجية على التحول الديمقراطي بعد الثروة

قبل التطرق لدراسة البيئة الخارجية المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي بعد الثروة، يتوجب علينا أنّ ندرس مسبقا أثر هذه البيئة قبل الثورة، بإعتبارنا استرنا في مبادئ الأمر إلى إعطاء لمحة عن تونس قبل الثورة أي أثناء فترة الإستعمار وكذا بعد الإستقلال تماشيا مع فترة حكم الرئيس الحبيب بورقيبة زين العابدين بن علي وصولا إلى إندلاع الثورة والتي من خلالها كان أحداث لعملية تحول نحو الديمقراطية.

أولا: أثـر البيئة الخارجية على التحول الديمقراطي قبل الثورة

لقد أثرت مجموعة من العوامل الخارجية على عملية التحول الديمقراطي في تونس وتحديدا في الثمانيات والمتمثلة في:

1- إنهيار الإتحاد السوفياتي وإنتهاء الحرب الباردة:

فعلى إثر هذا أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القطب الوحيد المسيطر في العالم من خلال إكتسابها قوى عظمى مهيمنة تعمل من خلالها على فرض أفكارها وسياساتها على مختلف الدول، الأمر الذي أدّى بالكثير من دول العالم الثالث إلى تبنى فكرة الديمقراطية، وتحديدا تونس التي تأثرت بموجة التحول الديمقراطي.[2]

---

[1] دستور الجمهورية التونسية الصادر في 2014.

[2] يوسف البرماوي، **التحول الديمقراطي في العالم العربي، 01_02_2011**، منشور على الموقع الإلكتروني: http://www.ALNAD.DET/35032/book. تم تصفح الموقع في 09_03_2017م.

2- ضغوط المؤسسات العالمية والنقديـة:

كانت لنتيجة الأزمة العالمية عام 1968 زيادة حدة المشاكل الإقتصادية والاجتماعية في تونس، ممّا جعل النظام التونسي عاجزا عن مواجهة تلبية مطالب شعبه، وكان لا بد من القيام بعملية إصلاح لتحسين الوضع القائم، هذا ما فرضته المؤسسات النقدية ألا وهي البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي على الدول مقابل الحصول على مساعدات. وبالتالي فتونس لجأت إلى هذه المؤسسات بغرض الإستدانة وهو ما مثلها أمام واقع تحولات ديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان.[1]

3- الثورة الإيرانيـة:

لقد كان للثورة الإيرانية التي قامت عام 1979 أثر كبير على الحركة الإسلامية التونسية، حيث قامت هذه الحركة بالضغط على الرئيس "بورقيبة" للقيام بعملية إصلاح وتحول ديمقراطي في الأنظمة بإعتبار أنّ نظامه همش الجانب الديني.[2]

ثانيا: أثر البيئة الخارجية على التحول الديمقراطي في تونس بعد الثورة

يمكن الاشارة في هذا الاطار الى دور الدول التي تتحكم في دول أخرى من خلال قوتها،حيث شكل العالم الخارجي المتمثل في ضغوط الدول الغربية على بلدان العالم الثالث عموما وتونس خصوصا للتسريع في عملية التحول الديمقراطي، لأن المساعدات الاقتصادية مشروطة اساسا باجراء تحولات ديمقراطية على المستوى البنى السياسية للدولة، ونتيجة لما تعرضت له تونس من انتكاسات في النظام الاقتصادي وتزايد حدة البطالة وتصاعد المطالب الاجتماعية لدى المواطنين بعد الثورة فلابد للسلطة السياسية الحاكمة أن تعمل على تحسين الوضع القائم بما هو أحسن[3].وبهذا

---

[1] أحمد السيد النجار، **مأساة البطالة تونسيا وعربيا**، محمد البوعزيزي، جريدة الأهرام، رقم 45307، 2010_12_23.

[2] أحمد رضا الطيار، مرجع سابق.

[3] عباش عائشة، **اشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي: مثال تونس**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر،2007-2008، ص135.

تحولت تونس إلى ميدان وجب عليه تبني النمط الديمقراطي الغربي في الحكم، من أجل مواكبة الأحداث والإندماج في البيئة التي أفرزها النظام الدولي الجديد في بداية التسعينات من القرن الماضي، وهذا ما نجده في الجولة التونسية حيث قام الصندوق بقرض تونس مبلغ مالي لسد احتياجاتها من خلال إتفاق يبرم بينهما مع وضع سعر الفائدة وإضافة رسوم تزيد من مبلغ القرض الذي تقترضه تونس، وفي حالة عدم قدرتها على تسديد القرض تواجه ضغطا من قبل صندوق النقد الدولي.[1]

ومن جهة ثانية قامت أوروبا بتقديم دعم مالي وإقتصادي لتونس بحجة أنّ نظام بن علي السابق لم يمد أي إعتبار لمبدأ حقوق الإنسان ومن هنا تدفع بتونس نحو تبني فكرة الديمقراطية الذي تقوم على أساس الحرية والكرامة وهو أساسا ما قامت به الإحتجاجات والثورة لأنّ في تصورها أوروبا سوف تدعمها في ذلك، كما تمثلت ضغوط الاتحاد الأوروبي في دفع تونس نحو التحول الديمقراطي بإعتبارها دولة من منطقة نفوذ تاريخي للدول الأوروبية، لأنّ وكما هو معروف أثناء الحرب الباردة استخدمت أوروبا المساعدات كسلاح لضم دول العالم الثالث إليها،[2] أمّا بالنسبة للتدخل السياسي الأمريكي في دفع تونس نحو التحول الديمقراطي، نظرا لأن أمريكا كانت العنصر الرئيسي للإصلاحات الإقتصادية في فترة الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تعزز الدور الأمريكي وذلك في فترة بن علي، حيث أعلنت استراتيجية الأمن القومي من خلال شن حروب لمواجهة الإرهاب، وفي هذا الشأن ومع تطور ظاهرة الإرهاب بسبب الانفلات الأمني في تونس، ما كان على هذه الأخيرة إلاّ القيام بإصلاحات تماشيا مع الرغبة الأمريكية خاصة أنّ الإرهاب يهدد أمريكا، حيث

[1] نشرة صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص 2.

[2] عباش عائشة، مرجع سابق، ص 136.

لجأت الأخيرة إلى التهديد بإستعمال القوة العسكرية والضغوط الإقتصادية لقيام تونس على نظام ديمقراطي جوهره الإستقرار الأمني.[1]

أمّا على المستوى الإقليمي لقد أثرت البيئة الخارجية على إحداث عملية تحول ديمقراطي في تونس، من خلال فرض القيود الإدارية والرسوم المالية، والمضايقات الحدودية على الشعب التونسي من طرف الدول المجاورة، وعرقلة حركة تنقل التونسيين عبر الحدود، بغرض العمل أو التجارة، وهو ما أدى إلى زيادة الحراك الاجتماعي، وكمثال على ذلك، نجد أنّ تونس تأثرت بنسبة الإنفتاح على الحريات العامة في الجزائر، من خلال نفيها لوجود معتقلات سرية حسب التقارير الدولية، أمّا تونس فتشهد العديد من الانقلابات والمتابعات القضائية، وعدم وجود حريات، مما ولد ضغوطات نفسية ساهمت بشكل كبير في القيام بإحتجاجات وحراك شعبي.[2]

بينما يعتبر برنامج الشراكة الأوروبية المتوسطة التي طرحته تونس، بأنه مشروع يرتبط نجاحه بمدى نجاح الإستقرار السياسي بعد الثورة، وهو ما أدى إلى ظهور التهديدات الخارجية إلى جانب التهديدات الداخلية في تونس، ما أرغمها إلى الإسراع بتغيير سياسي لما بعد الثورة. وبالتالي كانت عملية التحول الديمقراطي ناتجة عن ضغوطات البيئة الخارجية أكثر منها تعبيرا عن وعي مجتمعي ومطلب شعبي ناتج عن تطلعات هذه المجتمعات.[3]

عملت تونس جاهدة لتخطي تلك الضغوطات الخارجية وأسرعت بتحسين صورتها أمام العالم الخارجي من خلال إعلانها عن مبدأ إحترام حقوق الإنسان والحريات العامة حيث رحبت البرتغال بإلتزام تونس بتعزيز الإنتقال إلى الحكم ديمقراطي يحترم حقوق

---

[1] السيد ياسين، **الاصلاح العربي بين الواقع السلطوي والسراب الديمقراطي**،(مصر: دار ميريث للنشر، 2005)، ص 262.

[2] هشام دراجي، **العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي في تونس**، ، منشور على الرابط الإلكتروني: chicham. Wordpress.com.http://devradj تم تصفح في 16_03_2017م

[3] أمين البار، مرجع سابق، ص 149.

الإنسان والعدالة الانتقالية، وفي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تمارس ضغوط على تونس، عملت على تشجيع الشعب التونسي على مبادرته إلى التحول الديمقراطي، وأثنت على تونس قرار اطلاق صراح الصحفيين والمدوننين والسجناء السياسيين، وهذا مقابل تأكيد تونس على أنّ المجلس الوطني التأسيسي سيدعم إلتزامات تونس الدولية، فيما يتعلق بإحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وصرحت بأنّ المرسوم 102 لعام 2010 ينص على سحب كل التخفيضات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز العنصري ضد المرأة، كما صرحت ليبيا على تعهد تونس بدعم إلتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان وقالت إن التحول السياسي يسير في الإتجاه السوري على هذا كانت تونس تخطى بالدعم الدولي رغم كل الضغوط.[1]

[1] تقرير الفريق العامل المعنى بالاستعراض الدوري الشامل_تونس_ مجلس حقوق الإنسان الدورة 21، البند 06، من جدول الأعمال، الجمعية العامة، الأمم المتحدة 9 جويلية 2012، ص ص 09_16.

المبحث الثاني: واقع المؤسسية على التحول الديمقراطي في تونس

تضمنت الإصلاحات الدستورية لما بعد الثورة مجموعة من التغيرات بما فيها الدستور التونسي الجديد الصادر عام 2014، والذي أخذ بمبدأ تنظيم السلطات بنظام جمهوري ديمقراطي تشاركي، أي مبدأ الفصل بين السلطات والذي يكمن في عدم الجمع بين السلطات الثلاثة (التنفيذية، التشريعية، القضائية)، في يد حكم واحدة، وتتوزع السلطات على هيئات مختلفة ومتعددة لكل هيئة اختصاص معين، حيث يعتبر هذا المبدأ مؤشر هام في عملية إصلاح النظام السياسي بهدف ديمقراطي في الدولة،[1] ومن هذا المنطلق حرص الدستور التونسي الجديد في ديباجته على أنّه في إطار دولة مدنية السيادة، فيها الشعب، وعبر التداول السلمي على الحكم بواسطة انتخابات حرة وعلى التوازن بين السلطات هو أساس التنافس السياسي، وكذا ضمان علوية القانون في الدولة.

وكما هو معروف لقد تضمن الدستور سنة 2014 في الباب الرابع السلطة التنفيذية واختصاصاتها بينما، خصص الباب الثالث للسلطة التشريعية.[2]

المطلـــــب الأول: الآثار على السلطة التنفيذيـة

كان نتيجة لهذه الإصلاحات الدستورية، آثار على السلطة التنفيذية في إطار صدور دستور إصلاحي بعد الثورة، ويتضح ذلك أنّه الذي يمارس السلطة التنفيذية هو رئيس الجمهورية وحكومة يرأسها رئيس الحكومة حسب الفصل 71 من الدستور، وهذا ما سنحاول دراسته من خلال دراسة كلا الجانبين لرئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وكل على حدى.

[1] محمد رضا الطيار، مرجع سابق، ص 123.

[2] دستور الجمهورية التونسية الصادر لعام 2014، ص 03.

أولا: رئيس الجمهوريـة

في محاولة لمعرفة رئيس الجمهورية، نص الفصل 72 من الدستور على أنّه رئيس الدولة، ورمز وحدتها، يضمن استقلالها ووحدتها وإستمرارها، ويسهر على إحترام الدستور أمّا المقر الرسمي لرئاسة الجمهورية تونس العاصمة، ويمكن في الظروف الاستثنائية أن ينقل إلى أي مكان آخر من تراب الجمهورية.

كما شملت الإصلاحات توضيح الشروط الواجب توافرها للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، وهي حق لكل ناخب أو ناخبة تونسية الجنسية منذ الولادة، دنيه الإسلام، كما يشترط في المترشح يوم تقديم ترشيحه أن يكون بالغا من العمر 35 سنة على الأقل، وإذا كان حاملا لجنسية غير الجنسية التونسية، فإنّه يقدم ضمن ملف ترشحه تعهدا بالتخلي عن الجنسية الأخرى عند التصريح بإنتخابه رئيسا للجمهورية،[1] إضافة إلى هذا فإنه تشترط تزكية المترشح من قبل عدد من أعضاء مجلس نواب الشعب، أو رؤساء مجالس الجماعات المحلية المنتخبة أو الناخبين المرسمين حسبما يضبطه القانون الإنتخابي،*** وعن أسلوب إنتخاب الرئيس عدد الدستور في الفصل 75 على أنّه ينتخب رئيس الجمهورية لمدة خمسة أعوام (05 أعوام) خلال أيام الستين الأخيرة انتخابا عاما مباشرا حرا نزيها، وبالأغلبية المطلقة للأصوات المصرح بها، ولتجنب العيوب التي قد تقع على دستور 1959، والذي قام الرئيس بن علي بإدخال تعديلات كثيرة خاصة تلك المتعلقة بالمدد الرئاسية، في هذه الحالة إنتبه المشرع التونسي إلى ذلك بوضع عبارة لا يجوز لأي تعديل أن ينال من عدد الدورات الرئاسية ومددها بالزيادة.[2]

وفي ذات السياق ما نجده في مختلف التعديلات التي قام بها الرئيس بورقيبة على دستور 1959، حيث ألغي العمل بقانون العدد 86 لسنة 1959 المؤرخ في 30

[1] محمد رضا الطيار، مرجع سابق، ص126.

[2] محمد رضا الطيار، مرجع سابق، ص 126.

جويلية 1959 والمتعلق بإنتخاب رئيس الجمهورية، وأعضاء مجلس الأمة والنصوص التي نقحته أو تممته، خاصة القانون عدد 56 لسنة 1961 المؤرخ في 01 ديسمبر 1961، وهنا تكمن الإصلاحات الدستورية لدستور 1959، ودستور 2014 وبما أنّ دستور 1959 نص خلال الفصل 37 على أنّ رئيس الجمهورية يمارس السلطة التنفيذية بمعاهدة حكومة يرأسها وزير أول، وكذا ما نجده عن أسلوب انتخاب الرئيس وفي نفس الدستور على أنّه بنخب رئيس الجمهورية لمدة خمسة أعوام خلال الأيام الثلاثين الأخيرة من المدة الرئاسية[1]، انتخابا عاما حدا مباشرة وسريا، وبالأغلبية المطلقة للأصوات المصرح بها، كما يجوز لرئيس الجمهورية أن يجب ترشحه، كما تم إلغاء العمل الحصول من عدد 04 إلى 24 والفصل عدد 27 وكذلك الفترة الثالثة من الفصل 56 من أمر مارس 1956، المتعلق بالقانون البلدي، حسبما وقع ننقيحه وإتمامه بالنصوص الموالية، وكذا قرار كاتب الدولة الداخلية المؤرخ في 15 مارس 1957 الضابط للنظام الواجب تطبيقه لانتخاب المجالس البلدية والنصوص التي نتحته وخاصة القرار المؤرخ في 11 جانفي 1963.[2]

أمّا في حالة عدم الحصول على نخبة نواب الشعب، يقوم رئيس الجمهورية بإجراء مشاورات مع الأحزاب والإئتلافات والكتل النابية في أجل لتكليف الشخصية الأقدار من أجل تكوين حكومة في أجل أقصاه شهره، وعند نيل الحكومة نخبة المجلس يتولى رئيس الجمهورية فورا تسمية رئيس الحكومة وأعضائها[3]. وتتمثل إختصاصات رئيس الحكومة في:

- ✓ ضبط السياسة العامة للدولـة والعمل على تنفيذها.

[1] الفصل 39 من الدستور التونسي لسنة 1959، فتح بالقانون الدستوري عدد 88 لسنة 1988، المؤرخ في 25 جويلية 1988، وبالقانون الدستوري عدد 51 لسنة 2002، المؤرخ في 1 جوان 2002، ص 24.

[2].علي عدنان الفيل، **التنظيم القانوني للانتخابات والتحولات الديمقراطية في الوطن العربي**، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012) ، ص 460.

[3]. الفصل 89 من دستور الجمهورية التونسية الصادر عام 2014، ص 16.

- ✓ كما يختص رئيس الحكومة في أحداث وتعديل وخوف الوزارات وكتابات الدولة، وضبط إختصاصاتها وصلاحياتها مع مداولة مجلس الوزراء.
- ✓ إجرات أو تعديل أو حذف المؤسسات والمنشآت العمومية والمصالح الإدارية وضبط إختصاصها وصلاحياتها بعد مداولة لمجلس الوزراء.إجراء التعيينات والإعفاءات في الوظائف المدينة العليا، بالإضافة إلى حقه في أن يتصرف في الإدارة، ويبرم الإتفاقيات الدولية ذات الصبغة الفنية.[1]

كما تعد إستقالة رئيس الحكومة إستقالة الحكومة بأكملها، تقدم الإستقالة كتابة إلى رئيس الجمهورية الذي يعلم بها رئيس مجلس النواب، وعند الشعور النهائي لمنصب رئيس الحكومة لأي سبب عدا حالتي الإستعانة وسحب الثقة، يكلف رئيس الجمهورية مرشح أو الإئتلاف الحاكم بتكوين حكومة خلال شهر.[2]

وبالتالي فالسلطة التنفيذية كان لها إحداث قوي في ظل الاصلاحات التي قامت بعد الثورة، وذلك من خلال تولي الرئيس الباجي قائد السبسي السلطة بعد الإطاحة بنظام الرئيس بن علي، وهنا تتمتع السلطة التنفيذية في إطار التحول الديمقراطي لما بعد الثورة كذلك بالعديد من الاختصاصات التي يتولاها رئيس الجمهورية، وفي خضم الدستور، وتتمثل هذه الإختصاصات في أنّه يتولى الرئيس تمثيل الدولة، ويختص بضبط السياسات العامة في مجالات الدفاع والعلاقات الخارجية وله حق الإعلان عن الحرب وإبرام السلام بعد موافقة نواب مجلس الشعب، بأغلبية ثلاثة أخماس أعضائه وإرسال قوات إلى الخارج بعد موافقة رئيس مجلس نواب الشعب والحكومة، على أن ينعقد المجلس للبث في الأمر خلال أجل لا يتجاوز سنين يوما من تاريخ قرار إرسال القوات[3]، كما له الحق في المصادقة على المعاهدات والإذن نشرها. في حالة ما إذا

[1].محمد رضا الطيار، أثر قيام الثورات العربية، على تغيير الأنظمة السياسية في العالم، مرجع سابق، ص 128.

[2] الفصل 98 من دستور الجمهورية التونسية الصادر سنة 2014، ص 18.

[3] الفصل 77 من دستور الجمهورية التونسي ص ص 13_14.ة الصادر عام 2014

تقرر على رئيس الجمهورية القيام بمهامه بصفة وقتية، أن يفرض سلطاته إلى رئيس الحكومة لمدة لا تزيد عن 30 يوما قابلة للتجديد مرة أخرى ويعلم رئيس الجمهورية رئيس مجلس نواب الشعب بتفويضه المؤقت لسلطاته.[1]

ثانيـا: الحكومـة

تعتبر الحكومة الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة وتتكون من رئيس وزراء وكتاب دولة يختارهم رئيس الحكومة بالتشاور مع رئيس الجمهورية، بالنسبة لوزارتي الخارجية والدفاع، حيث أنّه في أجل أسبوع من الإعلان عن نتائج الانتخابات، يكلف رئيس الجمهورية مرشح الحزب، أو الإئتلاف الانتخابي*، المتحصل على أكبر عدد من المقاعد بمجلس نواب الشعب بتكوين حكومة خلال شهر، يجدد مرة واحدة.

جاءت حكومة الباجي قائد السبسي، التي تعتبر حكومة إنقاذ وكانت المهمة الأولى لهذه الحكومة الانتقالية تصريف أعمال الدولة، وخاصة الإعداد لانتخابات المجلس التأسيسي، حيث بدأت تبلور فكرة المؤسسات البديلة، وشكلت هذه الحكومة بتاريخ 7 مارس 2011 بعد استقالة الوزير الأول السابق محمد الغنوشي في 27 فيفري 2011.[2]

وبالتالي كان لتأثير التحول الديمقراطي على السلطة التنفيذية في تونس من خلال التعديلات التي جاءت في الدساتير، في النصوص والقوانين، والتي من الواجب على

---

[1] الفصل 83 من دستور الجمهورية التونسية الصادر عام 2014، ص 15.

[2] بن عبو سعاد، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، دراسة حالة تونس، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، قسم القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2013/2012، ص 69.

***الائتلاف الانتخابي:** هو مصطلح سياسي يطلق على تحالف مؤقت بين عدد من الأحزاب السياسية للوصول إلى أهداف مشتركة، تحدث عادة في البلدان ذات النظم البرلمانية بسبب تعدد الأحزاب فيها، وعندما لا يستطيع أحد الأحزاب بالفوز بأغلبية المقاعد في البرلمان فيضطر إلى تكوين إئتلاف مع أحزاب أخرى.

الحكومة أن تتماشى بها في ظل إعادة بناء النظام السياسي الجديد وكان جوهر هذه الإصلاحات توسيع صلاحيات السلطة التشريعية.

المطلب الثاني: الآثار على السلطـة التشريعيـة

في بادئ الأمر وقبل التطرق للآثار الناجمة عن التحول الديمقراطي في تونس على السلطة التشريعية، لا بد من محاولة إعطاء مفهوم عن هذه السلطة والتي تعتبر تلك الهيئة التي لها حق إصدار القوانين العامة الملزمة التي تحكم تصرفات الناس داخل كيان الدولة، فهي تعبر عن الإدارة الشعبية وتمارس السلطة بإسمه[1]، ففي تونس جاء البرلمان وليدا لأسباب عدة منها شخصية السلطة، الميراث الاستعماري، وتهميش المعارضة فلم توجد مؤشرات تقوي السلطة التشريعية في المجلس مثل سحب الثقة من أحد الوزراء، أو اتهام رئيس الجمهورية جنائيا[2] وهو ما نجم عنه الفساد السياسي وغياب المراقبة، وما كان نتيجة هذا نداء بفكرة الديمقراطية للشعب التونسي وظهر ذلك من خلال الاصلاحات الدستورية التي جاءت بعد الثورة، حيث أخذ الدستور التونسي لسنة 2014 بنظام أحادية المجلس التشريعي، بعد أن تم إلغاء مجلس المستشارين ومن ثم تشكلت السلطة التشريعية من مجلس نواب الشعب الذي يعد صاحب الاختصاص الهام في التشريع، وكان محل السلطة التشريعية في الدستور في الباب الثالث، الذي نص على أنّ مجلس نواب الشعب سيتمتع بالإستقلالية الإدارية والمالية في إطار ميزانية الدولـة، وتضع الدولـة على ذمة المجلس الموارد البشرية والمادية

[1] محمود، **بحث حول السلطة التشريعية**، نشر في الموقع الإلكتروني يوم 09 ديسمبر، 10:22 تم تصفح الموقع، www.ouargla.com/t8277/lopic.،2017_04_18

[2] مصطفى بلعور، **طبيعة العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية**: دراسة في الدستور الجزائري دفاتر في السياسية والقانون، العدد 5، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، جوان 2011، ص 4.

اللازمة لحسن أداء النائب لمهامه.[1] أما بالنسبة لشروط الترشح فلقد نص الفصل 53 من دستور 2014 على : "الترشح لعضوية مجلس نواب الشعب حق لكل ناخب تونسي الجنسية، منذ 10 سنوات على الأقل، بلغ من العمر 23 سنة كاملة يوم تقديم ترشحه، شرط أن لا يكون مشمولا بأي صورة الحرمان التي يضبطها القانون" وهنا يختلف سن الترشيح بالنسبة لرئيس الجمهورية وهو ما يؤكد ضرورة مبدأ الفصل بين السلطات واختصاص كل سلطة، كما أقرت الإصلاحات أن ينتخب مجلس نواب الشعب لمدة 05 سنوات خلال الأيام السنين الأخيرة من المدة النيابية ومن جهة أخرى ينتخب أعضاء مجلس نواب الشعب إنتخابا عاما حرا مباشرا سريا نزيها وشفافا، وفق القانون الإنتخابي، ويقوم المجلس بتشكيل لجان تتكون وتتوزع الإختصاصات فيها على أساس التمثيل النسبي وكذا لجان تحقيق لضمان المزيد من التخصص.[2]

وتجبنا للوقوع في نفس التحديات التي واجهت تونس وتماشيا مع عملية تحولية نحو نبنى الديمقراطية بعد قيام ثورة 2011 كان جوهر هذه الإصلاحات هو الحرص على عدم دخول البلاد في نفس المشكل وذلك من خلال أنه يرخص القانون في موارد الدولة وتكاليفها حسب الشروط المنصوص عليها بالقانون الأساسي للميزانية كما يقوم مشروع قانون المالية للمجلس في أجل أقصاه 15 من أكتوبر ويصادق عليه في أجل أقصاه 10 ديسمبر، وفي حالة عدم الموافقة على مشروع قانون المالية في أجل 31 ديسمبر يمكن تنفيذ مشروع آخر والمتمثل في النفقات، بأقساط ذات ثلاثة أشهر (03 أشهر) قابلة للتجديد بأمر رئاسي.[3] وفي ذات السياق يشير إلى أنّ هناك تعديل في ميزانية الدولة لسنة 2013 مقارنة مع عام 2014، حيث نجد أنّ نفقات التصرف لعام

[1] محمد رضا الطيار، أن قيام الثورات العربية على تغيير الأنظمة السياسية في العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص 124.

[2] دستور الجمهورية التونسية الصادر في 26 جانفي 2014، ص 10.

[3] الفصل 66، من دستور الجمهورية التونسية الصادر عام 2014، ص ص 11_12.

2013 كانت 121008م بينما في 2014 أضحت 125,342م د، أي يفارق قدره 4,334م د (3,6%) أمّا نفقات التنمية كانت 48,967 عام 2013 مقارنة بـ 2014 والتي قدرت بـ 47,967 أي نسبة 1,6%، وتم دمج المجال الثقافي لتحسين وتطوير ميزانية الدولة، حيث يعد القطاع الثقافي من القطاعات الإستراتيجية التي تراهن عليها المجموعة الوطنية الإرتقاءات الفنية وتكريس ثقافة الإبداع، من خلال تدخلات لفائدة قطاع الفنون التشكيلية، والتي قدر اعتماداتها 1400، والتظاهرات الثقافية والمهرجانات وكانت اعتماداتها 1005.[1]وكذا تدخلات لفائدة قطاع المسرح (اعتماداتها 3500) لسنة 2014.

وبالنسبة للمعاهدات التي تبرم سواء بتلك المتعلقة بالتجارة، أو بالتنظيم الدولي، أو المعاهدات المالية، فإنّها تعرض للدولة، أو بأحكام ذات صبغة تشريعية على مجلس نواب الشعب للموافقة والتصديق عليها، حتى تصبح نافذة وفي حالة ما إذا كان أي عضو من أعضاء المجلس يبدى رأيه أو اقتراحاته حول مشروع ما مثلا، أو أنّه كان يقوم بأعمال ومهام نيابية، لا يمكن أجراء أي تتبع قضائي مدني جزائي عليه، أو تتم محاكمته فهو يتمتع حصانه جزائية إذا اعتصم ذلك، فلا يمكن تتبعه أو إيقافه طيلة فترة نيابته في تهمة جزائية ما لم ترفع عنه الحصانة.[2] يتم مصادقة مجلس نواب الشعب على مشاريع القوانين الأساسية بالأغلبية المطلقة لأعضائه، وبأغلبية الحاضرين على مشاريع القوانين العادية، حيث تتخذ شكل القوانين العادية النصوص المتعلقة بـ .:

[1] ميزانية الدولة لسنة 2014، الباب الواحد والعشرون: وزارة الثقافة، بمقتضى القانون عدد 27 لسنة 2012، المؤرخ في 29 ديسمبر 2012، المتعلق بقانون المالية لسنة 2013 وضبط ميزانية وزارة الثقافة في حدود 170,735م.د، ص 15.

[2] الفصل 68، والفصل 69 من دستور الجمهورية التونسية الصادر عام 2014، ص 12.

- ✓ إحداث أصناف المؤسسات العمومية والإجراءات المنظمة لتشترك فيها، الجنسية، الإلتزامات المدنية والتجارية، نظام إصدار العملة، الفروض والتعهدات المالية للدولة.
- ✓ ضبط الوظائف العليا، الضمانات الأساسية الممنوحة للموظفين المدنين والعسكريين، وكذا قوانين المالية وغلق الميزانية، والمصادقة على مخططات التنمية، والتصريح بالمكاسب.

أمّا فيما يخص القوانين الأساسية فإنها تتخذ شكل النصوص المتعلقة[1] بالموافقة على المعاهدات، تنظيم العدالة والقضاء، تنظيم الإعلام والصحافة والنشر، تنظيم الأحزاب والنقابات والجمعيات والمنظمات والهيئات المهنية وتمويلها، تنظيم الجيش الوطني، التمديد في المدة الرئاسية وذلك وفق أحكام الفصل 75، الحريات وحقوق الإنسان إضافة إلى تنظيم الهيئات الدستورية، وكما جاء في الدستور فإنه يدخل في مجال السلطة الترتيبية العامة المواد التي لا تدخل في مجال القانون أي كل ما يخرج عن الإطار القانوني يدخل في إطار السلطة الترتيبية، والتي نص عليها نص الدستور على أنّه يمارس رئيس الحكومة السلطة الترتيبية العامة، التي يمضيها بعد مداولة مجلس الوزراء، ويتم الإمضاء المحاور الأوامر الترتيبية،* من قبل كل وزير معني ويتولى رئيس الحكومة تأشير القرارات التونسية التي يتخذها الوزراء.[2]

وعليه فعملية الانتقال الى الديمقراطية، لا بد وأن تشمل تدعيما للحياة النيابية ويعتبر فشل البرلمانات في أداء المهام المنوطة لها هو حاجة عملية التحول الديمقراطي إلى مؤسسات أكثر فعالة، وبالتالي وأثناء قيام الثورة والاحتجاجات في

---

[1] . الفصل 65 من دستور الجمهورية التونسية الصادر عام 2014م، ص 10.

* **لأوامر الترتيبية**، تفي تلك النصوص التي يتخذها أعلى هرم السلطة التنفيذية في مجال السلطة الترتيبية، وفق ما خولها الدستور وفي غياب الدستور تكون وفق ما خولها له القانون المنظم للسلطة العمومية مؤقتا

[2] دستور الجمهورية التونسية الصادر عام 2014، ص 17.

تونس بسبب الحرية والكرامة ومحاربة الفساد من قبل القادة السياسيين دخلت تونس مرحلة تأسيسية وإعادة بناء النظام السياسي من خلال الإصلاحات وإحداث عملية تحول ديمقراطي ما كان له أثر على السلطة التشريعية من خلال عدم أداء مهامها على النحو الصحيح ما أدى إلى استقالة بعض الوزراء مثل محمد الغنوشي.

وبالتالي فعملية التحول الديمقراطي هي ليست تغيير في النظام السياسي دائما وانما هي تغيير في السلطات، وهو ما عمل به المشرع التونسي بعد الثورة على إعطاء السلطة التشريعية المهام والصلاحيات الرئيسية كتشريع القوانين على غرار السلطة التنفيذية، وهذا تجنبا لما وقفت عليه تونس من استبداد وتسلط في أنظمة الحكم من طرف الرئيسين السابقين الحبيب بورقيبة، وزين العابدين بن علي.

المطلـــــب الثالث: الآثار على مؤسسات المجتمع المدنـي

يعتبر المجتمع المدني تلك الاتحادات والجمعيات الأهلية أو المدنية، وهو من بين المنظمات غير الحكومية والتي تمثل القوى الاجتماعية العامة في الوسط، الموجود بين الأسرة والسلطة، ومنظمات حقوق الإنسان، الأحزاب السياسية والمنظمات الدينية، والنقابات المهنية، وسائل الإعلام، الجمعيات النسائية (الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات) حيث قاومت مؤسسات المجتمع المدني الاستبداد، وهو ما مكنها أن تساهم بشكل فعال في محاولة تحقيق عملية التحول الديمقراطي في تونس في مرحلة ما بعد الثورة، وهو ما جاء به مرسوم 88 لسنة 2011، ويليه الفصل 34 من الدستور الصادر في 2014، لينص على حرية تكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات، كما لعبت هذه المؤسسات خلال انتخابات 2011 دورا بارزا من خلال مراقبة سير العملية الانتخابية والتواصل مع المواطنين،[1] لأنّ غايتها ليس الربح وإنّما تهدف إلى تعزيز

[1] سوسن زغلول السيد علي مصطفي، دور النخبة في إدارة التحول الديمقراطي في تونس 2011، المركز الديمقراطي العربي، منشور على الموقع الإلكتروني:http://democrticac.de. تم تصفح الموقع في 2017_04_08م

حقوق الإنسان وكرامته من خلال الرقابة والمتابعة، ورفع التقارير إلى الهيئات التشريعية والقضائية في حالة ضبطها لبعض مظاهر الخلل داخل أجهزة الدولة.[1]

ومن الملاحظ أنّ معظم مؤسسات المجتمع المدني التونسي لم يكن لها الدور المؤثر في عملية التحول والإصلاح السياسي قبل ثورة 2010 إلاّ أنّها ظهرت بعدها من خلال المشاركة السياسية في الانتخابات، حيث تزايدت بشكل كبير هذه المؤسسات ونظمت سلسلة من الندوات بإعداد مشاريع قوانين كمشروع قانون تسجيل الناخبين، ومشروع العدالة الانتقالية، وكذا مشروع الدستور، ونوقشت الآليات والإجراءات الكفيلة بتحقيق نزاهة الانتخابات، فهناك حوالي 300 منظمة من مؤسسات المجتمع المدني شاركت بآرائها في الحوار حول إقرار الدستور على مستوى البلاد وفي إقرار قوانين جديدة مهمة تتعلق بحق التجمع والحصول على المعلومات التي تدخل في مجالاتها.وفي ذات السياق صار مبدأ إحترام حقوق الإنسان واحدا من أبرز مؤشرات التحول الديمقراطي في الدول والمجتمعات، حيث أنّه لم يعد شأنا داخليا وحسب بل أصبح مسألة دولية بفضل تنامي الاهتمام العالمي بهذا الشأن. وهذا ما حققته تونس من خلال التقدم في تدعيم حماية حقوق الإنسان بعد تبني دستور جديد في 26 جانفي 2014.[2]

ومن بين الجمعيات التي تنامت مع عملية إعادة بناء النظام السياسي في تونس نجد أيضا الجمعيات النسائية والتي لعبت دورا هاما في إحراز تحول ديمقراطي بعد الثورة، حيث شاركت المرأة التونسية بفعالية أثناء قيام الاحتجاجات وخلال الثورة، وهذا

---

[1] منير السنوسي، **البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق**، 30_12_2013، منشور على الرابط الإلكتروني:www.icnl.org/prograns/mena/afan/docs/noumin 20%snoussi.docx تم تصفح الموقع في 08_04_2017م .

[2] عبد الرحمن يوسف سلامة، **التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون الأول 2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص: التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين، 04_08_2016، ص 135.

تتكفل الدستور التونسي الصادر في 1959 حقوقا متساوية لكل من الرجل والمرأة، بما في ذلك المشاركة السياسية ومع ذلك فإنّ الحكم الاستبدادي والفساد السائد في تلك الفترة، همش من دور المرأة، وكانت الثورة التي اندلعت في 2011 سبب في إعادة ظهور المرأة من جديد على السحة الدولية، وما كان على مؤسسات المجتمع التونسي أنذاك دور هام في حماية الحقوق الإنسانية للمرأة، وكذلك كان لها دور محوري في إصدار المراسيم في عام 2011 الذي يضمن التكافؤ والمساواة بين الجنسين في الحياة العامة، فخلال إنتخابات المجلس التأسيسي كانت مشاركتها في الانتخابات بارزة، وتم تشكيل كتلة قوية من النساء في إطار الجمعية التأسيسية، من أجل الدعوة إلى مجلس إدارة انتخابية مستقل، والذي يوصي بمنع العنف ضد المرأة.

وفي هذا الإطار تأمل المرأة التونسية من خلال الوضع الذي وصلت إليه والذي يكاد أن يكون مساويا لوضع الرجل في الانتخابات أن يضمن نظام التكافؤ تطبيقه فعلا على وجودها ضمن هذه المؤسسات وللحفاظ على مكاسبها طالبت المرأة الجمعية العامة للهيئة العليا للانتخابات بتمثيل مساوي للرجل في مجالس إدارة الإنتخابات، وكان ذلك بمثابة خطوة إيجابية نحو بدأ حوار ديمقراطي داخل المجلس التشريعي.[1] ونذكر من بين الجمعيات النسائية: المنظمة التونسية للتربية والأسرة، جمعية الصحافيين التونسيين، الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي، الاتحاد الوطني للمكفوفين وتضطلع وسائل الإعلام بدور أساسي في التمهيد للإصلاح السياسي داخل المجتمعات، فبعد الثورة التونسية وهروب الرئيس بن علي، عاشت تونس انفجارا إعلاميا لم تشهده من قبل من خلال الأجهزة الإذاعية،

[1] تقرير المنتدى شبه الإقليمي حول مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية بعد الثورة: الخبرات المقارنة لمصر، ليبيا وتونس، القاهرة من 09_10 ديسمبر 2012، ص17.

والمحطات التلفزيونية،[1] إضافة إلى الصحف والمجالات والمواقع الإلكترونية، وشكل الواقع التونسي الجديد زوال الإحتكار للقطاع الإعلامي، ونظرا لإدراك الحكومات لأهمية الإعلام في عملية التحول الديمقراطي وكون حرية التعبير كانت من المطالب الرئيسية للثورة، أطلقت الجهات الرسمية في تونس عملية الاصلاحات التي تحصى المنظومة الإعلامية، وألغت وزارة الإعلام التي عاني منها الصحافيون في عهد بن علي وأجريت عدة تغييرات واسعة، وصدرت عدّة مراسيم لتنظيم القطاع الإعلامي بعد الثورة[2]، أهمها المرسوم رقم 115 الصادر عام 2011 وبنوده، تنص حرية التعبير، وحركة المعلومات، وحماية الصحفيين من الإبتزاز والإعتداءات.[3] ومما لا شك فيه أنّ أغلب الكتاب التونسيين يتمنون أن تتوفر في بلادهم فضاءات حرة للعمل الصحفي، وقوانين تسمح لكل اتجاه أن يبدي موقفه من دون رقيب ومن دون مضايقات أو حصار، ويأمل الكثير من الصحافيين أن يفسح لهم المجال لإصدار الصحف والمجالات الخاصة، وأن تعرف البلاد مساحة مقبولة لإحترام حرية الفكر والرأي والتعبير، وقد شهدت وسائل الإعلام قبل الثورة ومن بينها الصحافة من التصحر الفكري والثقافي ومن إنعدام أي مساحة لحرية الرأي المخالف،[4] وضربت كثير من وسائل الإعلام عرض الحائط بأخلاقيات المهنة، وميثاق الشرف بل وصل لمرحلة الشتم والتشهير في بعض وسائل الإعلام مختلفة الأنواع، على الرغم من وجود قرارات صادرة عن نقابة الصحفيين، والهيئة المستقلة للإعلام ، ويعود السبب في ذلك

---

[1] عبد الرحمن يوسف سلامة، التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة، كانون الأول 2010، مرجع سابق، ص 166.

[2] عبد الرحمن يوسف سلامة، مرجع سابق، ص 174.

[3] مرسوم عدد 115 لسنة 2011، مؤرخ في 2 نوفمبر 2011 والمتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر.

[4] توفيق المدني، إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل، (دمشق: إتحاد المغرب العربي للنشر، 2006)، ص 350.

لسلوكيات قديمة، وثقافة ذهنية لا تزال موجودة في عدد كبير من الصحافيين،[1] ومن الملاحظ بأنّ تونس لم تدخل في فوضى بسبب هذا أو بحسب طبيعة مؤسسات مجتمعها المدني، ولكن كان لهذا الأخير دورا محايدا في رعاية جلسات الحوار، الذي كان بإتفاق الاتحاد العام التونسي للشغل، مع إتحاد الصناعة أو التجارة، وعمادة المحاميين والرابطة التونسية لحقوق الإنسان، وكان هدف هذا الحوار هو حماية تونس من الانسداد والآثار السلبية التي قد تشهدها نتيجة إدارج عملية التحول نحو الديمقراطية، حيث نجح الرباعي في دفع أكثر ما يمكن من الأحزاب للموافقة على مضمون خارطة الطريق التي تقدم بها في بداية الحوار والمتمثلة أساسا في إيجاد أرضية مشتركة يتفق عليها الجميع بشأن المسائل المتعلقة بالقضايا الخلافية في مضمون الدستور، ومن بين مؤسسات المجتمع المدني التي حافظت على حيادها هي الاتحاد العام للشغل، إتحاد الورش الصناعية والتجارية، الجمعيات الخاصة بالدفاع وحماية حقوق الإنسان وحرياته[2]، وفي ذات السياق لقد طلبت **الإمارات العربية المتحدة من الرئيس الباجي قائد السبسي بتطبيق السيناريو المصري في تونس، مقابل تقديم إعانات مادية للبلاد وإزالة حزب النهضة من المشهد السياسي، إلاّ أنّ الرئيس الباجي قائد السبسي فضل سياسة الحوار والتوافق التي جاءت به مؤسسات المجتمع المدني لتفادي الحرب الأهلية ولتجاوز العقبات والصعوبات التي قد تقف في وجه العملية الإصلاحية.[3]

---

[1] عبد الرحمن يوسف سلامة، مرجع سابق، ص 175.

[2] صلاح الدين الحورجي، الحوار الوطني في تونس، دروس الصراع والتوافق، سوسي إنفو، 2013/12/19، تم تصفح الموقع في 2017/04/17 منشور على الموقع الإلكتروني التالي:

http://swissinfo.ch/ara

[3] السبسي يرفض اقتراحا إماراتيا، لتكرار السيناريو والمصري في تونس، المركز الديمقراطي العربي لدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية 20_05_2015، نشر في الموقع الإلكتروني: http://democraticac.de/2p/14389. تم تصفح الموقع في 02.04.2017.

وعليه يمكن القول أنّ مؤسسات المجتمع المدني أثبتت نجاحها في تجربة التحول الديمقراطي في تونس. فهي نجحت في تجنب دخول البلاد في معارك داخلية، وكذا نجاح الحوار الذي تبنته ،وهذا ما ساعدها في نيل جائزة نوبل للسلام بتاريخ 2015/10/09 بالنرويج، تكريما لهذه المؤسسات على جهودها في إدارة الحوار بين الأحزاب السياسية على عملية التحول الديمقراطي في تونس من خلال الأدوار التي جاءت بها وأساسها الحرية والكرامة والتي من أجلها قامت الثورة.[1]

وخلافا لما سبق لنا ذكره فقد واجه المجتمع المدني إنتقادات حسب ما يرى **عبد الباسط بن حسين** حيث يقول أنّ المجتمع المدني هو منظمات غير حكومية ولا يمكن أن يحتوي على الأحزاب لسبب بسيط وهو أنّ الأحزاب تسعى للوصول الى الحكم والسلطة، ويقول أنّ المجتمع المدني يجب أن يكون له رأي نقدي في سياسات الدولة، ويجب أنّ يكون له رأي في إدارة الشأن العام لذلك فهو يلعب دورا كبيرا كسلطة نقد، لأنّ هناك منظمات جديدة دخلت في إطار مؤسسات المجتمع المدني أثناء الثورة وبعدها، نذكر من بينها منظمات نشأت وهي تابعة للأحزاب وهناك منظمات قامت ضد عملية التحول الديمقراطي عن طريق ترويجها لخطاب يدعو إلى الكراهية، الغضب والعنف، فحسب عبد الباسط بن حسن أنّ واقع مؤسسات المجتمع المدني أثرت نوعا على تطبيق عملية إرساء معالم الديمقراطية في تونس، من خلال توجهات كل مؤسسة وهدفها. [2]

[1] عبد الرحمن يوسف سلامة، ص 139.

[2] عبد الباسط بن حسن، **مورنيس المعهد الوطني العربي لحقوق الإنسان**، ورئيس اللجنة الوطنية التونسية لدعم اللاجئين، درس في جامعة تونس، وقد كانت له محادثة مع فاتح بن عزام حول دور المجتمع المدني في الثورة التونسية، 15 جوان 2015.

المبحث الثالث: تقييم تجربة التحول الديمقراطي في تونس

لقد شهدت عملية الانتقال نحو الديمقراطية في تونس نجاحا في إعادة بناء النظام السياسي ومحاربة الفساد والتسلط وتطبيق مبادئ الحرية والكرامة الإنسانية، إلاّ أن هذا لم يتحقق على المستوى المطلوب أي أنّ معالم ترسيخ الديمقراطية في الدولة التونسية إعترضها مجموعة من التحديات والعراقيل التي وقفت دون تطبيق التحول الديمقراطي، بالتزامن مع عدم تبني النظام السابق المستبد بشكل نهائي.

المطلب الأول:انعكاسات المؤسسة العسكرية على التحول الديمقراطي في تونس

تعتبر المؤسسة العسكرية إحدى المؤسسات الكفيلة بحفظ توازن المجتمع لما تحمله من قوة عسكرية مسلحة، فقد تساهم في إستمرار النظام المستبد إلى فترة أطول، وقد تنظم لصالح المطالب الشعبية في حال تخوفها من دخول البلاد نحو الفرضى، كما أنّها قد تدفع نحو الإصلاح السياسي وإرساء الديمقراطية في حال تفاقمت الإحتجاجات والمطالب الشعبية في البلاد، ففي خلال تتبعنا لفترات تاريخية أي منذ إلغاء الملكية وتأسيس النظام الجمهوري نجد أنّ الجيش التونسي شهد ضعف في تواجده على المستوى السياسي والاجتماعي، وهذا في فترة تولى الرئيس الحبيب بورقيبة السلطة بين أعوام 1957_1987، حيث أنّه كان تاريخ تشكيل الجيش التونسي عام 1956، عقب استغلال لتونس، وسمحت الفرصة لمجمل أفراد الشعب الى الإنضمام لقطاعات الجيش وهو ما أضحى لطبيعة المؤسسة العسكرية بأنّها لا تحمل توجهات إيديولوجية أو حزبية، وأثناء حكم الرئيس بورقيبة قام بإبعاد الجيش عن المجال السياسي، ووضع مجموعة ضوابط تستهدف بالخصوص كل الأفراد المنتسبين للجيش بمنعهم من الحق في تكوين جمعيات قانونية وسياسية كما رفض أن يكون للمؤسسة العسكرية دور في عملية صنع القرار السياسي[1]، فخلال السبعينات والثمانينات عرف

[1] عبد الرحمن يوسف سلامة، مرجع سابق، ص 119.

الجيش التونسي إهتماما كبيرا نظرا لكل التهديدات الإقليمية والخارجية التي كانت تهدد البلاد وكان نتيجة الإنقلاب التي قام بها به زين العابدين مع تلقيه مساندة من قبل المؤسسة العسكرية في الوقت الذي كانت فيه هذه المؤسسة تنقد فيه النظام البورقيبي، فمنذ تولي زين العابدين الحكم تم منح المؤسسة العسكرية بعض الإمتيازات مثل: تعيين عدد من الجنرالات في مناصب وزارية، لكن هذا كله كان مؤقت لحين إثبات سلطته، نتج بعد ذلك أنّه سيستمر في تطبيق سياسية بورقيبة التهميشية، حيث قام الرئيس زين العابدين بإتهام بعض الضباط بالإنتماء للتيار الإسلامي[1]، وهذا من خلال أنّه يملك خبرة بطبيعة توجهات المؤسسة العسكرية، ولأنّه خدم فيها منذ عام 1958، كما إتهم آخرون بالتخطيط لعمليات انقلابات على السلطة وفرض على فئات أخرى التقاعد الإجباري، وهذا بهدف أنّ مؤسسة الجيش تمثل أبرز تهديدا له، في حال إخفاقه أو فشله على الصعيد الداخلي والخارجي، وبعد فترة وجيزة ضم إليه أجهزة الأمن بتفرعاتها ومن ضمنها " جهاز الأمن السري" الذي كانت مهمته ملاحقة السياسيين والنقابين، وهو ما حول تونس إلى دولة بوليسة ترتكز مقوماتها على جهاز الأمن والشرطة السرية.[2]

مع مراعاة للأحداث السياسية التي شهدتها تونس في فترة حكم الرئيس "الحبيب بورقيبة، وزين العابدين بن علي" ووصولا إلى ثورة 14 جانفي 2011 نجد أنّ الجيش الوطني التونسي وأثناء قيام الثورة رفض لأوامر بن علي والمتضمنة في مواجهة الإحتجاجات ومساندته لقوات الأمن، وكذا إطلاق النار على المتظاهرين، وهو ما ساهم في سقوط نظامه المستبد كما وقفت المؤسسة العسكرية إلى جانب الثورة، وقامت

[1] الثورة التونسية، 05_06_2012، منشور على الرابط، تم تصفح الموقع في 07_01_2017:
http://www.ar.kilipedia/org/wik

[2] الثورة التونسية، 05_06_2012، منشور على الرابط الإلكتروني: تم تصفح الموقع في 07_01_2017.
http :ar :wikipedia.org/wiki.

بحماية الممتلكات، وشركات المياه، ومحطات توليد الكهرباء، وشركات الغاز والبنوك والمصانع، والمستشفات والغابات، ممّا أثرت بشكل جيد على الجماهير، وأهلتها لترتيب ملامح المرحلة الإنتقالية بتونس[1]، وبعد نجاح الثورة أكدت المؤسسة العسكرية على عدم سعيها للوصول إلى السلطة وضرورة تقبل نتائج الإنتخابات كما هي لأنّها تعبر عن إرادة الشعب، فهي لا تحمل توجهات إنقلابية، وحافظت على مناخ الانتقال السلمي للسلطة، وإتمام المرحلة الإنتقالية في البلاد، وممّا يتضح أنّ الجيش التونسي كان له أثر في عرقلة عملية التحول الديمقراطي في تونس في فترة السبعينات والثمانينات، وكانت محدودة ومؤقتة، أمّا عندما إندلعت الثورة التونسية فكان دوره محفزا لعملية تحول ديمقراطي بإحترامه لإرادة الشعب وإختياره، وبالرغم من هذه النجاحات التي حققتها المؤسسة العسكرية، إلاّ وقد تواجه عقبات وتحديات ونقائص تقف في وجه إتمام العملية الديمقراطية في تونس، ذلك أنّ الجيش الوطني رغم عماده في الدفاع عن الوطن، إلاّ أنه يواجه نقائض منها غياب إستراتيجية وطنية للدفاع والأمن ترسم البوصلة الحقيقية للسياسة الأمنية والدفاعية، لأنّه كان لا بد من أن يتضمن الإصلاحات الدستورية وخاصة صدور الدستور لما بعد الثورة مهام الجيش، وهذا ما جعله يفشل في دوره نحو إصلاح سياسي في تونس، فيرجع السبب في هذه النقائص هو غياب مدارس الضباط التحضيرية بعد الثورة، التي كانت تسهم بشكل فعال على تكوين الضباط خلال سنتين[2] قبل الإلتحاق بالأكاديميات العسكرية، كما تواجه تونس تهديدات خارجية أبرزها تردي الوضع الليبي وتنامي ظاهرة الإرهاب وكذا تمركز تنظيم

[1] إبراهيم فخري، **التحول الديمقراطي في تونس، أعوام من التقلبات**، 29 سبتمبر 2014، تم تصفح الموقع في 19_03_2017، مشروع الرابط الالكتروني:

File//c.vsers/jihad//documents/%d9%83%A8pdf

[2] الحبيب شيخ روحه، نداوت الصباح: أي دور للمؤسسة العسكرية في المرحلة القادمة، الأحد 23 أفريل 2017، تم تصفح الموقع في 13_04_2017، منشور على الرابط الإلكتروني التالي:

www.assabah.com.tn>article.

داعش في " سرت ودرنة" ما يشكل تهديدا لتونس خاصة على المستوى الحدودي بينها وبين ليبيا.

ونتيجة لذلك، وفقت جل هذه التحديات عائقا أمام عملية التحول الديمقراطي في تونس بعد ثورة 2011، بسبب ضعف المؤسسات العسكرية في أداء مهامها على أكمل وجه، وفي مواجهة أي خطر خارجي يهدد البلاد.

المطلب الثاني:انعكاسات الهيمنة السلطوية على ارساء معالم الديمقراطية في تونس

تعتبر السلطات الثلاث: التشريعية، والتنفيذية والقضائية، الركيزة التي تقوم عليها الدولة من خلال صلاحيات كل سلطة وتماشيا بما يخدم النظام السياسي، وعادة ما تكون هذه السلطات أو إحداها سبب مباشر في عرقلة عملية التحول نحو الديمقراطية، وهذا ما نجده في فترة حكم الرئيس "الحبيب بورقيبة، وزين العابدين بن علي"، حيث كانت السلطة متركزة بيد رئيس الجمهورية، وهذا يقوم بزمام الأمور، ففي تونس عمل الرئيسين السابقين على تبني سياسة ما يخدم مصالحهم على حساب المصالح العامة للشعب، وهو ما أدى إلى عدم وجود عامل يحفز على عملية تبني فكرة الديمقراطية، ومن أهم هذه المعوقات نجد:

1- هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية:

منح المشرع الدستوري التونسي خلال دستور 1959 صلاحيات واسعة للسلطة التنفيذية على غرار السلطة الأخرى، ما مكنها من فرض السلطة عليها، ويعتبر رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة.[1]

[1] الفصل 44 من دستور الجمهورية التونسية بقانون عدد 57 لسنة 1959، مؤرخ في 25 ذي القعدة 1378 وفي أول جوان 1959.

كما تشارك السلطة التنفيذية مهمة التشريع في القوانين، وذلك خلال اقتراح مشاريع لها الأولوية على مقترحات القوانين الأساسية والتي تكون في مقدمه مجلس النواب، حيث منح الدستور حق اقتراح مشاريع القوانين لرئيس الجمهورية وليس للحكومة[1]، من خلال نصه على أنّه يمكن لرئيس الجمهورية ولأعضاء مجلس النواب حق عرض مشاريع القوانين، وتكون الأولوية لمشاريع رئيس الجمهورية، وبالنسبة لعطلة مجلس النواب والمستشارين لقد منح لرئيس الجمهورية كذلك حق التشريع بالمراسيم المتعلقة بذلك، ويتم عرضها على مجلس النواب في دورته العادية التالية للعطلة المصادقة عليها"[2]، كما يمنح للسلطة التنفيذية وضع السياسة العامة من طرف الرئيس ويقوم بعلم النواب بذلك، وكذا مهمة المبادرة في المجال المالي، ولا يمكن أن تكون مشاريع القوانين المقدمة من قبل أعضاء مجلس النواب مقبولة إذا كان إقرارها يؤدي إلى تخفيض في الموارد الهامة أو إلى إضفاء أعباء أو مصاريف جديدة، وفي ذات السياق وكما هو معلوم أنّ للبرلمان صلاحيات خاصة يقوم بها، ومهمة السلطة التنفيذية هي تنفيذ القوانين وإصدارها في حالة الموافقة عليها، ولكن هذا ما يعكس الوضع الذي كانت عليه الدولة التونسية قبل ثورة 2011، لأنّ المشرع التونسي أعطى أولوية كبيرة للسلطة التنفيذية منها: أنّه يحق لرئيس الجمهورية أن يوجه خطاب للسلطة التشريعية بطريقة مباشرة أو بطريقة بيان موجه إليها بإستخدام مثلا: الوزير الأول، أو عن طريق وسائل الإعلام.

كما أنه كان هناك سبب آخر يجعل الرئيس يفرض سلطته وهيمنته، وهو إستخدام الحيلولة في طلبه لإعادة قراءة ثانية لمشروع صادق عليه البرلمان، وهذا لمنح السلطة التشريعية حق التشريع، وهذا ما جاء في الفصل 52 والذي ينص على: أنّ

[1] الفصل 28 من دستور الجمهورية التونسية الصادر لعام، 1959.

[2] قائد محمد طربوش، **السلطة التنفيذية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري**: تحليل قانوني مقارن: (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 1996)، ص 305.

لرئيس الجمهورية أن يختم القوانين الدستورية والأساسية والعادية، ويسهر على نشرها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية في أجل لايتجاوز 15 يوما ابتداءا من وصولها إليه من طرف رئيس مجلس النواب، أو رئيس مجلس المستشارين، كما نص في الدستور على حق الحكومة في التدخل في إعداد جداول البرلمان، وذلك من خلال قيام رئيس الجمهورية بوضع مشاريع القوانين تتعلق بجدول الأعمال[1]، والشيء الواضح على إمكانية ظهور الفساد في الدولة التونسية هو عندما ما كان يستخدم رئيس الجمهورية وسيلة الاستفتاء بصورة فردية يتجاوز فيها مكانة البرلمان ورأيه والذهاب مباشرة إلى الشعب، بخصوص مشاريع القوانين ذات الأهمية الوطنية، أو بخصوص المسائل التي تتعلق بالمصلحة العليا للبلاد، وإذا تم الاستفتاء إلى المصادقة على المشروع فإن رئيس الجمهورية يتوجب عليه أن يصدره في أجل لا يتجاوز 15 يوما من تاريخ الإعلان عن نتائجه.[2]

ومن خلال هذا وما يلاحظ أنّ الظلم والاستبداد التي ظهر في دولة تونس بدأ من الرئيس الحبيب بورقيبة، تم خلفه الرئيس زين العابدين بن علي ليكمل سلطته المهمشة وإستخدامها في ما يخدم مصالحه.

2- هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية:

يعتبر القضاء أحد السلطات الثلاث التي تبنى عليها الدولة، والذي يقوم بمهمة المحاكمة والعقاب عن طريق القوانين، ولكن هو الآخر دخل ضمن إحتكارات السلطة التنفيذية في تونس، هذا مبني أساسا على تأكيد أنّ رئيس الجمهورية هو رئيس المجلس الأعلى للقضاء، وهذا ما صدر في الفصل 66 حيث يتدخل رئيس الجمهورية بتسمية

[1] قسم الدراسات الانتخابية والقانونية، دساتير الدول العربية، (بيروت، للأبحاث والمعلومات ومنشورات الحلبي، 2005)، ص 119.

[2] الفصل 47 من دستور 1959، فتح بالقانون الدستوري عدد 65 لسنة 1997، المؤرخ في 27 أكتوبر 1997، ص 28.

القضاة ويعين قضاة المحكمة العليا، وهنا نجد ما يتاقض مع مبدأ استقلالية القضاء، والتجاوزات التي قد يتعرض لها من الخارج، وما يزيد من ظاهرة التسلط هو عدم خضوع رئيس الجمهورية للمعاقبة والمحاسبة على عكس محاسبة أعضاء الحكومة وإخضاعهم للقضاء في حالة تم إقترافهم أو إقتراف احدهم للخيانة،[1] أمّا بالنسبة لرئيس الجمهورية فإنه يمتع بحصانة قضائية ينتفع بها بعد إنتهاء مهامه مباشرة .[2]

المطلب الثالث: معوقات التحول الديمقراطي في تونس

على الرغم من المزايا التي إتسم بها البناء السياسي والاجتماعي للمجتمع التونسي التي كان من المفترض أن تّدعم عملية التحول الديمقراطي كغياب الانقسامات الدينية والعرقية والإنثية ، درجة النجاح التي وصلت إليه ثورة جانفي 2011، إلاّ أنّ هذا لم يوفق في إرساء معالم الديمقراطية في تونس وترسيخها، حيث إعترض التحول نحو الديمقراطية عدة صعوبات وعراقيل وقفت في وجه تحقيقه، هذا إضافة إلى الهيمنة التي لعبتها السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، ويمكن تلخيص هذه المعيقات كالتالي:

1- طبيعة القيادة السياسيـة:

تعتبر القيادة السياسية أول عامل يمكن دراسته وفهم خلفياته لفهم سبب تعثر عملية التحول الديمقراطي، وهذا ما أشرنا إليه من خلال توضيح نوع السلطة التي كان يمارسها رئيس الجمهورية من هيمنة واستبداد.

---

[1] شهرزاد صحراوي، **هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية: دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر وبسكرة، 2012_2013، ص 118.

[2] الفصل 41: تم إضافة هذه الفقرة بالفصل 2 من القانون الدستوري عدد 51 لسنة 2002، المرخ في 01 جوان 2002، ص 26.

فالخلفية الأمنية للرئيسين " زين العابدين بن علي" جعلته لا يؤمن كثيرا بالتحول الديمقراطي، بل ويعتبرها تحديا سلبيا يؤثر على استقرار النظام، لهذا جاءت سياسته مركزة أكثر على الجوانب الأمنية أكثر من تركيزه على جوانب الإنفتاح السياسي والديمقراطي.[1]

2- تدهور الوضـع الاجتماعي:

كان وراء نظام بن علي المستبد ظهور نسبة عالية من الفقر تمس ربع سكان تونس، وما صاحبه من اختلال في ميزان التنمية الجهوية سواءا في عهده أو في عهد[2] "الحبيب بورقيبة" فإن الفقر يسود في أغلب المناطق التونسية ما عدا الشريط الساحلي حيث تتركز المشاريع التنمويـة.

3- طبيعة مباردة الإصلاح السياسي:

في حقيقة الأمر أنّ تجربة الإصلاح السياسي في تونس حال معظم الدول العربية، قد جاءت على يد النظام الحاكم نفسه، سواءا في عهد بورقيبة، أو في فترة الرئيس الحالي الباجي قائد السبسي، هذا لأنّ فكرة تطبيق الديمقراطية جاءت نتيجة ضغوط داخلية، وكانت المبادرات إستجابة لتلك الضغوط وكان المحرك الرئيسي لتلك المبادرات يهدف إلى تأمين الإستقرار، وضمان السيطرة على السلطة، وكذا ضمان تحقيق الحد الأدنى من الشرعية السياسية اللازمة لإستمرار النظام السياسي، دون أزمات هيكلية أخرى.[3]

---

[1] إسماعيل معراف، **مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013)، ص 144.

[2] عبد الرحمن يوسف سلامة، ص 219.

[3] أمين البار، مرجع سبق ذكره، ص 158.

4- القوى المضادة للثروة:

أثناء سقوط النظم الديكتاتورية تتحول إلى حركات مقاومة تبرز وتظهر وتستعمل شتى الطرق المشروعة وغير المشروعية لإستجماع قوتها، والتحرك في الوقت المناسب لإسترداد مواقعها ومكانتها، فإنّ الثورة إذا قامت لا تتم الإطاحة بالنظام كله من الوهلة الأولى، وإنّما تكون مركزة على إسقاط رأس النظام أولا، ومن هنا ومن خلال ما تحققه من إنتصارات إلاّ أنّ ما يعقبها من تعقيدات فجائية في الإنتقال هو إعادة ظهور قوى المقاومة وما بقي من النظام والعمل على اضعاف القوى الثورية، في الوقت الذي كانت فيه مشغولة بإنتصاراتها.[1]

وهذا ما حدث في التجربة التونسية عند قيام الثورة والتي أطاحت بنظام "بن علي" المستبد وظلت بقايا " حزب التجمع" تدور حول بقية القوى.

5- ضعف المعارضة:

مثلت طبيعة المعارضة في تونس إختيار الإعتدال بدل التشديد، وهذا لإيمانها بطبيعة النظام وقدرته على إرباكها، هذا ما شكل دورا سلبيا من خلال أنّها دخلت في تحالفات مع النظام و لا تقدم أبدا على معارضته، ما نتج عنه غياب دورها في عملية التحول الديمقراطي في تونس، وخاصة ضعف المعارضة الإسلامية أو العلمانية، بحيث أنّ النظام عمل على تشتيتها بشكل مستمر، الشيء الذي جعلها تتحول إلى أداة يتحكم بها.[2]

---

[1] وديع بن عيسى، معوقات الديمقراطية في تونس، موقع تورس 16_06_، تم تصفح الموقع في 14_04_2017، 2011 على الموقع الإلكتروني:

http://www.turess.com/althourou/196484.

[2] إسماعيل معراق، مرجع سابق، ص 144.

6- مشاركة مسؤولين من نظام بن علي في تحقيق عملية التحول الديمقراطي:

إنّ إعادة ظهور بعض الشخصيات، التي تولت مناصب في نظام بن علي أثارت جدلا كبيرا في الشارع التونسي، ممّا ولد خوف لدى معظم التونسيين من عودة النظام المخلوع، وكان فؤاد المبزغ من بين شخصيات نظام بن علي التي بقيت بعد الثورة والذي تولى منصب رئيس الجمهورية لفترة مؤقتة، وأعطى تسمية " محمد الغنوشي" رئيسا للحكومة الإنتقالية كما شارك في الحكومة التي يرأسها الباجي قائد السبسي[1]، وهذا بالضبط ما جعل الجماهير التونسية عاجزة عن تكوين رأي عام بإمكانه أن يساهم في تدشين مرحلة الانتقال الديمقراطي.

7- ضعف مؤسسات المجتمع المدنـي:

لقد لعب المجتمع المدني دورا هاما في عملية التحول الديمقراطي ولكن هذا لا يعني عدم إتسامه بالضعف فتعددت أسباب ضعفه منها ما تعلق بطبيعة النظام وممارسات اتجاهاتها، ومنها ما تعلق بالمؤسسات بحد ذاتها مثل: احتواء بعض الجمعيات المدنية، وجعلها تابعة للنظام تعبر عن أفكاره وقراراته، ويدخل الإتحاد القومي للمرأة التونسية ضمن الجمعيات، والذي من خلاله أصبحت المرأة أداة إدماجها داخل النسق السياسي القائم، وكذا إستخدام النظام السياسي التونسي سياسة بث التفرقة والشقاقات، وتعميق الخلافات بين أعضاء المنظمات المدنية لضمان إستمراره في إحكام قبضته عليها.

وكان السبب الرئيسي لإضعاف مؤسسات المجتمع المدني هو عدم إمتلاكه لثقافة ديمقراطية داخلها تؤدي خلالها تقسيم المناصب والمصالح ويتم التداول عليها والمشاركة في صنع القرار، مما أدى إلى إضعافها اتجاه السلطة الحاكمة[2]، بالإضافة

[1] عبد الرحمن يوسف سلامة، مرجع سابق، ص 219.

[2] شهرزاد صحراوي، مرجع سابق، ص 121.

إلى هذا تتمثل ضعف هذه المؤسسات في إفتقارها إلى الموارد المالية والبنية الأساسية اللازمة لعملها.[1]

8- تراجع الوظيفة السياسة للحزب مقابل التوسع في الوظيفة الأمنية:

كانت كمبادرة أولى لبناء شرعية جديدة استند عليها نظام بن علي، هي بداية التحول من تغيير فكرة الحزب الإشتراكي إلى التجمع الديمقراطي الدستوري، وتم التخلي عن كلمة حزب وتحول بعد ذلك شيئا فشيئا إلى جهز أمني أكثر منه سياسي.

9- ضعف النخبة المثقـــــفة:

بالرغم من تلقي الفئة المثقفة في تونس قيم الحرية والديمقراطية، وتعليمهم خارج تونس أما الفئة الأخرى من خلال إرتيادهم المدارس الأجنبية في تونس، إلاّ أنّها كانت خاضعة بدرجة أقوى بثقافة وأفكار مؤسسات الدولة وسياساتهم، وهذا راجع إلى اعتماد الدولة على تلك النخبة في تسيير الجهاز البيروقراطي ومؤسسات الدولة، مما كانت نتيجته عدم معارضتها للنظام السياسي القائم، والتركيز فقط على تعظيم المكاسب الإقتصادية والاجتماعية للدولة، ممّا أدى إلى تهميشها وجعلها تقف عاجزة أمام إتمام عملية التحول الديمقراطي.[2]

ومما سبق لنا ذكره نلاحظ أنّ مستقبل عملية التحول الديمقراطي في تونس حافلة بالأخطار، على اعتبار أنّ النظام السياسي يرفض التغيير الجذري لتحقيق معالم إرساء الديمقراطية، ومحاولته دائما تحسين صورته ومكانته للعالم الخارجي وهذا ما تحقق نوعا ما من خلال الهيمنة القوية للنظام وأعضائه على المشهد السياسي.

---

[1] لعياضي يوسف، التحولات السياسية الراهنة، وأثرها على إرساء مبدأ الديمقراطية في تونس، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014_2015، ص 66.

[2] أمين البار، مرجع سابق، ص 55.

استنتاجات الفصل الثالث:

حاولت السياسات التي أعقبت الثورة التركيز بشكل أساسي على إعادة بناء النظام السياسي وقيام نظام جديد مبني على الديمقراطية، وذلك من خلال تبني سيناريوهات وخطط الانتقال والإصلاحات الدستورية والقانونية، حيث عرفت عملية التحول الديمقراطي في تونس تأثيرات عدة من بينها أثر البيئة الخارجية وواقع المؤسسات(السلطتين التنفيذية والتشريعية والمجتمع المدني) على هذا التحول، كما شهدت التجربة الديمقراطية التونسية مثلها مثل باقي الدول العربية صعوبات ومعوقات وقفت في وجه تحقيق وترسيخ النظام الديمقراطي.

خاتمة

خاتمة :

جاءت عملية التحول الديمقراطي في تونس نتيجة عوامل داخلية ،والمتمثلة في عجز نظام الحكم عن معالجة الأوضاع الاجتماعية المختلفة (الحرية الكرامة)،مما أدى إلى انهيار الشرعية الثورية والتاريخية ،فمنذ استقلال البلاد عن الاستعمار الفرنسي عام 1956،اتخذت شؤون الحكم طريق إقامة نظام سياسي ديكتاتوري ،وقد جمع نظام الرئيس الحبيب بورقيبة بين يديه مختلف أنواع التسلط وأغلقت كل السبل أمام التداول السلمي على السلطة ،ماشكل عائقا أمام الراغبين في الوصول إلى الحكم ، مما دفعهم بالقيام بانقلاب عسكري ،وهذا فعلا ماقام به رئيس الوزراء زين العابدين بن علي ،ولكن هذا الأخير أكمل سلطة بورقيبة التسلطية وأغلق المجال تماما أمام السماح ببمارسة أي نشاط .وبما أن التحول الديمقراطي يمثل هدفا شعبيا يمكن أن يتحقق من خلال التجربة والممارسة، فان الشباب التونسيين جسدوا هذا من خلال الاحتجاجات والحراك وثوره ضد النظام الحاكم، وذلك بتاريخ 17 ديسمبر 2010 أي تاريخ إحراق الشاب محمد البوعزيزي نفسه أمام مقر الولاية التونسية بسبب الظلم و الاستبداد من طرف السلطات والشرطة، فقامت الثورة والتي كان هدفها الإطاحة بالنظام القائم وهروب الرئيس زين العابدين بن علي يوم 14 جانفي 2011.

فالثورات لاتحدث كل يوم وهي فرصة يمنحها شهداء العالم للشعوب، إما أن تثمر حرية وكرامة، وإما أن تنتكس لما هو أسوء ، وهي تطمح أيضا إلى بناء مجتمع ديمقراطي يتمتع فيه الجميع على اختلاف مستوياتهم السياسية والفكرية بالحرية والكرامة، وحق المواطنة، ولكن مايشهده الواقع التونسي أن المطلب الديمقراطي الذي جاء عن طريق الثورة، خلف وراءه مجموعة تحديات ورهانات تمثلت أساسا في عدم الاستقرار وغياب الأمن في المنطقتين بسبب انتشار ظاهرة الإرهاب والهجرة غير الشرعية وتدني مستوى القطاع الاقتصادي وهشاشته، هذا لان تونس كانت تعتمد

وبالدرجة الأولى على القطاع السياحي لتطوير اقتصادها، ما أدى إلى تراجع نسبة السياح إليها مما دفع بتفاقم حدة المطالب الاجتماعية لدى المواطن التونسي.

ففي ظل عملية الانتقال نحو الديمقراطية التي شهدتها البلاد جاءت حكومة الباجي قائد السبسي تقضي بضرورة البحث عن مرجعية جديدة تتوافق مع متطلبات المرحلة الانتقالية، ثم الوقوف على عمليات إصلاحات سياسية ومحاولة إعادة بناء النظام السياسي، وبالتالي فمظاهر التحول الديمقراطي في التجربة التونسية هي الإصلاحات الدستورية والقانونية والتركيز بشكل أساسي على هذه التحديات الأكثر خطورة، والمتمثلة أساسا في مواجهة الإرهاب وإصلاح المنظومة الأمنية والعمل على تطوير النشاط الاقتصادي.

ومن خلال هذه الدراسة نستخلص مجموعة من النتائج أهمها:

1- اتسمت محاولات الإصلاح الديمقراطي في تونس منذ الاستقلال وحتى تاريخ الإطاحة بنظام الرئيس بن علي بإغواء الشعب وتخفيف الضغط على النظام الحاكم فقط فهي لم تشهد إصلاحات حقيقة ومتكاملة لأنها كانت تتماشى بما يخدم مصالحه، ومصلحة حزبه الحاكم.

2- حققت الثورة التونسية مبدأ الحريات والكرامة بالإضافة إلى حرية الصحافة والتعبير وساهمت في تخليص الدولة التونسية من النظام البوليسي كما عززت مبدأ التداول السلمي على السلطة.

3- حاولت تونس إصلاح الوضع الأمني والاقتصادي والاجتماعي من خلال مكافحة الإرهاب الجريمة المنظمة، محاربة الهجرة غير الشرعية، كما عملت على الدخول في علاقات اقتصادية مع الدول الأخرى بهدف تطوير القطاع الاقتصادي وسد حاجيات المواطن.

4- لقد أثرت البيئة الخارجية على عملية التحول الديمقراطي في تونس والمتمثلة أساسا في ضغوطات الدول الكبرى المهيمنة على الدول الصغيرة، للإسراع بعملية تحول ديمقراطي مقابل تقديم مساعدات مالية ونقدية، وبغرض عودة الأمن والاستقرار للبلاد التونسية لأن هذا يشكل تهديدات لها.

5- كانت عملية الإصلاحات الدستورية من مؤشرات التحول الديمقراطي من خلال تأسيس مجلس تشريعي يشرف على ضرورة صياغة دستور جديد يسير البلاد عام 2014، والتنظيم لانتخابات رئاسية وتشريعية.

6- تمثلت نتائج الثورة في كسر حاجز الخوف الذي أكد أن إرادة الشعب قادرة على الفعل عكس ما طرح في النظامين السابقين.

7- لعبت المؤسسات السياسية دورا هاما في عملية الانتقال نحو الديمقراطية، كمؤسسات المجتمع المدني وما شهده من انفجار في الجمعيات بعد الثورة منها: الجمعيات النسائية والتي تطالب بحقها في المشاركة السياسية، وعدم التمييز بين الرجل والمرأة على غرار التهميش التي كانت تحظى به خلال نظام حكم بورقيبة وزين العابدين بن علي.

8- صحيح أن عملية التحول الديمقراطي في تونس جاءت كهدف شعبي، الا أن الواقع يشير أن التجارب التي تبنتها الدولة التونسية لم تتلقى نتائج مقبولة ولا تنسجم مع المفهوم الصحيح للديمقراطية والتي تعني حكم الشعب، وذلك لعدم تلاؤم الأهداف والآليات مع طبيعة الدولة التونسية فالانظمة العربية تعيد انتاج نفسها من خلال عملية تدوير اللعبة السياسية وفواعلها.

وفي ضوء النتائج التي استخلصت لقد تم تقديم أهم التوصيات وهي كالأتي:

1- ضرورة تبني عملية إصلاح دستوري تتضمن تكريس مبدأ الفصل بين السلطة التشريعية والتنفيذية، من خلال تقليص صلاحيات السلطة التنفيذية خاصة في مجال التشريع وفي إطار مبدأ الفصل بين السلطات.

2- تطوير مؤسسات المجتمع المدني من خلال إصلاح هياكلها ونشر الثقافة الديمقراطية، لأنه لكي يكون التحول ناجح يجب تفعيل دور المجتمع المدني في جميع المجالات الاقتصادية الاجتماعية، والثقافية.

3- يجب إصلاح المؤسسة من خلال إعادة إحياء المدارس التحضيرية للضباط التي كانت قبل الثورة، والتي كانت تسهر على تكوين الضباط سنتين قبل الالتحاق بالأكاديميات العسكرية، وضرورة هيكلة المؤسسة الديمقراطية في تونس هيكلة ديمقراطية وتخضع للمراقبة الديمقراطية، وهذا حتى لاتقف عائقا أمام نجاح العملية الديمقراطية.

4- ينبغي إيجاد حلول سريعة تؤدي لنتائج عميقة بخصوص الوضع الاقتصادي المتدهور وارتفاع نسبة البطالة، وهذا تماشيا مع ما جاءت به الثورة.

قائمة المصادر والمراجع

الكتـــــــب:

1. الإقداحي هشام محمود ، النظم السياسية المعاصرة مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
2. البار أمين، دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2014.
3. الجابري محمد عابد، الديمقراطية وحقوق الانسان (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية 26، 2004).
4. الخضومي عمر، ظاهرة الفساد، الخطورة والتحدي: سياسيا، إقتصاديا واجتماعيا، عمان: الهاشمية للنشر، د ط، 2014.
5. بن زينة محمد علي ، الثورة التونسية: قراءة سوسيو ديمغرافية في تحولات واقع الشباب في سيدي بوزيد والقصرين ودورها في قيام الثورة التونسية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).
6. بوشعير سعيد، القانون الدستوري والنظم السياسية، الجزء الثاني، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2005).
7. جرادات مهدي، الأحزاب السياسة والحركات السياسة في الوطن العربي، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006.

8. حجيج آمال، المغرب العرب، نقل المواريث ونداء المستقبل، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013).

9. داليار شدي، تأثير المتغير الخارجي في صراعات المراحل الإنتقالية للثورات، اتجاهات نظرية، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الدرؤاسات السياسية والأبحاث، العدد الأول، 19 أكتوبر، 2012).

10. درويش فهمي فهمي، مرتكزات النظام الديمقراطي وقوام الحكم الرشيد، (القاهرة: دار النهضة العربية، ط1، 2010).

11. راضي محمد فخري، الديمقراطية مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات، عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2014_2015.

12. رزيق المخادمي عبد القادر، الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007).

13. رشاد القصبي عبد الغفار، التطور السياسي والتحول الديمغرافي، ج2، القاهرة، الكلية إقتصاد والعلوم السياسية، 2006.

14. زغدود علي، الأحزاب السياسية في الدول العربية، (الجزائر: دار متيحة للطباعة، 2007).

15. سعد توفيق البزاز، الحركة العمالية في تونس، شأنها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي (1924_1956)، الأردن: دار وهران للنشر والتوزيع)، طبعة أولى 2013.

16. السيد محمود، تاريخ دول المغرب العربي: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، مؤسسة الشباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2004.

17. شفير أحمد، التحولات الإقتصادية والاجتماعية وآثارها على البطالة والتشغيل في بلدان المغرب العربي، القليعة، مطبعة النور، د ط، 1999.

18. الشكري علي يوسف، الوسيط في الأنظمة السياسية المقارنة عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، مؤسسة دار الصادق الثقافية، 2012.

19. صدوق عمر، دراسة في مصادر حقوق الإنسان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995.

20. صديقي العربي، البحث عن الديمقراطية عربية، الخطاب والخطاب المقابل، ترجمة محمد الخولي، عمر الايوبي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

21. صمويل هنتغنون، الموجة الثالثة، ترجمة عبد الوهاب علوب، الكويت: دار سعاد الصباح، ط1، 1993.

22. ضيف شوقي، عصر الدول والإمارات: تونس ليبيا، صقلية، (القاهرة: دار المعارف للنشر، 1992).

23. الطيار محمد رضا، أثر قيام الثورات العربية على تغيير الأنظمة السياسية في العالم العربي، (مصر: المكتسب العربي للمعارف والنشر، الطبعة الأولى، 2016).

24. عبد الفتاح ماضي، الاضطراب السياسي: سوء إدارة تفاعلات المرحلة الإنتقالية في الدول العربية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 188، 2012).

25. عبيد أحمد، التماثل والإختلاف في حركات التحرر المغاربية، (الجزائر، تونس، المغرب) إبن النديم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2010.

26. عبيدات أحمد وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2012).

27. علوش ناجي، الديمقراطية: المفاهيم والاشكلات، الأردن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر د ط، 1994.

28. علي خليفة الكواري وآخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر، 2003).

29. غانم حافظ، شيخ سلمان، تجنيب الإنهيار الاقتصادي وتعزيز النمو الشمال في مصر، تونس، قطر، الدوحة، مركز بروكنجز، د ط، 2013.

30. غنليون برهان وآخرون، حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة الأولى، 1994).

31. فؤاد عبد الله ثناء، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة الأولى، 1997).

32. قائد محمد طربوش، السلطة التنفيذية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري: تحليل قانوني مقارن: (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 1996).

33. قوي بوحنية وآخرون، الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة، عمان، دار الرابة للنشر والتوزيع، 2011.

34. الكتبي إبتسام (وآخرون)، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، فبراير 2004).

35. كريم حسن، الربيع العربي وعملية الانتقال إلى الديمقراطية، ثورات الخلاص من الاستبداد، دراسة حالات، (بيروت: شرق الكتاب للنشر، 2013).

36. الكواري علي خليفة (وآخرون)، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002).

37. الكواري علي خليفة، مفهوم الديمقراطية المعاصرة: قراءة أولية في خصائص الديمقراطية المستقبل العربي، بيروت، فيفري، 1993.

38. الماجري الأزهر، الثورة التونسية 17 ديسمبر 2010، (تونس: المغاربية للطباعة والإشهار، الطبعة الأولى، 2011).

39. ماضي عبد الفتاح وآخرون، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي، 2009).

40. مالكي محمود، الأسس الدستورية للجمهورية التونسية، الثورات والإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011).

41. محمد رفعت عبد الوهاب، الأنظمة السياسية لبنان: منشورات الحلبي المفوقية، 2005.

42. المدني توفيق وآخرون، تحرير عبد الله بلقزيز، الربيع العربي، أفق جديد في التغيير الديمقراطي، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2012).

43. المدني توفيق، إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل، (دمشق: إتحاد المغرب العربي للنشر، 2006).

44. معراف د. إسماعيل، مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013).

45. منيسي أحمد، التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسات لحالات البحرين وسلطنة عمان وقطر، (أبوظبي: بمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009).

46. ميهوني فخر الدين، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي، دراسة في تطور دولة ما بعد الإستعمار، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، 2014).

47. النايب عائشة، قراءة في مضامين نتائج الانتخابات في تونس، (الدوجة: المركز العربي، للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

48. نايف العكش محمد أحمد ، مؤسسات المجتمع المدني، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.

49. الهادي النيمومي، تونس في التاريخ من جديد، 14 جانفي 2011، (الأردن: دار محمد على الحامي للنشر، 2011).

50. هدى مبثبكس، اتجاهات مرتبة في علم السياسة، اللجنة العالمية للعلوم السياسية والادارة العامة، القاهرة 1999.

51. الهرماشي محمد صالح، تونس، الحركة العمالية في نظام التعبيئة والحزب الواحد، (لبنان: دار الغرابي للنشر، الطبعة الأولى، 1990).

52. ياسين السيد، الإصلاح العربي بين الواقع السلطوي والسراب الديمقراطي مصر: دار ميريث، د ط، 2005.

53. مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ المغرب العربي الحديث المعاصر، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الاولى، 2014.

الـــــــــــمذكرات:

1. بن عبو سعاد، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، دراسة حالة تونس، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، قسم القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2013/2012.
2. بوحليمة بومز، الديمقراطية المحلية ودروها في تقرير الحكم الراشد، إسقاط على التجربة الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسينطينة، 2009.
3. رزيق نفسية، الترسيخ الديمقراطي وإشكالية النظام الولائي المشكلات والأفاق، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008_2009.
4. زكريا بوروني، النخبة السياسية وإشكالية الإنتقال الديمقراطي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص دستور والديمقراطية ، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2009_2010.
5. شهرزاد صحراوي، هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية: دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012_2013.

6. عباش عائشة، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي، مثال تونس، مذكرة لنيل شهادة الماستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2007_2008.

7. ليلي عماري، الانتقال الديمقراطي في دول المغرب العربي، دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، مذكرة تخرج لنيل ماستر تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2014_2015.

8. مودع زهيرة، الترسيخ الديمقراطي ومعوقاته الداخلية والخارجية في الأنظمة السياسية العربية، "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013.

9. ناشط سفيان، عثمان تليمة، الانتقال الديمقراطي بالمغرب، الاكراهات والرهانات، بحث لنيل شهادة الاجازة في القانون العام، كلية العلوم الإقتصادية والقانونية والاجتماعية، جامعة الحسن الأول، 2013_2016.

10. يوسف سلامة عبد الرحمن، التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون الأول 2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص: التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين، 2016_08_04.

11. يوسف لعياضي ، التحولات السياسية الراهنة، وأثرها على إرساء مبدأ الديمقراطية في تونس، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014_2015.

التـقـاريـــــر:

1. كويراين هاتلون، تقرير حول إصلاح القطاع الأمني في تونس، عام بعد الثورة، مؤسسة معهد السلام الأمريكي، رقم 304، مارس 2012.

2. تقرير الفريق العامل المعنى بالإستعراض الدوري الشامل_تونس_ مجلس حقوق الإنسان الدورة 21، البند 06، من جدول الأعمال، الجمعية العامة، الأمم المتحدة 9 جويلية 2012.

3. بلعور مصطفى، طبيعة العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية: دراسة في الدستور جزائري دفاتر في السياسية والقانون، العدد 5، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، جوان 2011.

4. محمود جميل الجندي، الربيع العربي وإشكالية التحول الديمقراطي، دراسة تحليلية للاستاثنية العربية في مسألة الديمقراطية.

5. إي ميلر لوريل ، جيفري مارتيني، التحول الديمقراطي في العالم العربي، معهد أبحاث الدفاع الوطني، الكونجرس، راند، 2013.

6. الاتحاد العام التونسي للشغل، تقرير المؤتمر رقم 16.

7. الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، الجمهورية التونسية، وزارة التكوين المهني والتشغيل، 2013_2017.

8. المعهد الوطني للإحصاء، تونس: نسبة البطالة في تونس، 2012.

9. قسم الدراسات الإنتخابية والقانونية، دساتير الدول العربية، في مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، بيروت: منشورات الحلبي، 2005.

10. تقرير عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، التقرير الثامن، 1994.

المجـلات:

1) بلقزيز عبد الإله، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، العوائق والممكنات: مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية السنة 20، العدد 219، ماي 1997.

2) بوكبوس سعدون، الاقتصاديات المغاربية في سياق التحول الاقتصادي العالمي، مجلة علم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 12، 2005.

3) الجمعاوي أنور، المشهد السياسي في تونس، الدرب الطويل نحو التوافق، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 06 جانفي 2016).

4) الجورشي صلاح الدين، حركة النهضة التونسية في قلب الأعصار، مجلة الديمقراطية، الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 48، 2012.

5) عبد الله تركاني، أبرز التحريات التي تواجه التحول الديمقراطي في الوطن العربي، الجزائر، الممتدن، العدد 3691، 2012.

6) العطار حسن، "مفاهيم الديمقراطية"، المجلة المصرية للعلوم السياسية، القاهرة: الجمعية المصرية للعلوم السياسية، جانفي 1967.

7) علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، مجلة: المستقبل العربي، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 23، العدد 264، 2001).

8) عمر بالهادي، البعد المجالي للثورة التونسية، الثمينة الجهوية والمحلية والتهبئة الترابية، ندوة مجلة أطروحة، تونس، دار الثقافة ابن خلدون، 2012.

9) غليون برهان، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي: مشاكل الإنتقال وصعوبات المشاركة، المستقبل العربي، العدد 135، بيروت 1990.

10) معو زين العابدين ، دور الثقافة السياسية في ترسيخ الديمقراطية في المجتمعات العربية، مجلة العلوم الإنسانية العدد الخاص، جوان، 2016.

الملتقيـــــات:

1) رشام كهينة، قاسيمي آسيا، التجربة التونسية في مجال السياحة، واقع أبعاد ورهانات، (الملتقى الوطني الأول: السياحة في الجزائر، واقع والأفاق المركز الجامعي العقيد الحلي محند الحاج بالبويرة).

القوانين والمراسيم والدساتير:

1) دستور الجمهورية التونسية لسنة 1959، تحت قانون 57 لسنة 1959، المؤرخ في 25 ذي القعدة 1378، وفي 01 جوان 1959، تم دستور الجمهورية التونسية وإصداره 1959.

2) دستور الجمهورية التونسية الصادر لعام 2014.

3) مرسوم عدد 115 لسنة 2011، مؤرخ في 2 نوفمبر 2011 والمتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر.

الجرائـــــد:

1- البخار أحمد السيد، مأساة البطالة تونسيا وعربيا، محمد البوغزيزي، جريدة الأهرام، رقم 45307، 23_12_2010.

الوثـائـــق الرسميـة:

1-مجلة الشغل التونسية، قانون عدد 27 لسنة 1966 مؤرخ في 30 أفريل 1966، يتعلق بإصدار مجلة الشغل (الرائد الرسمي عدد 20 المؤرخ في 3 و6 ماي 1966).

2-ميزانية الدولة لسنة 2014، الباب الواحد والعشرون: وزارة الثقافة، بمقتضى القانون عدد 27 لسنة 2012، المؤرخ في 29 ديسمبر 2012، المتعلق بقانون

المالية لسنة 2013 وضبط ميزانية وزارة الثقافة في حدود 170,735م.د، ص 15.

3-نشرة صندوق النقد الدولي، برنامج تونس الإقتصادي بقرض الصندوق بهدف إلى مساعدة تونس على تغزيز النمو وحماية الفقراء، 17 جوان 2013.

المواقع الإلكترونيـة:

- أبو حسن فداء، كتب كتب حول تونس الجميلة، إطلع عليه من الموقع الإلكتروني يوم 2017_02_24. http://mawdoo3.com%D8

الجمهورية التونسية: منشور على الموقع الإلكتروني:

http//www.inf.org/excternal/arabic/pubs/ft/survey/so013/carD617 13.

- فهمي جورج، المؤدب حمزة، سوق الجماد والتطرف في تونس: دراسة في يوم 16 أكتوبر 2015، من الموقع الإلكتروني. تم تصفح الموقع في 2017_02_20:

http://carnegie.nec.org/2015/10/16/ar.pdf.

- الزياني أمينة، تقرير بعنوان 06 سنوات على الثورة: مطالب سيدي بوزيد لم تتحقق 18 ديسمبر 2016، على الساعة 5:17 بتوقيت غرينتش، من الموقع الإلكتروني تم تصفح الموقع في 02 جانفي 2017.

http://www.alaraby.co uk/politics : 18/12/2016

- عائشة النائب، الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية للثورة التونسية ، ملف الثورات والاصلاح الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية 3ماي 2011 من الموقع الالكتروني تم تصفح الموقع في 22_02_2017-04-23

http://www.doharndtitute.org. realease/091839

- الطراف عبد الوهاب، ترسيخ الانتقال الديمقراطي، شرقي الاتحاد الاشتراكي، تم تصفح الموقع يوم 13_12_

www .maghress.com/alittilad/87258.2016

- ركاب أمينة، عملية الترسيخ الديمغرافي في الجزائر، مجلة منازعات الأعمال، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان "الجزائر، تم تصفح الموقع 04_2016.

Frosiwa .blogrpot.com/blog_post 15.html

- عماد بن محمد، التداول على السلطة، الموقع الإلكتروني: تم تصفح الموقع في 25_12_2016.

http:/www.eddarb.com/articles/neus/php/23.

- الساعدي دعاء، بحث كامل عن الديمقراطية مباشر، تم تصفح الموقع في الأحد 13 نوفمبر 2016،08: 12 hussemy .forumaralia.com t98 topic.pm

- الحصى سليم ، تعريف خصائص ومميزات ديمقراطية، دراسات وأبحاث عامة، 2009، pages infinit,net/moubayed/chap1

شيراز حزر الله، خصائص الديمقراطية، تم تصفح الموقع في 15 نوفنبر 2016، pages .infinit.net/noubayed/chap1.

- حسنين توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات، مكة الخميس 14 فبراير 2013، 13:13 تم تصفح في 29 نوفمبر 2016، studies aljazera.net/ ;/arabword demacay../ 2013 12495334831
- محمود منفي عبد العظيم، دراسة حول استراتيجات الانتقال الديمقراطي، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2011، تم تصفح الموقع في 05_12_2016، www .dohainsitiute.org
- محمود حمقى عبد العظيم، دراسة حول استراتيجيات الانتقال الديمقراطي، (مصر: المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية، 2011)، تم تصفح الموقع في 24_12_ 2016www .dohainsitiute.org .
- الطيب البكوشي، حكومة الباجي قائد السبسي، 25 فيفري 2016، الساعة 07:02 تم تصفح الموقع في 13_01_2017 منشور على الرابط:

File://c:users/jihad/documents/d%9%83A8pdf.

- نيوز إبرو، الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس 21_10_2014، تم تصفح الموقع بتاريخ 24_03_2017، منشور على الموقع الإلكتروني

http.//euronews.com/2014/10/21/ ar_presidential, eleton in lumsia.

- بن بريك خميس، لماذا اصعدت تونس وتراجعت حركة النهضة، الجزيرة، 2014_12_26، تم تصفح الموقع يوم 2017_03_24، منشور على الرابط التالي: http://ahu.com/iterm_39812.htm.
- بدوي أحمد موسى، التحول الديمقراطي في تونس صراع ما قبل الانتخابات البرلمانية والرئاسية، الأربعاء 10 سبتمبر 2014، الساعة 12:14، تم تصفح الموقع في 2017_03_13،

http://www.acreseg.org/11185.

- العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي في تونس، تم تصفح في 2017_03_16م، منشور على الرابط الإلكتروني

http://devradj chicham. Wordpress.com.

- يوسف البرماوي، التحول الديمقراطي في العالم العربي، 2011_02_01، منشور على الموقع الإلكتروني، تم تصفح الموقع في 2017_03_09م:

http://www.ALNAD.DET/35032/book.

- سوسن زغلول السيد علي مصطفى، دور النخبة في إدارة التحول الديمقراطي في تونس 2011، المركز الديمقراطي العربي، منشور على الموقع الإلكتروني:

http://democrticac.de. تم تصفح الموقع في 08_04_2017م

- منير السونسي، البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونسس: الواقع والآفاق 30_12_2013، منشور على الرابط الإلكتروني: تم تصفح الموقع في 08_04_2017م.

www.icnl.org/prograns/mena/afan/docs/noumin 20%snoussi.docx.

- تقرير المنتدى شبه الإقليمي حول مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية بعد الثورة: الخبرات المقارنة لمصر، ليبيا وتونس، القاهرة من 09_10 ديسمبر 2012

Final rapport.womens.forum.arabric 2.

- دراسة حول الديمقراطية: نشر في الموقع الإلتكروني تم تصفح الموقع في 13 نوفمبر 2016، htt ps://www.princeton.edu/edu/pdf/ober :the maening of democracy.primceton.iniversity

- صلاح الدين الحورجي، الحوار الوطني في تونس، دروس الصراع والتوافق، سوسي إنفو، 2013/12/19، تم تصفح الموقع في 2017/04/17 منشور على الموقع الإلكتروني التالي: http://swissinfo.ch/ara

- الثورة التونسية، 05_06_2012، منشور على الرابط، تم تصفح الموقع في 07_01_2017: http://www.ar.kilipedia/org/wik

-إبراهيم فوزي، التحول الديمقراطي في تونس، أعوام من التقلبات، 29 سبتمبر 2014، منشور على الرابط الالكتروني: http//www.munbarlilya.com/ ?p-1458.

تم تصفح الموقع في 19_03_0172،

- روحه الحبيب شيخ، نداوت الصباح: أي دور للمؤسسة العسكرية في المرحلة القادمة، الأحد 23 أفريل 2017، ام تصفح الموقع في 13_04_2017، منشور على الرابط الإلكتروني التالي:.www.assabah.com.tn>article
- وديع بن عيسى، معوقات الديمقراطية في تونس، موقع تورس 16_06_، تم تصفح الموقع في 14_04_2017، 2011 على الموقع الإلكتروني:

http://www.turess.com/althourou/196484.

- المعهد الوطني للإحصاء، تونس، 2009:

http//www.inf.org/excternal/arabic/pubs/ ft/survey/so 2013/car D61713. Pdf .13:54 أطلع عليه بتاريخ 16 نوفمبر 2016، الساعة

- المعهد الوطني للإحصاء التونسي، من الموقع الإلكتروني: إطلع عليه بتاريخ 2017_02_25 s. nat.t nhttp://www.m
- تونس الثانية عربيا في المجال السياحي من الموقع الإلكتروني إطلع عليه يوم 2017 _02_25 http://www.africanmanger.com
- علي عبده محفوظ، مقال بعنوان الثورة التونسية: الأسباب عوامل النحاج، النتائج في الموقع.

- الإلكتروني، إطلع عليه يوم 13_02_2017م:

http://www.sis.gov.eg/neur/34/8/htm

- السياحة في تونس، من الموقع الإلكتروني، إطلع عليه يوم 16_02_2017:

http://www.alhot.com

- صالح كراني محمد نور ، ثورة الياسيمين في تونس، دروس وعبر، ثم تصفح الموقع الإلكتروني في 17 جانفي 2017:

khalas.org/index.php/jomba_home. 2016_07_15; http://www.al

pdf.

- بن محفوظ هيكل، تطورات القطاع الأمني في تونس: بعد الثورة وفي خلال سنة 2014، تم الاطلاع عليه من الموقع الإلكتروني 17_01_2017:

http://www.carmegieendowment.org/files/sécurity-secton.intisia

in 1200/3 &/

- وليد الماجري، الارهاب في تونس، خارطة التسلسل الزمني للأحداث بعد 14 جانفي شرقي، الموقع الإلكتروني، 09_07_2014 تم تصفح الموقع في 10_01_2017:

http://inky fada.com/maps/%d8%a a%.

- عماد المرزوقي، تحرير حول ثولارة الياسمين تحيط الشباب التونسي، انكماش اقتصادي وتراجع السياحة والبطالة...وربع مليون مهاجر الثلاثاء 15 مارس 2016 من الموقع الإلكتروني تم تصفح الموقع في 2017_02_16:

www.alramedia.com/ar/arhicle/special

- الحسن عاشي، التحديات الاقتصادية في تونس، مؤسسة كارنبفي للسلام الدولي يوم 22 ديسمبر 2011 من الموقع الإلمتروني تم تصفح الموقع في 2017_01_22.

http://carngie.mec.org/publication

- ماضي محمد، تونس أنجح تجارب التحول الديمقراطي رغم الصعاب، واشنطن، 03 جانفي 2014، منشور على الموقع الإلكتروني: تم تصفح الموقع في 2017_03_22.

http://www.swissifo.ch/ara/%D8%AE%pdf

فهرس

شكر و عرفان.

إهداء.

خطة البحث.

مقدمــة.....أ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة.

تمهيد.....02

المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية.....03

المطلب الأول: تعريف الديمقراطية.....03

المطلب الثاني: السياق التاريخي للديمقراطيــة.....07

المطلــب الثالث: خصائص وصور الديمقراطية.....11

المبحث الثــانــي: الانتقال الديمقراطـي.....21

المطلب الأول: تعريف الإنتقـال الديمقراطـي.....21

المطلب الثانــي: العوامل المتحكمة في عمليــة الانتقـال الديمـقراطـي.....25

المطلب الثالث: المقاربات المفسـرة للانتقال الديمقراطـي ومداخـله.....27

المبحث الثالث: الترسيـخ الديمقراطـي.....35

المطلب الأول: تعريــف الترسيـخ الديمقـراطــي.....35

المطلب الـثــانــي: محددات الترسيخ الديمقراطـي.....38

المطلب الثالث: آليات الترسيخ الديمقراطي.....42

استنتاجات الفصل الأول.....45

الفصل الثاني: دراسة جغرافية و تاريخي عن الجمهورية التونسية.

تمهيد.....47

المبحث الأول: الإطار الجيوسياسي لتونس.....48

المطلب الأول:نبذة تاريخية عن تونس.....48

المطلب الثـانـي: المقومات الجغرافية لتونس.....56

المطلب الثالث: المجتمع السياسي االتونسـي.....63

المبـحث الثـاني:الثورة التونسية 10 ديسمبر 2010. 72

المطلب الأول: أسباب اندلاع الثورة التونسيـة.....72

المطلب الثاني: عوامل نجاح الثـورة التونسيـة.....75

المطلب الثالث: أهم نتائج الثورة.....77

المبحث الثالث: تونس بين الرهانات الاقتصادية والمطالب الاجتماعية.....82

المطلب الأول: التحديات الأمنية.....83

المطلب الثـاني: التحديات الاقتصاديـة.....86

المطلب الثالث: المطالب الاجتماعية.....89

استنتاجات الفصل الثاني.....94

الفصل الثالث: التحول الديمقراطي في تونس.

تمهيد.....96

المبحث الأول: إعادة بناء النظام السياسي في تونس عقب الثورة.....97

المطلب الأول: إدارة المرحلـة الإنتقاليـة.....97

المطلب الثانـي: الإصلاحات الدستوريـة.....103

المطلب الثالث: أثر البيئة الخارجية على التحول الديمقراطي بعد الثروة.....108

المبحث الثاني: واقع المؤسسية على التحول الديمقراطي في تونس.....113

المطلـــــب الأول: الآثار على السلطة التنفيذيـة.....113

المطلب الثاني: الآثار على السلطـة التشريعيـة.....118

المطلـــــب الثالث: الآثار على مؤسسات المجتمع المدنـي.....122

المبحث الثالث: تقييم تجربة التحول الديمقراطي في تونس.....128

المطلب الأول:انعكاسات المؤسسة العسكرية على التحول الديمقراطي في تونس.....128

المطلب الثاني:انعكاسات الهيمنة السلطوية على ارساء معالم الديمقراطية في تونس.....131

المطلب الثالث: معوقات التحول الديمقراطي في تونس.....134

استنتاجات الفصل الثالث.....139

خاتمـــة.....141

قائمة المراجع و المصادر..

فهرس.

ملخص الدراسة.

- الملخص باللغة العربية:

عرفت تونس عملية تحول ديمقراطي، تحت ضغوط أزمات داخلية متعددة الأبعاد، نتيجة الفساد والاستبداد الذي تميز به نظام الحكم السياسي، حيث انطلقت احتجاجات في تونس في أعقاب نهاية عام 2010 كثورة شعبية ذات مطالب اجتماعية واقتصادية، والتي كانت نتيجتها الإطاحة بنظام الحكم وهروب الرئيس زين العابدين بن علي، لكن هذه الثورة خلفت وراءها رهانات وتحديات اقتصادية وأمنية لتصل وتتفاقم إلى زيادة حدة المطالب الاجتماعية لدى المواطن التونسي.أثناء هذه الظروف وفي خضم هذا قد اثبت الواقع التطبيقي لهذه المؤشرات الديمقراطية وجود مجموعة من المعوقات تحول دون تطبيق فعلي لعملية التحول الديمقراطي في تونس.

Résumé:
Tunisie connaissait le processus de transition démocratique, dans les crises internes multidimensionnels, en raison de la corruption et le despotisme qui caractérise le système politique du gouvernement, où il a déclenché des manifestations en Tunisie à la suite de la fin de 2010, une révolution populaire aux exigences sociales et économiques, ce qui était le résultat le renversement du régime et de la fuite du président Zine El pression Abidine Ben Ali, mais cette révolution a laissé derrière lui les défis des défis économiques et de sécurité pour atteindre et exacerbée par l'augmentation des demandes sociales unitaires du citoyen Altonce.otina ces circonstances, et au milieu de ce qui a fait ses preuves appliquée à ces indicateurs démocratiques et l'existence d'une série d'obstacles qui empêchent l'application effective de pratique La transition démocratique en Tunisie.